الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غرداية

قسم اللغة والأدب العربي

كلية الآداب واللغات

المصطلح النحوي الكوفي من خلال كتاب الموفي في النحو الكوفي للسيد صدر الدين الأستنابولي الكنغراوي

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في اللغة العربية وأدبها

التخصص: علوم اللغة

إعداد الطالبتين:

- بن علي نفيسة
- العيدي زهية

إشراف الأستاذ:

- د. رزاق فاطمة

اللجنة المناقشة :

الإسم و اللقب	الدرجة الأكاديمية	الجامعة	الصفة في اللجنة
أ د/ محمد السعيد بن سعد	أستاذ التعليم العالي	غرداية	رئيسا
د/ فاطمة رزاق	أستاذ محاضر ب	غرداية	مشرفا
أ/ إبراهيم عبد الهادي	أستاذ متعاقد	غرداية	مناقشا

السنة الدراسية:(1438هـ/1439هـ/ 2017م/2018م)

بسم الله الرحمن الرحيم

وقل رب زدني علما

إهداء وشكر:

الحمد لله الذي علمنا ما لم نكن نعلم ونشكرك اللهم على ما أعطيتنا من النعم أولا قبل كل شيء نشكر الله عز وجل الذي وفقنا إلى إنهاء هذا العمل المتواضع ،كما نتقدم بالأخص الشكر والعرفان كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل، ونخص بالذكر الدكتورة المشرفة رزاق فاطمة التي وجهتنا بالنصائح والمعلومات ، نهدي هذا العمل المتواضع إلى الأساتذة الكرام وكلية الآداب واللغات قسم اللغة العربية وأدابها وإلى كل الأصدقاء والزملاء الذين رافقونا في مشوارنا الدراسي وخاصة طلبة دفعة الثانية ماستر لسانيات عربية.

مقدمة

مقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم ،الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وبعد:

إن للمصطلحات العلمية أهمية بالغة بالنسبة في جميع العلوم ، فلا بد للدارس أن يفهم المدلول المحدد الخاص بكل مصطلح من المصطلحات، ذلك أن المصطلح يعني وضع لفظ أو تسمية لفكرة من أفكار العلم أو حقيقة من حقائقه أو مدرك من مدركاته أو ظاهرة من الظواهر التي يتناولها ، ومن ثم يصبح للفظ المتخذ مصطلحا مدلول جديد داخل العلم يختلف عن مدلوله العام في اختلافا قليلا أو كثيرا ،و قد أدرك العلماء أهمية دراسة مصطلحات كل علم والعناية بها ويؤكد فكرتنا عن أهمية المصطلح عند القدماء ما شاع عند دارسي الحديث الذين يطلقون علم الحديث دراية أو على جانب كبير منه علم مصطلح الحديث ، ومن هذا المنطلق المدرك لأهمية تحديد المصطلحات والكشف عن معانيها وإزالة ما يكتنفها من الغموض .

وتعد المصطلحات وسيلة أساسية من وسائل تكوين المعارف وتنظيمها و تحويلها، ومن ثم ينبغي لها أن تتسم بالدقة و الوضوح، بحيث لا يكون للمصطلح في علم من العلوم أكثر من مدلول واحد، وقد اتجهنا في هذه الدراسة إلى تناول جانبا من المصطلحات النحو العربي، رأينا أن الغموض مازال يكتنف مدلولاتها و أنها لا تزال بحاجة إلى إلقاء مزيد من الشرح و الدراسة و المصطلحات التي نعني بها هي مصطلحات النحو الكوفي، وهي مصطلحات نشأت و استعملت في مراحل النحو الأولى من هنا تتضح أهمية دراسة المصطلحات الكوفية في محاولة للوصول إلى تحديد دقيق لمدلولاتها.

وهذا ما دفعنا إلى اختيار هذا الموضوع "المصطلح النحوي الكوفي من خلال كتاب الموفي في النحو الكوفي للسيد صدر الدين الأستنابولي الكنغراوي"؛ إضافة إلى قلة الدراسات في النحو الكوفي، وكذا فقر المكتبة الجامعية في الدراسات المتعلقة بعلم المصطلح بصفة عامة و المصطلح النحوي الكوفي بصفة خاصة. وقد اعتمدنا المنهج الوصفي في الدراسة المناسب للبحث، والذي يتضمن أليتي التحليل و الإستقراء، فقسمنا البحث إلى ما هو نظري أداته الوصف والتحليل، وإلى ما هو تطبيقي أداته الإستقراء والتحليل.

وينطلق هذا البحث من إشكالية أساسية تتمثل في طرح السؤال التالي: فيم تمثلت المصطلحات النحوية الكوفية عند الكنغراوي من خلال كتابه الموفى في النحو الكوفي؟

وقد تضمن هذا السؤال جملة من الأسئلة الفرعية كما يلي:

-إلى أي مدى أسهمت المصطلحات في بناء النحو الكوفي؟

- هل المصطلحات النحوية الكوفية جاءت مناقضة للمصطلحات النحوية البصرية؟- أم هي مصطلحات جاءت لإكمال النقص في النحو العربي؟ .

و للإجابة عن هذه التساؤلات اتبعنا الخطة التالية المتمثلة في:

- تمهيد: التعريف بالمذهب الكوفي من حيث النشأة و الأعلام و المصادر و الخصائص.

- المبحث الأول يمثل الجانب النظري للبحث تمحور حول المصطلحات النحوية الكوفية ويندرج تحته ثلاثة مطالب؛ تحدثنا في المطلب الأول عن تعريف المصطلح النحوي بصفة عامة. أما المطلب الثاني فكان عن المصطلح الكوفي في مقابل المصطلح البصري . وأما المطلب الثالث فكان بعنوان المصطلح الكوفي الخالص .

- المبحث الثاني يمثل الجانب التطبيقي ، حللنا فيه كتاب "الموفي في النحو الكوفي" لصدر الدين الأستنابولي الكنغراوي. وكان فيه ثلاثة مطالب تشمل ما يحتويه الكتاب من مصطلحات كوفية. المطلب الأول تعريف بالمؤلِف و المطلب الثاني بالمؤلَف و المطلب الثالث درسنا فيه المصطلحات الكوفية من حيث: الأسماء و الأفعال و الحروف وختمنا دراستنا بخاتمة شاملة للبحث.

ومن المصادر والمراجع التي اعتمدنا عليها في دراستنا نذكر:

كتاب مدرسة الكوفة و الذي يعد في الأصل أطروحة دكتوراه قدمها مهدي المخزومي ، فكان هذا المؤلف بمثابة النور الذي اهتدينا به في دراسة المصطلحات الكوفية وأنه أنصف مدرسة الكوفة إنصافا علميا ليس له نظيرا من قبل في كتب تاريخ النحو. وكتاب المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري للعوض حمد القوزي ،و كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لابن الأنباري .وكتاب المدارس النحوية لشوقي ضيف .

وفي الأخير نشكر الله عز وجلّ الذي وفقنا في الدراسة وفي إتمام هذا العمل حتى رأى النور ونشكر والدينا الكريمين على مابذلوه من جهد وتعب حتى وصلنا إلى المرحلة الدراسية هذه بدعائهما و كرمهما، وكما نتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذتنا الدكتورة رزاق فاطمة التي رافقتنا منذ بداية البحث بإشرافها المتميز وتوجيهاتها فكانت نعم السند ونعم المشرفة جزاك الله عنا كل خير.

غرداية في : 25 أفريل 2018م

تمهيد

تمهيد :

المذهب الكوفي : نشأته ، أعلامه وخصائصه :

نشأة المذهب الكوفي : الكوفة مدينة على نهر الفرات في العراق بنيت عام 15هـ /636م وهي دار هجرة المسلمين اتخذها علي بن أبي طالب (ت40هـ) مقر الخلافة و مصدرها سعد بن أبي الوقاص(ت55)هـ إشتهرت بمدرستها النحوية.و للكوفة سبق البحث في الأمور الفقهية و القراءات في الوقت الذي كانت تشتغل البصرة في البحث اللغوي ومن هنا حصل أن تعلم معظم الكوفيين الأوائل على البصريين وتأثرو بمناهجهم وأرائهم وقد مات الفراء ت207هـ وتحت وسادته كتاب سيبويه[1].

تذكر كتب التراجم أولية النحو الكوفي عادة مجسدة في أبي جعفر الرواسي ومعاذ الهراء أما الرواسي فإنه أخذ النحو عن عيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء وعاد إلى الكوفة فتلمذ عليه الكسائي وألف كتابا في النحو سماه (الفيصل) وكان يزعم أن كل ما في كتاب سيبويه من قوله (وقال الكوفي) إنما يعنيه غير أن الكتاب يخلو خلوا تاما من هذه الكلمة إما يبدأ النحو الكوفي بدءا حقيقيا بالكسائي وتلميذه الفراء فهما اللذان رسما صورة هذا النحو ووضعا أسسه وأصوله لتكون له خواصه التي يستقل بها عن النحو البصري مدققين في قواعده ومتخذين له الأسباب التي ترفع بنيانه[2].

وقد أجمع القدماء على أن النحو الكوفي يشكل مذهبا مستقلا إذ نراهم دائما يعرضون في المسائل المختلفة وجهتي النظر المتقابلتين في المدرستين الكوفية و البصرية وقد أفرد ابن الأنباري مجلدا ضخما عرض فيه الخلاف بين المدرستين في إحدى وعشرين و مائة مسألة ونجد "قايل" يزعم أن الكوفة لم تؤسس لنفسها مدرسة نحوية خاصة وأن الخلافات نحاتها وخاصة الكسائي والفراء مع الخليل وسيبويه إنما هو إمتداد لما سمعاه من أستاذهما البصري (يونس بن حبيب) الذي نص القدماء على أن له قياسا في النحو خاصا به ومذاهب يتفرد بها واستدل على ذلك بأن جميع المواضع التي ذكر ابن الأنباري فيها الكوفيين لاتعد أربعة أراء ما زعمه "قايل" من أن الكوفة لم تكن مدرسة نحوية خاصة فقد بنى زعمه فيه على كثرة الخلافات بين أئمتها (الكسائي وتلميذه الفراء) .

---

(1) ينظر: صالح بلعيد ، في قضايا فقه اللغة العربية ، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون ، دط ، ت 1995 ، ص 151.

(2) ينظر: شوقي ضيف ، المدارس النحوية ، دار المعارف ، القاهرة ، ط7 ، دت ، ص 153 – 154.

يعود (قايل) فيثبت للفراء مذهبا في النحو خالف به الكسائي ومعاصريه وليس هذا المذهب إلا المذهب الكوفي التي أنكرها وجوده عنده أم أنه خالف أستاذه الكسائي في بعض المسائل، فهذا من حقه على نحو ما خالف سيبويه أستاذه الخليل ،ونجد الفراء يقوم في الكوفة مقام سيبويه في البصرة فهو الذي أعطى المدرسة الكوفية تشكلها النهائي إلا بعض إضافات زادها الكوفيون بعده في مقدمتهم ثعلبا[1].

وتركت الكوفة للبصرة وضع نقط الإعراب في ذكر الحكيم ووضع نقط الإعجام ، والأنظار النحوية والصرفية الأولى التي تبلورت عند إبن أبي اسحق والتي أقام عليها قانوني القياس والتعليل ، إذ كانت في شغل عن كل ذلك بالفقه ووضع أصوله ومقاييسه وفتاواه وبالقراءات ورواياتها رواية دقيقة ، مما جعلها تحظى بمذهب فقهي هو مذهب أبي حنيفة وبثلاثة من القراء السبعة الذين شاعت قراءاتهم في العالم العربي ، وهم عاصم وحمزة والكسائي وعنيت بجانب ذلك عناية واسعة برواية الأشعار القديمة وصنعة دواوين الشعر وإن كانت لم تعن بالتحري والتثبت فيها جمعت من أشعار حتى ليقول أبو الطيب اللغوي : «الشعر بالكوفة أكثر وأجمع منه بالبصرة ولكن أكثره مصنوع ومنسوب إلى من لم يقله ، وذلك بين في دواوينهم».

أعلام المذهب الكوفي:

1- الكسائي:(ت189هـ) هو أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله بن عثمان الكسائي من أصل فارسي ، ولد بالكوفة في سنة تسعة عشر ومائة للهجرة ونشأ بها وأكب منذ نشأته على حلقات القراء ، ولزم حلقة حمزة بن حبيب الزيات (ت56هـ) إمام قراء الكوفيين لعصره ، حتى حذق قراءته و أصبح أحد القراء السبعة المشهورين وسمي بالكسائي، لأنه أحرم في كساء ، وكان فطنا ذكيا فرأى أنه لن يبرع في قراءة الذكر الحكيم إلا إذا عرف إعرابه. [2]

(1) ينظر: شوقي ضيف ، مرجع سابق ، ص 154 - 156

(2) ينظر: ابراهيم عبود السامرائي ، المدارس النحوية ، دار المسيرة عمان ، الأردن ، ط 1 ، 1427 هـ /2007 م ، ص 88- 89.

وقد أخذ عن أبي جعفر الرواسي وتلمذ له الكسائي أبو الحسن علي بن حمزة (189هـ) وهو إمام الكوفية ، كما كان الخليل إمام البصرية.[1]

يقول عنه أبو الطيب اللغوي :« كان عالم أهل الكوفة وإمامهم ، إليه ينتهون بعلمهم ، وعليه يعولون في روايتهم » . ويقول ابن درستويه :«كان الكسائي يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة فيجعله أصلا ويقيس عليه » .فالكسائي خرج إلى صورة جديدة من النحو [2]

نهج الكسائي حدود المذهب الكوفي في التعويل على النقل خلافا للبصرية في اعتمادها على النظر العقلي لكنه لم يهمل القياس على كل حال .وشايع الفراء الكسائي فيما استن من أصول فاستمسك بالرواية وأبى للنحوي أن ينهج نهج المتكلمين ومناطقة المتفلسفين وكان القرءان مادته الأولى في الرواية.[3]

ومن مصنفات الكسائي معاني القرءان ومختصر النحو والحدود في النحو وما تلحن فيه العوام وغير ذلك .

ومن أشهر تلاميذه الفراء وهشام وبن معاوية الضرير وهذا الأخير اعتنى بالتصنيف في النحو فصنف فيه ثلاثة كتبا هي "الحدود والمختصر والقياس ".

2-الفراء: (**207**هـ) هو أبو زكريا يحي بن زياد بن عبد الله بن مروان الديلمي مولى بني أسد المعروف بالفراء من أصل فارسي، ولد بالكوفة سنة144للهجرة ونشأ بها ولقب بالفراء لأنه كان يفري الكلام .وأشهر من تلقى عنهم العربية الكسائي، كما أكثر من الإختلاف إلى حلقة أبي جعفر الرواسي ثم رحل إلى البصرة وتتلمذ على يونس بن حبيب ، كما يرى البصريون، وأهل الكوفة ينفون ذلك ، والحق أنه أخذ عن هؤلاء وهؤلاء كما سمع عن الأعراب.[4]

---

(1) ينظر: صلاح الدين الزعبلاوي ، مع النحاة و ما غاصوا عليه من دقائق اللغة و أسرارها دراسة ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، د ط ، 1992م ، ص 74.

(2) ينظر: أبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي ، طبقات النحويين والغويين ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف مصر ،ط2 ، دت ، ص 127- 130.

(3) ينظر: صلاح الدين الزعبلاوي ، مرجع سابق ، ص 74.

(4) ينظر: عبده الراجحي ، دروس في المذاهب النحوية ، دار النهضة العربية بيروت ، ط1 ، 988،ص 92.

ومن مؤلفاته : معاني القرآن، البهاء فيها تلحن فيه العامة واللغات والمصادر في القرءان، والجمع والتثنية في القرءان، المقصور والممدود ، وفعل وأفعل والمذكر والمؤنث ، وكتاب الحدود وهو مشتمل على ستة وأربعين حدا في الإعراب.[1]

وكان الفراء متورعا متدينا وكان زائد العصبية على سيبويه. قال أبوطيب اللغوي :« أخبرنا ثعلب عن سلمة قال :مات وتحت وسادته كتاب سيبويه» .فقام الحامض أبو موسى إلى ثعلب فقال :«إنما كان لا يفارقه، لأنه كان يتتبع خطاه ولكنته »[2].

من أرائه : رأينا أن الكسائي رسم منهج النحو الكوفي على أسس ثلاثة وهي :

1-الإتساع في الرواية ،2- الإتساع في القياس، 3-الإتساع في مخالفة البصريين إتساعا قد يؤول إلى مد القواعد. وقد مضى الفراء – في إثر أستاذه – يتسع بهذه الجوانب بعقله الخصب، حتى أعطى النحو الكوفي صورته النهائية ، وهي صورة تقوم على الخلاف مع نحاة البصرة في كثير من الأصول مع النفوذ إلى وضع مصطلحات جديدة والخلاف مع الخليل وسيبويه في تحليل بعض الكلمات والأدوات وفي الكثير من العوامل والمعمولات ومع مد القياس وبسطه ليشمل كثيرا من اللغات.[3]

3- ثعلب : (**ت 291هـ**) : هو أحمد بن يحي النحوي بن زيد أبو العباس ،كان أبوه من موالي بني شيبان ، ولد ببغداد سنة (200) للهجرة. تعلم في بغداد ، وحفظ القرآن الكريم ، وحفظ بعض الأشعار ، واختلف إلى حلقات العلماء ، و خاصة علماء اللغة العربية ، و تزود باللغة و النحو فلزم في النحو حلقات تلامذة الفراء: أبي عبد الله الطوال ومحمد بن قادم وسلمة بن عاصم ، استمر في حلقات تلامذة الفراء و بالأخص حلقات سلمة بن عاصم حتى حفظ كل ما للفراء من كتب .[4]

و كانت له منافسة مع المبرد إمام البصرة وهذه المنافسة كانت مضرب الأمثال بين العالمين (ثعلب المبرد) و بدأت هذه الخصومة حينما دخل المبرد بغداد و استمرت أربعين سنة وكان لكل منهما

---

(1) ينظر: ابراهيم عبود السامرائي ، المدارس النحوية ، دار المسيرة عمان ، الأردن ، ط 1 ، 2007 م /1427هـ ، ص 96 -97.

(2) ينظر: أبو الطيب اللغوي ،مرا تب النحويين ، مكتبة نهضة مصر و مطبعتها الفجالة القاهرة ، تح محمد أبو الفضل إبراهيم دط ،دت، ص 87.

(3) ينظر: شوقي ضيف ، مرجع سابق ص 195-196.

(4) ينظر: مرجع نفسه، ص 224.

مذهبه وأنصاره فبجانب المبرد نجد الزجاج قبل أن يعيب عليه المسائل التي خطأه فيها في كتاب الفصيح ، فزعم أنه غلط في قوله (عرق النسا) ، وأن الصواب النسا مثل ما قال أمرؤ القيس : فأثبث أظفاره في النسا[1].

ومثل فعل ابن ولاد في الإنتصار لسيبيويه انتصر أبوعبد الله الحسين بن خالويه لثعلب و قام ينقض جميع إعتراضات الزجاج عليه.[2]

قد صنف ثعلب مؤلفات كثيرة في النحو و اللغة و القراءات و الأمثال سقط معظمها من يد الزمن ولم يصلنا منها إلا كتاب المجالس .

وكتبه : معاني القرآن و الأشعار الغريبة و الشاذّة و الأمثال و الأقوال المأثورة .[3]

3 | خصائص المذهب الكوفي :

تميز النحو الكوفي بخصائص تفرده على النحو البصري بانوها على مادة مهيئة وتتلخص في نقاط :

1-كان نحو البصرة مرجعهم .

2-الأخذ بلغات العرب المتواترة وغير المتواترة .

3-الإحتجاج بما أحتج به البصريون بإضافة أشعار القبائل النزارية .

4-الإحتجاج بالقراءات متواترها وشاذها .

5-عدم الإحتجاج بالحديث النبوي الشريف .

وأما هذه النقاط المركزة لخصائص منهج المذهب الكوفي ،نرى أن بوادر العمل في اللغة شيء جيد ،إلا أنه يحتاج إلى دقة علمية ،لأن اللغة علم وتراث يحتاج إلى ضبط ، وهذا ما لم تراعه المدرسة الكوفية إذ أسرفت في تخريجات لغوية ، كانت البصرة قد تحفظت فيها، وهذا لا يخدم الجانب العلمي.[4]

---

[1] ينظر: أبي العباس ثعلب ، كتاب الفصيح ،دار المعارف ،مصر، تح: عاطف مذكور، دط، دت ، ص289.

[2] ينظر: محمد المختار ولد أباه ، تاريخ النحو العربي في الشرق والمغرب ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ط1، 1417هـ /1996م ، ص 139 –143.

[3] ينظر: شوقي ضيف ، مرجع سابق، ص226.

[4] خديجة الحديثي ، المدارس النحوية ، دار الأمل ، أربد الأردن ، ط 3 ، 1422 هـ / 2001م ، ص 138- 139.

وأن التشدد في القياس وإغفال الشوارد قد يفقد اللغة كثيرا من تراثها ، ولذا عمدت إلى التوسع في القياس فأخذت بالشاذ من المسموع وجعلت من كل شاذ ونادر قاعدة بعينها .فكان من عادة أصحابها أنهم :« إذا سمعوا لفظا في شعر أو نادر كلام جعلوه بابا أو فصلا» وأنهم « لو سمعوا بيتا واحدا فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلا ، وبوبوا عليه». وكان الكسائي هو إمام نحاتهم « يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة فيجعله أصلا ويقيس عليه، فأفسد النحو بذلك ». والواقع أن الكسائي بالغ في نسبة النحو إلى القياس بحيث جعل منها شيئا واحدا .فقد استهل قصيدة له يصف فيها النحو بقوله :

إنما النحو قياس يتبع وبه في كل امر ينتفع

ويبدو أن هذا التوسع في القياس عند نحاة الكوفة بصورة عامة ، وعند الكسائي بصورة خاصة.[1]

6-وكان للكوفيين مصطلحات خاصة بهم ساد بعضها النحو العربي كالنعت و عطف النسق وظل بعضها الآخر منسوبا إليهم ، كمصطلح الخلاف ومصطلح الصرف واسم الفاعل ،فعل دائم والضمير المكني ، وهكذا. [2]

وهي مصطلحات جديدة لا لسبب إلا ليثبتوا لنحوهم تسميات ومصطلحات خاصة يعرف بها ويستقل عن النحو البصري وإن كانت هذه التسميات في أغلبها مأخوذة عن عبارات كتاب سيبويه.[3]

---

[1] ينظر: فؤاد حنا طرزي ، في أصول اللغة و النحو ، مكتبة لبنان ، ط 1، 2005 ، ص 111 – 112.

[2] ينظر: شوقي ضيف ، مرجع سابق ، ص166-171.

[3] ينظر: خديجة الحديثي ، مرجع سابق ، ص 143.

المبحث الأول

المبحث الأول: المصطلحات النحوية الكوفية.

بدأت فكرة المصطلح النحوي في القرن الثلاثة الأولى للهجرة بهدف حماية الألسنة من الوقوع في اللحن، وأخذ ينمو بنمو الفكر العربي الإسلامي ،وظلت الدراسة النحوية شديدة الإرتباط القران الكريم.[1]

وبجهود الخليل استقام النحو وظهرت مصطلحاته فاستحق أن يوصف بأنه المؤسس الحقيقي لعلم النحو ولما كان سيبويه تلميذه فحشد في كتابه مصطلحات النحو جميعها ،وبمرور الأزمنة ماتت بعض مصطلحات الكتاب وحل محلها مصطلحات أخرى نتيجة المدارسة والخصومة العلمية التي قامت بين علماء البصرة والكوفة وذلك دفع بالكوفيين إلى اختيار مصطلحات معينة في مقابل مصطلحات البصريين ثم تطور الخلاف إلى رفض بعض المصطلحات البصريين والإنكار لكثير من آرائهم يحلوا محلها أخرى طبقا لمناهجهم الجديدة ،بل لقد وصل بهم الأمر إلى مخالفتهم في النطق ببعض المصطلحات، إلا أن البصريين لم يسلموا لهم بمصطلحاتهم الجديدة فرفضوها واحتجوا لآرائهم التي أرسى دعائمها الخليل وسيبويه.[2]

---

[1] ينظر: خديجة الحديثي ،المدارس النحوية ،مرجع سابق ، ص 143.

[2] ينظر: عوض محمد الفوزي ،المصطلح النحوي ونشاته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري ، عمادة شؤون المكتبات جامعة الرياض، دط ، 1401هـ / 1981م ، ص192.

المطلب الأول : تعريف المصطلح النحوي

أ– لغة: جاء في لسان العرب في مادة (صلح) : « الصلاح :ضد الفساد ، صالح يصلح صلاحا والإصلاح : نقيض الفساد.

الصلح : تصالح القوم بينهم ، والصلح :السلم. وقد اصطلحو وصالحوا و أصلحوا و تصالحوا و أصالحوا، مشددة الصاد ، قبلوا التاء صادا وأدغموها في الصاد بمعنى واحد ».[1]

وجاء في كتاب التعريفات : « الصلح : هو في اللغة: اسم من المصالحة وهي المسالمة بعد المنازعة، وفي الشريعة: عقد يرفع النزاع ». [2]

وكلمة أصلح ، صلاحا، وصلوحا: صلح ، فهو صليح. أصلح: في عمله أو أمره: أتى بما هو صالح نافع ، والشيء: أزال فساده وبينهما، أو ذات بينهما، أو ما بينهما: أزال ما بينهما من عداوة وشقاق ، وفي التنزيل العزيز: ﴿ وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا﴾ (سورة الحجرات الآية 9) و ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ ﴾.(سورة الأنفال الآية 1) والله لفلان في ذريته أو ماله: جعلها صالحة. وفي التنزيل العزيز: ﴿ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي﴾ (سورة الأحقاف الآية 15) إصطلح القوم: زال ما بينهم من خلاف. وعلى الأمر :تعارفوا عليه واتفقوا .

تصالحوا: إصطلحوا. إستصلح الشيء: تهيأ للصلاح ، والشيء: أصلحه ، وطلب إصلاحه ، وعده صالحا. الإصطلاح : مصدر إصطلح ؛ اتفاق طائفة على شيء مخصوص ، ولكل علم إصطلاحاته.[3]

ب. إصطلاحا:

كلمة المصطلح لها دلالتان :

الأولى: الدلالة اللغوية وهي مأخوذة من أصل المادة (صلح)، قال الأزهري الصلح: تصالح القوم بينهم، والصلاح نقيض الفساد، والإصلاح نقيض الإفساد، وتصالح القوم واصالحوا بمعنى واحد.

---

[1] ينظر: ابن منظور ، لسان العرب ، تح : عامر أحمد حيدر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان، ط 1، ت1420 هـ / 2009 م ، ج2 ،ص 610-611، مادة(صلح).

[2] ينظر: السيد الشريف أبي الحسن الجرجاني، التعريفات، دار الكتب العلمية ، تح محمد باسل عيود السود، بيروت-لبنان، ط4 ، 2013 ، ص 137.

[3] ينظر: مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية ، ط4، 1429هـ / 2008م ، ص 539.

والثانية: الدلالة العلمية (الإصطلاحية) وتعني: إتفاق جماعة على أمر مخصوص وهذا الإتفاق والتواطؤ أو التصالح إن تم بين جماعة المحدثين تتفق عن مصطلح في الحديث، وإن قام بين جماعة الفقهاء على مسائل في الفقه نتج عنه مصطلح في الفقه ، وإن كان بين جماعة من النحاة وضعوا مصطلحها نحويا وقل مثل ذلك في سائر العلوم.[1]

فكلمة الإصطلاح إذن الإتفاق، وهذا الإتفاق بين النحاة على إستعمال ألفاظ فنية معينة في التعبير عن الأفكار والمعاني النحوية، هو ما يعبر عنه بالمصطلح النحوي، يقول الأمير الشهابي: «والإصطلاح يجعل للألفاظ مدلولات جديدة غير مدلولاتها اللغوية أو الأصلية فالسيارة في اللغة: القافلة، والقوم يسرون، وهي إصطلاح الفلكين: اسم لأحد الكواكب السيارة التي تسير حول الشمس، وفي الإصطلاح الحديث هي: الأوتوموبيل، والمصطلحات لا توضع إرتجالا، ولابد في كل المصطلح من وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة كبيرة كانت أو صغيرة بين مدلوله اللغوي ومدلوله الإصطلاحي».

المصطلح يستقل مفهومه عن إسميته أو مصدريته ثم تتجانس مفاهيمه كأن يستقل اللفظ الواحد في العلم ذاته أو في أكثر من علم، كالقياس عند البناء والنجار، والقياس عند النحوي، والقياس عند العروضي، وغير ذلك من المصطلحات كالخبر عند علماء البلاغة والنحو.

تفقد بعض المصطلحات اختصاصها في علم معين لتنتقل بالإقتراض إلى علم آخر، كمصطلحي المسند والمسند إليه الذي كانا أساسا في علم النحو إلى أن انزاحا إلى علم البلاغة.[2]

فالمصطلح اسم مفعول، وينبغي أن يذكر بعد اسم المفعول هنا جار ومجرور فنقول المصطلح عليه كما نقول المتفق عليه، والمتعارف عليه، ولكن لكثرة الإستعمال وبيان المراد استغنى عن الجار والمجرور واقتصر على كلمة المصطلح فنقول:« هذا اللفظ مصطلح، أي له خاصة متفق عليها بين طائفة معينة، كالرفع ،والجر، والهمز، عند النحويين»[3]

---

(1) ينظر: عوض محمد القوزي ، مرجع سابق ، ص 22.

(2) ينظر: رياض عثمان، المصطلح النحوي، و أصل الدلالة ، دار الكتاب العلمية، بيروت – لبنان ، ط1، 2010، ط1، ص 129.

(3) ينظر: محمد إبراهيم عبادة، معجم مصطلحات النحو و الصرف و العروض و القافية، مكتبة الآداب القاهرة، دط ،2001 ، ص3.

ويقول الدكتور أحمد عبد العظيم عبد الغني :«المصطلح في أية دراسة نحوية ليس إلا جزء من بناء نظري الذي ينتمي إليه يحول بين الدارس وبين النظرة العلمية للأمور، ويقف حجر عثرة بينه وبين الحكم على المصطلح في بيئته فلا يدرك أثر الهيكل النظري في إضطراب المصطلح، ولا يتبين دور تداخل المصطلحات في تهالك الهيكل النظري وفقده أسس الصناعة المتطلبة من ضوابط تتسم بالدقة وقواعد تتصف بالإطراد».[1]

إنتساب المصطلح هنا إلى النحو ومصطلح النحوي يعني تحديد دائرة الإصطلاح في ميدان النحو لتخصيصه بالبحث، كما تخصص لفظ النحو من قبل بالبحث في قواعد العربية، وأصبح يعني العلم بأصولها وإعرابها[2]

إن المصطلح النحوي قد كتبت له العزة و أصبح علما قائما بذاته ، بعدما كان مجرد مصدر للفعل (نحا)، و للنحو في اللغة عدة معان القصد و الجهة ثم إستقر معناه إلى إعراب أواخر الكلمة ، وهو علم إستخرجه المتقدمون من إستقراء كلام العرب و أرادوا به أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب و يرى ابن جني أن النحو هو : «إنتحاء سمت كلام العرب، في تصرفه من إعراب و غيره كالتثنية والجمع ، و التحقير ، والتكسير والإضافة ، والنسب ، والتركيب وغير ذلك ، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها و إن لم يكن منهم، و إن شد بعضهم عنها رد به إليها ، و هو في الأصل مصدر شائع، أي نحوت نحوا ، كقولك: قصدت قصدا، ثم خص به إنتحاء هذا القبيل من العلم »[3].

---

[1] ينظر:أحمد عبد العظيم عبد الغني ، المصطلح النحوي دراسة نقدية تحليلية ، دار الثقافة للنشر و التوزيع الفجالة ، دط ، 1410 /1990م ، ص2.

[2] ينظر :عوض حمد القوزي ، مرجع سابق ،ص 25.

[3] ينظر :ابن جني ، الخصائص ، دار الكتب المصرية ، تح: محمد علي النجار ، دط، دت ،ج1،ص16.

المطلب الثاني: المصطلح الكوفي مقابل المصطلح البصري

لقد مرت المصطلحات النحوية بالمراحل التي مرت بها مسائل النحو المختلفة فلم تظهر إلى عالم الوجود كاملة ناضجة، فلم يكن العرب يعرفون من أمر هذه المصطلحات شيئا ويفهمونها فهما لغويا ،دقيقا روي الأصمعي قال:« قلت لأعرابي :أتهمز إسرائيل؟ قال: إني إذن لرجل سوء.

قلت أفتخر فلسطين؟ قال: إني إذن لقوي» .

فهذا الأعرابي لم يفهم من الهمز إلا العيب والشتم، ولذا أبى أن يكون عيابا لأن ذلك من سمات سوء الخلق ولم يفهم من الجر إلا السحب، فوصف نفسه بالقوة . على أن المصطلحات النحوية ما لبثت إلى أن وصلت إلى مرحلة النضج والإكتمال تضمن لها الخلود والبقاء.[1]

إن البداية الحقيقية للمصطلح النحوي بصورته الناضجة كانت عند الخليل وسيبويه من خلال أول المؤلفات النحوية وهو الكتاب لسيبويه أما ذكر الخليل هنا فذلك يرتبط بكون أن كتاب سيبويه يمثل خلاصة علم الخليل، ثم توافرت جهود النحاة من بعده حتى وصل المصطلح النحوي إلى ما هو عليه. على أن من الواجب ذكره أن جل هذه المصطلحات هي نفسها التي قدمها سيبويه ونحاة البصرة من بعده.ثم جاءت مدرسة الكوفة و حاولت من خلال أقطابها الثلاثة الكسائي والفراء وثعلب أن تجد لنفسها ساحة في الوسط النحوي أمام قدمة البصريين ونفوذهم المسيطر، ولذلك أخذوا بقول (خالف تعرف) لإثبات الذات ، ففي مجال المصطلح النحوي حاولوا جاهدين إيجاد مصطلحات جديدة للموضوعات النحوية ، تميز نحوهم عن نحو البصريين ، والنفوذ إلى أراء خاصة في بعض العوامل والمعمولات.[2]

1-**الأدوات (حروف المعاني)** :الكلم ثلاثة أقسام : اسم و فعل و حرف أما الحرف فهو القسم الثالث و يعبر عنه البصريون بحروف المعاني و حروف المعاني هي التي تجيئ مع الأسماء و الأفعال لمعان والحرف جاء لمعنى لا يخلو منه الكلام عند المبرد، و الكوفيون جاءوا بما جاء به سيبويه على أن الحرف هو ما دل على معنى في غيره إلا أن الكوفيين على رأسهم الفراء تميز بانفراد بهذا المصطلح فقد وظفه في كتابه معاني القرآن مرارا.[3] مثل قوله تعالى:﴿ فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَّفْسَكَ عَلَىٰ آثَارِهِمْ إِن لَّمْ يُؤْمِنُوا بِهَٰذَا

---

(1) ينظر: محمود قدسم ، المدرسة البصرة النحوية، دار المستقبل عمان الأردن ،دط،2008،ص 22.

(2) ينظر: عبد النبي محمد مصطفى هبه جعفر، إختلاف النحاة ثماره وأثره في الدرس النحوي ،رسالة ماجستير ، جامعة أم درمان الإسلامية، 2010/2009، ص 73.

(3) ينظر: عبده الراجحي، مرجع سابق، ص15.

الْحَدِيثِ أَسَفًا ﴾ (سورة الكهف:6) نجد "إن "في الآية قرأت بفتح الهمزة بدل كسرها .[1] و التأويل في ذلك" إن" في موضع نصب تدل على معنى أداة "إذ" يعني فهي في موضع نصب إذا ألقت الخافض. فهو يسمي (أن)، (إن) ، (إذ)، (لئن) ، أن أدوات و تستعمل لمعاني تحددها الجملة قبلها. والفراء لم يستعمل مصطلح الحرف لحروف المعاني و يرجع ذلك إلى استعماله في القرآن و استعمل الحرف في موضع: في قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ قَالُوا بَلَى قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ كَبِيرٍ ﴾ (سورة الملك: الآية08و 09).فهو يرى بلى و نعم حرفا الجواب و قال (نعم)لا تصلح هنا أداة. و استعمل أيضا الأحرف للدلالة على الكلمات فهو يقول مثنى و ثلاث و رباع حروف لا تجري. و هذا ما جعله يضع مصطلحا مضطردا لحروف المعاني ويتميز به عن المصطلح النحوي البصري.[2]

2- **الجحد**: ويعني الكوفيون به ما يعنيه البصريون من كلمة (النفي) والنفي مصطلح بصري مقتبس من ألفاظ المتكلمين وكلامهم في الثبوت و الثابت والنفي والمنفي .وقد جاءت كلمة (الجحد) في كلام الفراء و ثعلب كثيرا، ولا نعلم أنهما استعمل كلمة (النفي) وهذا مؤيد آخر، يؤيد ما نحن بصدد تأكيده من أن الكوفيين أقرب إلى الطريقة اللغوية من البصريين .

3- **المحل و الصفة**:

يعني به الكوفيون الظرف ،الذي يطلقه البصريون على نحو: (أمام ، وخلف ، ويمين ، وشمال)، وغيرها من ظروف المكان وعلى نحو: (يوم وليلة وقبل ، وبعد) من ظروف الزمان .[3]

يقول المفضل بن سلمة(ت308 هـ) «والمحال وهي التي يسميها الكسائي (الصفات) وأهل البصرة (الظروف) كلها ذكران ، إلا أمام، وراء، قدام، فإنهن إناث» ، وقال أبو حيان :«وسمى الفراء وأصحابه المفعول فيه محلا، والكسائي ومن أخذ بقوله يسمون الظروف صفات» .ويقول الفراء: «والمواضع كلها التي يسميها النحويين (الظروف والصفات و المحال) فهي ذكران إلا ما رأيت فيه شيئا يدل على التأنيث» هذا ونسب ابن هشام اصطلاح (المحل) إلى الفراء، ويبدو أن صلة حروف الجر بالظرفية هو الذي دعا الكسائي إلى أن يسمي حروف الخفض(صفات) و أن يسمى الفراء

---

(1) ينظر: شوقي ضيف، مرجع سابق ، ص 213.

(2) ينظر: أبو زكريا يحي بن زياد الفراء ، معاني القرآن ،عالم الكتب ، دط،ت،ج3 ، ص 28- 30.

(3) ينظر: مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة و النحو، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى إلياس الحلبي وأولاده ،بمصر، ط 2 ،1377 هـ /1958 م ،ص 309- 310 .

هذه الحروف (محال) ويسميها البصريون ظروفا كما يقول أبو جعفر النحاس ، وأنتقد أبو حيان تقسيم ابن مالك للظروف بقوله :«التقسيم الذي قسمه المصنف في المفعول فيه أنه اسم وقت ومكان لا يصح على المذهب البصريين ، لأنهم يسمون المفعول فيه ظرفا، وأما الكوفيون فلا يسمونهم ظرفا».[1]

فلم تعرف العربية كلمة (الظرف) بهذا المعنى لأن الظرف فيها هو وعاء واعتبار مدلولات هذه الألفاظ أوعية للموجودات.[2]

في كتاب " الإنصاف في مسائل الخلاف " لابن الأنباري يرى في المسألة السادسة في رافع الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور: «ذهب الكوفيون إلى أن الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه ويسمون الظرف المحل ، ومنهم من يسميه الصفة وذلك نحو قولك:" أمامك زيد و في الدار عمرو" ، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش في أحد قوله وأبو العباس محمد بن زيد المبرد من البصريين ، وذهب البصريون إلى أن الظرف لا يرفع الاسم إذا تقدم عليه ، وإنما يرتفع بالابتداء. أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: «إنما قلنا ذلك» : في الدار عمرو، فحذف الفعل واكتفى بالظر ف منه ، وهو غير مطلوب فارتفع الاسم به كما يرتفع بالفعل.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا إنما قلنا أن الاسم بعده يرتفع بالابتداء لأنه قد تعرى من العوامل اللفظية ، وهو معنى الابتداء، فلو قدرها هنا عامل لم يكن إلا الظرف ، وهو لا يصلح هاهنا أن يكون عاملا لوجهين :

أحدهما: أن الأصل في الظرف أن لا يعمل ، وإنما يعمل لقيامه مقام الفعل ، ولو كان هاهنا عاملا لقيامه مقام الفعل لما جاز أن تدخل عليه العوامل فتقول:« إن أمامك زيدا وظننت خلفك عمرا » وما أشبه ذلك لأن عاملا لا يدخل على عامل ، فلو كان الظرف رافعا لزيد لما جاز ذلك ، ولما كان العامل يتعداه إلى الاسم ويبطل عمله. **وثانيهما**: أنه لو كان عاملا لوجب أن يرفع به الاسم في قولك: "بك زيد مأخوذ" وبالإجماع أنه لا يجوز ذلك».[3]

---

[1] عوض حمد القوزي، مرجع سابق ،ص 141.

[2] المهدي المخزومي ، مرجع سابق ، ص 110.

[3] ينظر: أبو البركات ابن الأنباري ،الإنصاف في مسائل الخلاف، تح :محمد محيي الدين عبد الحميد ،دار الطلائع القاهرة، مصر ،دط، دت، ج 1،ص 61- 62.

4- الترجمة والتبيين :ويعني الكوفيون به ما يعنيه البصريون بكلمة (البدل). و يبدو أن تسمية مثل قوله تعالى: ﴿أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ ، أَمَدَ بِأَنْعَامٍ وَ بَنِينَ ﴾،(سورة الشعراء الآية 133) و قوله تعالى : ﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴾ (سورة الفرقان الآية 68)و قوله تعالى: ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾، (سورة الفاتحة الآية 05و06) ترجمة و تبيينا أولى من تسميته : بدلا، لأن ملاحظة المعنى في مصطلح الكوفيين ، أبين منها في مصطلح البصريين ، إنما يعنون بكلمة (بدل) : إبدال كلمة من كلمة أخرى في الحكم ، لأنها المقصودة به ، و هو اعتبار يكاد يكون لفظيا، محضا ،[1] كما يفهم من قول ابن مالك:

التابع المقصود بالحكم بلا واسطة هو المسمى بدلا[2]

5- الفعل الدائم: ويريد به الكوفيون ما يريد البصريون باسم الفاعل [3]. و أما أسماء الفاعلين، فقد قالوا: إنها أفعال دائمة عندهم ، فليست هي من الأسماء العاملة و إنما هي من الأفعال العاملة ، و لها من قوة العمل ما للأفعال. و مما يؤيد ذلك أنهم كانوا يعملونها في الماضي ، و الحال ، و الإستقبال مطلقا، و بلا شرط كما تعمل الأفعال في هذه الأزمنة الثالثة ، أخذا بقول الكسائي ، و تجويزه (أن يعمل بمعنى الماضي ، كما يحمل بمعنى الحال و الإستقبال ، سواء، و تمسك بجواز نحو: "زيد معطي عمرو أمس درهما "، و "ظان زيد أمس كريما "، و قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا ﴾ (سورة الأنعام الآية 96).

و تمسكا بقول الفراء في تفسيره قوله تعالى من سورة الأنبياء: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾ (سورة آل عمران الآية 185) . قال الفراء:«و لو نونت في (ذائقة) ، و نصبت (الموت) كان صوابا ، و أكثر ما تختار العرب التنوين، والنصب في المستقبل ، فإذا كان معناه ماضيا لم يكادوا، يقولون : إلا بالإضافة ، فأما المستقبل فقولك :" أنا صائم يوم الخميس "، إذا كان خميسا مستقبلا، فإن أخبرت عن صوم خميس ماض ، قلت : أنا صائم يوم الخميس ، فهذا وجه العمل، و يختارون أيضا التنوين إذا كان مع الجحد من ذلك قولهم : ما هو بتارك حقه ، وهو غير تارك حقه ، لا يكادون يتركون التنوين ، و تركه كثير جائز». [4]

---

[1] ينظر: مهدي المخزومي ، مرجع سابق، ص 310.

[2] ينظر: ابن مالك ، ألفية ابن مالك ، دار المستقبل ، القاهرة ، مصر،ط1، 1425/ 2005، ص 46.

[3] ينظر: المهدي المخزومي ، مرجع سابق ، ص 310.

[4] ينظر: مرجع نفسه، ص 282- 282 .

6– **الخفض** : و يريد به الكوفيون ما يريد البصريون بالجر، و الخفض ليس من وضع الكوفيين ، ولا الجر من وضع البصريين ، و إنما هما مقتبسان من أوضاع الخليل و مصطلحاته ، إلا أن الكوفيين توسعوا في (الخفض) فاستعملوه في الكلمات المنونة و غير المنونة ، بعد أن كان الخليل لا يستعمله إلا في المنون ، و أن البصريين نقلوا (الجر) من كونه حركة يستعان بها –عند الخليل– على التخلص من الساكنين ، في نحو: لم يذهب الرجل ، إلى كونه حركة خاصة بالأسماء المعربة ، سواء أكانت منونة أم غير منونة.

أما أدوات الخفض أو الجر، فيتفق الفريقان على اختصاصها بالأسماء و يختلفان في التطبيق ، يدخل فريق منها أدوات يخرجها الفريق الآخر منها. فقد اعتبر البصريون: (حتى ، و رب) من حروف الجر بينما اعتبر الكوفيون (حتى) أداة نصب ، تدخل على الأفعال ، و إذا دخلت على الأسماء ، وأنجرت الأسماء بعدها ، فالجر يكون بإلى مضمرة عند الكسائي ، فقد نص على ذلك في قوله تعالى:﴿ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾ (سورة القدر الأية 05)[1] فقال: «إن الخفض بإلى مضمرة أو مظهرة لأن التقدير في قولك (ضربت القوم حتى زيد) أي حتى انتهى ضربي إلى زيد ، ثم حذف (إنتهى ضربي إلى) تخفيفا، فوجب أن تكون إلى هي العاملة».[2]

أو على أنها نائبة عن (إلى) عند الفراء ، لأن (حتى) من عوامل الأفعال ولو أنها تجري مجرى (كي وأن) في عدم إقتضائها العمل، لقولهم : (سرت حتى أدخلها) ، (و سرت حتى وصلت إلى كذا) و لكنها لما نابت عن (إلى) خفضت الأسماء ، لنيابتها ، و قيامها مقام (إلى) .

واعتبر الكوفيين (ربّ) إسما ، لا حرفا ، و ذلك لمخالفتها الحروف في أربعة أشياء: (الأول) كونها لا تقع إلا في صدر الكلام ، و(الثاني) كونها لا تعمل في نكرة . و(الثالث) كونها لا تعمل إلا في نكرة موصوفة .(الرابع) كونها لا يجوز إظهار الفعل الذي تتعلق به ، بناء على ما يزعم البصريون وحملوها على (كم) و إن دلت (كم) على التكثير، و (ربّ) على التقليل و الخلاف ، كما نرى صناعي محض ، لأن كلا الفريقين يسلم بالجر بها .

واعتبر البصريون (لولا) ، من حروف الجر ، إذا وليها ضمير جر، نحو : "لولاي ، و لولاك ، و لولاه" ... أما الكوفيون ، فيرون أنها رافعة دئما ، وإذا جاء بعدها ضمير جر، فهو في محل رفع ، إنابة

---

[1] ينظر: مهدي المخزومي ، مرجع سابق، ص 311.

[2] ينظر: ابن الأنباري، مصدر سابق ، ص 141.

لضمير الجر عن ضمير الرفع ، وكان الفراء يقول في تفسير قوله تعالى : ﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ﴾ (سورة الفتح الآية 25) ،(رفعهم بلولا) ثم قال في (أن تطئوهم) ، بعدها (فأن في موضع رفع بلولا).

و إختلف الفريقان في معاني هذه الحروف ، فأضاف فريق لبعض الحروف معاني أنكرها الفريق الآخر لأنه يرى أن لكل حرف من هذه الحروف معنى حقيقيا واحدا ، وذلك:

كذهاب الكوفيين إلى أن (على) تأتي للمصاحبة ، كما في قوله تعالى: ﴿ وَآتَى الْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِ ﴾ (سورة البقرة الآية 177) أي مع حبه ، و تأتي للمجاوزة ، بمعنى (عن) كقول الشاعر:

إذا رضيت على بنو قشير لعمر الله أعجبني رضاها

و كذهابهم إلى أن (عن) تأتي للإستعانة ، كالباء، كما في قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾ (سورة النجم الآية 03) وللتعليل نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ إِسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلاَ عَنْ مَوْعِدَةً﴾ (سورة التوبة الآية 114) ، وقوله تعالى : ﴿ مَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ﴾ (سورة هود الآية 53).و كذهابهم إلى أن (الكاف) تأتي للاستعلاء، (كعلى) ، و حكوا أن بعضهم قيل له: كيف أصبحت؟ فقال: كخير: أي على خير، و قالوا: كن كما أنت ، أي على ما أنت عليه .إلى غير ذلك من المعاني التي منحها الكوفيون حروف الخفض ، و التي تصيدوها من دلالة السياق في تعبيرات القوم.[1]

7- المجهول: و يطلق عند الكوفيين على الضمير الذي لم يتقدمه ما يعود عليه، و يسميه البصريون: ضمير الشأن ، و القصة ، و الحديث.

و لا خلاف بين الفريقين في مأخذ التسمية، فكلاهما يريد به ضميرا لا يعود على شيء تقدم عليه في الذكر، و إنما يعود على الجملة التالية له. و يرى البصريون أن ضمير الشأن إنما يتقدم جملة يكون هو كناية عنها ، و تكون هي خبرا عنه ، و مؤدى هذا الكلام : أن خبره يكون جملة دائما ، إلا أن الفراء و سائر الكوفيين ، يرون جواز الإخبار عنه بالمفرد ، فيجيزون نحو: "كان قائما زيد "، و "كان قائما الزيدان "، و "كان قائما الزيدون "، و لا يكون هذا الضمير عند الفراء « مستأنفا به ، حتى يكون قبله (إن) ، أو بعض أخوات كان أو ظن» و لذلك كان يرد على الكسائي زعمه أن (هو) من قوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ (سورة الاخلاص الآية 1)هو المجهول ، أو ضمير الشأن

[1] ينظر: مهدي المخزومي ، مرجع سابق ، ص 283-284.

وكان زعمه أنه ضمير اسم الله تعالى ، و كان يقول : «قال الكسائي فيه قولا لا أراه شيئا ، لأن الكسائي كان يوافق البصريين على أنه ضمير الشأن ، و كان الفراء يخرج الآية على أن الناس سألوا النبي صلى الله عليه و سلم: ما ربك؟ أيأكل أم يشرب ؟ من ذهب أم من فضة؟ فأنزل الله ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ (سورة الإخلاص الآية 1) قالوا: فما هو؟ فقال: (أحد)».[1]

و جاء في مجالس ثعلب: «من هو قائم جاريتك، و من هو تقوم جاريتك جيد » و لا يقطع ، و لا ينسق عليه و يسمى مجهولا. و قد سماه أمرا قال: « قال أبو العباس ، و قال أبو عثمان المازني إذا قلت: إن غدا يجيئ زيد. على إضمار الأمر، قال أبو العباس: و كل هذا غلط ، العرب تقول: إن فيك يرغب زيد ، و لا يحتاج إلى إضمار الأمر، لأن المجهول لا يضمر»، و المصطلح العماد عند الفراء يسمى ضمير الشأن عمادا قال عند حديثه عن قوله تعالى: ﴿ إنه أنا الله ﴾ (سورة النمل الآية 09). قال: « هذه الهاء هاء عماد ، و هو اسم لا يظهر و قد فسر» .[2]

8- العماد: وهو الضمير اللاغي ، الذي يتوسط بين المبتدأ و الخبر، واسم كان و خبرها ، و اسم (إن) و خبرها ، و مفعولي (ظن) .و العماد من عبارات الكوفيين ، كما أن (الفصل) من عبارات البصريين ، نحو: "خالد هو المجتهد" ، و"كان خالد هو المجتهد" ، و "إن خالدا هو المجتهد " و"ظننت خالدا هو المجتهد".

يقول الرضى: « الكوفيون يسمونه عمادا، لكونه حافظا لما بعده ، حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد في البيت ، الحافظ للسقف من السقوط ».

و يقول أيضا: « قال المتأخرون (من البصريين): إنما سمي فصلا ، لأنه فصل به بين كون ما بعده نعتا ، وكونه خبرا ، لأنك إذا قلت : زيد القائم ، جاز أن يتوهم السامع كون القائم صفة فينتظر الخبر فجئت بالفعل ، ليتعين كونه خبرا لا صفة ».وكان الخليل يقول في توجيه الإتيان به « كأنه ذكر (هو) ليستدل المحدث أن ما بعد الإسم مما يخرجه مما وجب عليه ، و أن الإسم ليس منه» .ولا يظهر أثر الإلغاء إذا توسط بين المبتدأ و الخبر، أو بين اسم إن و خبرها، لأن ما بعده مرفوع ، وإنما يظهر أثره إذا توسط بين اسم(كان) وخبرها و بين مفعولي (ظن) ، فإن جعل عمادا كان ما بعده منصوبا

---

[1] ينظر: مهدي المخزومي ، مرجع سابق ،ص 311- 312.

[2] ينظر: عبد الله بن حمد الخزان ، مصطلحات النحو الكوفي دراستها وتحديد مدلولاتها ، مطبعة عبد الفتاح الطويل ، السعودية ، ط1، 1411 هـ / 1990م ، ص 66-67 .

على ما ينصب عليه قبل توسطه ، نحو: "كان خالد هو المجتهد" و "ظننت زيدا هو المجتهد". على أن النحاة سواء أكانوا كوفيين أم بصريين ، يجوزون ألا يكون عمادا في هذين المثالين و أن ما كان بعده منصوبا يرفع على أنه خبر له ، فليس العرب بمتفقين على اعتبار مثل هذا عمادا، فكثير منهم يجعلونه إسما، وما بعده خبرا له. فقد كان الفراء يقول في تفسير قوله تعالى من سورة الأنفال: ﴿اللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِندِكَ﴾ (سورة الأنفال الآية 32) و« في الحق النصب نصبت الحق وكذلك فالفعل في أخوات كان و أظن ». و كان يقول: أنشدني الكسائي:

ليت الشباب هو الرجيع على الفتى و الشيب كان هو البدئ الأول.

فرفع في (كان) و نصب في (ليت) .و كان سيبويه يقول مثل مقالته ، فقد حكى أن كثيرا من العرب يجعلون(هو) و أخواتها في هذا الباب اسما مبتدأ، و ما بعده مبنيا عليه ، و حكى عن رؤبة أنه كان يقول: و ما ظلمناهم ، و لكن كانوا هم الظالمون.[1]

9- حرف الصفة: وهي عبارة كوفية ، يعني الكوفيون بها حروف الخفض ، و يسميها البصريين حروف الجر، و يسميها الكوفيين أيضا حروف الإضافة ، لأن تضيف معنى في الأفعال إلى الأسماء وتوصلها إليها.[2]

إستعمل الفراء هذا المصطلح و يعني به:

أ. **حروف الجر**: و ورد هذا المصطلح في اللسان و بالمعنى نفسه ، قال ابن منظور: «...تقول: هذا الوعاء يسعه عشرون كيلا معناه يسع فيه عشرون كيلا ، أي يتسع فيه عشرون كيلا والأصل في هذه المسألة أن يكون بصفة غير أنهم ينزعون الصفات من أشياء كثيرة حتى يتصل الفعل إلى ما يليه و يفضي إليه كأنه فعول به ، كقولك: كلتك و استجابتك و مكنتك أي: كلت لك و استجبت لك و مكنت لك » ، و ورد هذا المصطلح في معجم العين للخليل.

[1] ينظر: مهدي المخزومي، مرجع سابق ، ص 312.

[2] ينظر: مرجع نفسه، ص 314.

ب. **الظرف**: وهذا يخالف ما قاله إبراهيم السامرائي عندما قال: أن الفراء فرق بين الظرف و الجار و المجرور ، و ورد هذا المصطلح في اللسان و بالمعنى نفسه، قال ابن منظور: « يقال : صدرك أمامك بالرفع أذا جعلته إسما، تقول: أخوك أمامك بالنصب لأنه صفة » [1].

10- النعت: و هو من اصطلاح الكوفيين ، و ربما قاله بعض البصريين أيضا، و يقابله عند البصريين: (الصفة ، و الوصف).[2]

الصفة هي الوصف و النعت كذلك ، وهي من تسميات ثعلب ، وكان الفراء يخص هذا الإصطلاح بالجار و المجرور في حين أن ثعلبا يطلقها عليه و على الظرف فلذا نراه يقول في قوله تعالى: (كيف نكلم من كان في المهد صبيا) ، وقعت الصفة وهي (المهد) في موضع الفعل ، أي أنها تقدمت على الخبر، كما نجده يقول: و إذا أفردوا الصفة رفع مثل : "زيد خلف "و" زيد قدام "و "زيد فوق " يقصد بالصفة الظروف (خلف و قدام و فوق) ، و أما الصفة التي يراد بها النعت فهي أحد التوابع الخمسة التي تزيد متبوعها إيضاحا أو تخصيصا، و الصفة كذلك لفظ استعمله ابن الحاجب معبرا به عن ضمير الفصل.[3] وإن قال قائل : «ما الغرض في الوصف ؟ قيل : التخصيص و التفضيل ، فإن كان معرفة ، كان الغرض من الوصف التخصيص ، لأن الاشتراك يقع فيها»، ألا ترى أن المسمين بزيد و نحوه ، كثير، فإذا قال: (جاءني زيد) لم يعلم أيهم يريد ، فإذا قال: (زيد العاقل ، أو العالم أو الأديب) ما أشبه ذلك ، فقد خصه من غيره؟ و إن كان الاسم نكرة ، كان الغرض من الوصف التفضيل .فإن قيل : فلم لم توصف المعرفة بالنكرة ، و النكرة بالمعرفة ، و كذلك سائرها؟ قيل: لأن المعرفة ما خص الواحد من جنسه ، و النكرة ما كان شائعا في جنسه ، و الصفة في المعنى الموصوف.

فإن قيل: فما العامل في الصفة؟ قيل: هو العامل في الموصوف ، فإذا قلت: (جاءني زيد الظريف) كان العامل فيه: (جاءني)، و إذا قلت: (مررت بزيد الظريف) كان العامل فيه : (الباء) ، هذا مذهب سيبويه ، وذهب أبو الحسن الأخفش إلى كونه صفة لمرفوع أوجب له الرفع ، و إلى أن كونه

---

(1) ينظر :ابن منظور ،مصدر سابق ،ج4، (مادة صدر)، ص 2412، ج4، (مادة وعى)، ص2479.

(2) ينظر :مهدي المخزومي ،مرجع سابق ،ص 314.

(3) محمد سمير نجيب اللبدي ،معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، دار الفرقان ، بيروت، ط1 ، 1405هـ/1985م، ص 241.

صفة لمنصوب أوجب له النصب ، و إلى أن كونه صفة لمجرور أوجب له الجر، و الذي عليه الأكثرون هو الأول ، وهو مذهب سيبويه.[1]

11–**حروف الصلة أو الحشو**: **وهي** عبارة كوفية ، يقابلها عند البصريين حروف الزيادة ،(كمن) في قولهم (ما من أحد جاء) ، و(كالباء) في قولهم (أليس خالد بصديق).أما (إن) التي يعدها البصريون من حروف الزيادة ، و يمثلون لها بقول الشاعر:

(بني غدانة ما إن أنتم ذهبا).فهي عند الكوفيين نافية ، لا زائدة ، وكانوا يسمونها : العازلة[2].

ومن الوظائف المهمة التي تؤديها الأدوات في الكلام: الوصل. و أدوات الوصل التي عرض لها النحاة هي:(ما، و أن، و إن،) و يسمونها أدوات المصدر، و يسمون الجمل بعدها صلات ، أما (ما) فمختصة عند فريق من النحاة بالفعل ، و منهم سيبويه ، و ابن الحاجب ، و شارح الكافية ، و غير مختصة عند فريق منهم ابن بعيش في شرحه المفصل ، فهي عنده (تدخل على الفعل و الفاعل والمبتدأ أو الخبر).

نحو:(أعجبني ما صنعت و ما تصنع) ، و قوله تعالى: ﴿ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمْ اَلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾ (سورة التوبة: الأية118) ، و قوله تعالى: ﴿ وَ اَلْسَمَاءِ وَ مَا بَنَاهَا ﴾ (سورة الشمس الآية5).

وقوله تعالى:﴿ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ ﴾ (سورة التوبة الآية 128).

و قول الشاعر:

يسر المرء ما ذهب إليه الليالي وكان ذهابهن له ذهابا

و أما (أن) فمختصة بالجمل الفعلية ، أي لا يليها إلا فعل ، نحو: "بلغني أن جاء عمرو"، و" أريد أن تذهب معي" ، و "أنت أهل أن تفعل" ، و" أعجبني أن تمرح "، وقوله تعالى: ﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلاَّ أَنْ قَالُواْ ﴾ (سورة النمل: الآية 56) .

---

[1] ينظر: ابن الأنباري ، أسرار العربية، تح: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجتمع العلمي العربي بدمشق، د ط، دت، ص 293- 295.

[2] مهدي المخزومي، مرجع سابق، ص 314.

ومع أن النحاة يصرون على أنها توكيد مثل (إن) و أن « إن و أن هما تؤكدان مضمون الجملة و تحققاته» ، يعرضون لها في مواضع أخرى مع ما يعرضون له من الموصولات الحرفية. [1]

12- النسق: و هو عبارة كوفية، يقابلها عند البصريين: العطف بالحرف ، كالواو، والفاء، و ثم وغيرهن ، و المصطلح الكوفي ، فيما يبدو ، أدق من المصطلح البصري ، لاختصاره ، و غنائه عن التخصيص و التقييد. [2]

وعطف النسق يسميه سيبويه الشركة و النسق: هو الطريقة ، و قد سمي هذا النوع من العطف بعطف النسق لأن فيه عطف اللفظ على نسق الأول و طريقته. وهو أحد التوابع و معناه في الإصطلاح: التابع المتوسط بينه و بين متبوعه أحد حروف العطف و هي : الواو و ثم و الفاء وحتى و أم و أو. و لكل حرف من هذه الحروف ما تقتضيه من المشاركة للمعطوف عليه لفظا و حكما أو لفظا فقط. و أهم ما يميز عطف النسق عن عطف البيان توسط أحد هذه الحروف بين المتعاطفين فضلا عن اختلاف الغرض من العطف في كل منهما. [3]

يقول السيوطي في عطف البيان في قول الأعلم في شرح الجمل: «هذا الباب يترجم له البصريون ، ولا يترجم له الكوفيون ». [4]

إستعمل الفراء هذا المصطلح في معانيه إلى جانب مصطلح العطف، لذا فإن قول ابن يعيش تنقصه الدقة عند ما قال: "العطف من عبارات البصريين و النسق من عبارات الكوفيين، وقد ورد مصطلح النسق عند الخليل.

إستخدم ابن منظور المصطلح و بالمعنى نفسه قال: « تقول: عندي ستة رجال وست نسوة، و تقول: عندي ستة رجال و نسوة ، أي عندي ثلاثة من هؤلاء ، و ثلاثة من هؤلاء، و إن شئت قلت:

---

[1] ينظر: مهدي المخزومي ، في النحو العربي نقد و توجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1406هـ / 1986م، ص 312-314.

[2] ينظر: مهدي المخزومي ، مدرسه الكوفة ، مرجع سابق ص 315.

[3] ينظر: محمد سمير نجيب اللبدي ، مرجع سابق، ص 224.

[4] ينظر: عوض حمد القوزي، المصطلح النحوي، مرجع سابق ، ص 184.

عندي ستة رجال و نسوة فنسقت بالنسوة على الستة ، أي: عندي ستة من هؤلاء و عندي نسوة».[1]

13- الرفع و النصب و الجزم: عند الكوفيين للمعرب و المبني و حالات أواخر الكلمات وغيرها أما عند البصريين فالرفع و النصب و الجزم للمعرب ، و الضم و الفتح و السكون ، و الكسر للمبني و كان ابن يعيش يقول: « حركات البناء عند البصريين: الضمة و الفتحة و الكسرة ، و عند الكوفيين: الرفع و النصب و الجر».

و قال الرضى: « إن الكوفيين يذكرون ألقاب الإعراب في المبني و على العكس ، و لا يفرقون بينهما».[2]

الضمة عند الفراء تعني الرفعة ، و ورد هذا المصطلح في اللسان ، قال ابن منظور: ((.. وقال: بعض النحويين أما قولهم قط بالتشديد فإنما كانت قطط و كان ينبغي أن تسكن فلما سكن الحرف الثاني جعل الآخر متحركا إلى أعرابي، و لو قيل بالخفض و النصب و لكان وجها في العربية، و أما الذين أوله و آخره فهو كقولك: مد يا هذا و أما الذين خفضوه فإنهم جعلوه أداة ثم بنوه على أصله فأثبتوا الرفعة التي كانت تكون في القط وهي مشددة واستخدم الفراء مصطلح النصب على الجواب ويعني به الفعل المضارع المنصوب بعد الفاء المجاب بها نفي محض أو طلب محض، و ذكر ابن منظور هذا المصطلح ، قال: «...قال أبو النجم:

يا ناق سيري عنقا فسيحا إلى سليمان فتستريحا

و نصب نستريح أنه جواب الأمر » ، و هذا الفعل منصوب بالفاء عند الكوفيين و بأن عند البصريين[3].

14- لام الابتداء: وهي مصطلح بصري ، لا يعرفه الكوفيون ، بل ينكرونه ، لأن ما يسميه البصريون لام ابتداء، يسميه الكوفيون: لام... و عندهم أن اللام في قولهم: لزيد أفضل من عمرو: «جواب قسم مقدر، و التقدير: و الله لزيد أفضل من عمرو، فأضمر اليمين ، اكتفاء باللام منها »

---

(1) ينظر علي أكرم قاسم وحسن أسعد محمد ، المصطلح النحوي الفرائي الكوفي في لسان العرب ، ع 7 ، 2009، ص 84.

(2) ينظر: المهدي المخزومي مدرسة الكوفة، مرجع سابق، ص 315.

(3) ينظر: علي أكرم قاسم ،مرجع سابق ،ص 88-87.

و قد عرضت المسألة الثامنة و الخمسون من مسائل الخلاف في كتاب الإنصاف ، لوجهة النظر الكوفية ، و لوجهة النظر البصرية. فلام القسم على هذا عند الكوفيين هي اللام التي تقع في جواب القسم المذكور في نحو قولهم (و الله لأفعلن) ، و في القسم المقدر، في نحو قولهم :(لخالد مجتهد) و(إن خالد لمجتهد). و يخيل إلّي أن الكوفيين على حق في اعتبار (لام الإبتداء) لاما تقع في جواب القسم ، لأن ما يؤديه مثل قولهم : "لخالد مجتهد" ، من إرادة التوكيد، و محاولة إزالة الشك من نفس المخاطب الذي يشك ، أو يخيل إلى المتكلم أنه يشك في نسبة الإجتهاد إلى خالد ، ومادام الأمر كذلك فليس في تعدد اللام ، واعتبارها لام إبتداء حينا، و لام قسم حينا آخر ، فائدة عملية.[1]

و كذلك في المسألة الخامسة والعشرون: «ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز دخول اللام في خبر (لكن) كما يجوز في خبر(إن) نحو (ما قام زيد لكن عمرا القائم) و ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز دخول اللام في خبر (لكن) .أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه لا يجوز دخول اللام في الخبر». (لكن) النقل و القياس:

أما النقل فقد جاء عن العرب إدخال اللام على خبرها، قال الشاعر:

ولكنني من حبها لعميد

وأما القياس فلأن الأصل في (لكن) (إن) زيدت عليها لام والكاف ، فصارتا جميعا حرفا واحدا

كما زيدت عليها اللام و الهاء في قوله الشاعر:

لهنك من عبسية لوسيمة على هنوات كاذب من يقولها

فزاد اللام و الهاء على (إن) ، فكذلك هاهنا: زاد عليها لا و الكاف، فإن الحرف قد يوصل في أوله و آخره[2]

15- اسم الفعل: وهو عند البصريين يصدق على تلك الكلمات البدائية التي يظن أنها كانت من الأبنية الأولى التي تطورت حتى إستقرت في الصيغ الفعلية التي نعرفها، و بتخلفها عنها إختلفت عنها في اللفظ و الحكم أما في اللفظ فلأن كثيرا منها بقي على صوتين فقط نحو: "صه ، و مه، و، وي"

[1] ينظر: مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ، مرجع سابق، ص 307.

[2] ينظر: ابن الأنباري ، مصدر سابق ، ج 1 ،ص 185- 186.

لأن كثيرا منها أيضا له هيئة تخالف هيئات الأفعال. و أما في الحكم ، فقد رأو أنها تنون فتنكر وتنوين التنكير للأسماء ، و أنها جامدة ليس لها قوة الأفعال في العمل، فلا تعمل كالأفعال متقدمة متأخرة، و مذكورة و محذوفة ، و هو عند الكوفيين فعل حقيقي ، إذا تأخر عن ذلك التطور فقد احتفظ بالمعنى الفعلي، و هو الدلالة على الحدث مقرونا بالزمان، و دلالته على الزمان مما يقره البصريون ، و لذلك قسموا أسماء الأفعال ثلاثة أقسام : اسم فعل ماض، كهيهات و شتان، و اسم فعل مضارع، كأه ووي، واسم فعل أمر، كصه، ومه ، و ما جاء على وزن (فعال) كنزال ، و تراك بمعنى (أنزل وأترك) .و ما دام دالا على الحدث و الزمان ، فقد رأى الكوفيون اعتباره فعلا حقيقيا أما التنوين الذي إستند إليه البصريون في صه ، و مه، و آه، فلا أظنه ، بمانع أن تكون أفعالا، لأنه ليس تنوين تنكير، كما زعم البصريون ، و لكنه جيئ به لتكثير اللفظ في كثير من أسماء الأفعال ، مما بني على حرفين ، بعد أن إستقرت الوحدة الكلامية في اللغة العربية ، في الثلاثي.[1]

16- **المفعول المطلق ، و له ، وفيه ، و معه** : و هذه ألفاظ بصرية ، لأن المفاعيل عند البصريين : خمسة ، هي: المفعول المطلق ، و المفعول به ، و المفعول فيه ، و المفعول معه ،والمفعول لأجله ، ولا يعرف الكوفيون منها إلا المفعول به. أما المنصوبات الأخرى التي هي مفاعيل عند البصريين ، فهي عند الكوفيين أشباه مفاعيل ، إن تقسيم المفعول إلى مطلق ،و مقيد، بأحد القيود المذكورة ، يتم على التأثير الكلامي في دراسة البصريين، فالإطلاق و التقييد من إصطلاحات المتكلمين، أما الكوفيون المفعول عندهم، « ليس عندهم إلا مفعول به، و البواقي شبيهات بالمفعول » ، لأن كل واحد منهن ليس بمفعول يقابل الفاعل بحيث يكون واقعا فيه، و أوله، أو معه.

17-المكنى: و هو الضمير عند البصريين، و تسمية الضمير بالمكني صحيحة مقبولة، واسم الإشارة، و الإسم الموصول ، لأنهن جميعا كنايات عن الأسماء الظاهرة.[2]

---

[1] ينظر : مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ، مرجع سابق، ص 308.

[2] ينظر: مرجع نفسه ، ص 309 -314 .

المكنى: في نحو: هو، أنت ، و إياك، و الهاء في (علامة و ضربته) و الكاف في (غلامك) و(ضربك) و التاء في (قمتَ) و(قمتُ) و(قمتَ يا هذا).[1]

18-**القطع**: عبر الفراء بمصطلح القطع على النصب على الحال، قال عند إعرابه كلمة (غير) تجعله قطعا من (عليهم) فغير منصوبة على الحال من الهاء في (عليهم) كأنه قيل. أنعمت عليهم لا مغضوبا عليهم.

19- **المستقبل**: إستعمل الكوفيون في مقابل (المضارع) مصطلح (المستقبل) إشارة إلى الدلالة الزمنية ،كما استعملوا(يفعلوا) إشارة إلى الصيغة .قال ثعلب: «فاعلت فعللت ، وأفعلت كله يجيء بالضم في الإستقبال ».أما البصريون فقد سموه (المضارع) إشارة إلى فعل الحال والإستقبال، وفيه أيضا إشارة إلى مشاركة الإسم و مضارعته في قبول علامات الإعراب و غيرها من العلامات.

20- **الجاري و غير الجاري – يجري و لا يجري،– جرى– لم يجر**: من المصطلحات التي تتردد كثيرا عند الكوفيين و بخاصة عند الفراء مصطلح (الإجراء) و مشتقاته من نحو: (الجاري) و (غير الجاري)، و (جرى، ولم يجر، و يجري و ما لا يجري) ، وهذه الألفاظ عند الكوفيين تقابل

21- **الإدغام** : بتخفيف الدال، كوفية، يقابلها الإدغام ، بتشديد الدال ، عند البصريين.[2]

---

[1] ينظر: أبوبكر بن السراج، الأصول في النحو ، تح : عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ،ج 3 ،ط3، 1417هـ/1996، ص149.

[2] ينظر: مهدي المخزومي ، مدرسة الكوفة ،مرجع سابق ، ص 314.

جدول يمثل المصطلحات الكوفية مقابل المصطلحات البصرية :

المصطلح في المدرسة الكوفية	المصطلح في المدرسة البصرية
الأدوات	حروف المعاني
الجحد	النفي
المحل	الصفة
الترجمة و التبيين	البدل
الفعل الدائم	اسم الفاعل
الخفض	الجر
المجهول	ضمير الشأن
العماد	الفصل
حرف الصفة	حروف الجر
النعت	الصفة
الحروف الصلة أو الحشو	حروف الزيادة
النسق	العطف
الجاري و غير جاري	الاصراف و المنصرف
لام الجواب القسم	لام الابتداء
الفعل الحقيقي	اسم الفعل
شبه المفعول	المفعول المطلق و له و فيه و معه
المكنى	الضمير
القطع	الحال
المستقبل	المضارع
الإدغام تخفيف الدال	الإدغام تشديد الدال
الرفع والنصب والجزم للمعرب والمبني	الرفع والنصب والجزم للمعرب
المفسر	التمييز

المطلب الثالث: المصطلح الكوفي الخالص

1- الخلاف: لم يكن للبصريين مصطلح يقابل هذا و إنما هو عامل كوفي أكمله الكوفيون في عدة مواضع.[1]

وعرضه ابن الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف في المسألة التاسعة والعشرين إذ قال: « ذهب الكوفيون إلى الظرف ينتصب على الخلاف إذا وقع خبرا للمبتدأ نحو: (زيد أمامك ، وعمرو وراءك) وما أشبه ذلك . وذهب أبو العباس أحمد بن يحي ثعلب من الكوفيين إلى أنه ينتصب لأن الأصل في قولك: (أمامك زيد) و (حلّ أمامك) حذف الفعل وهو غير مطلوب واكتفى بالظرف منه فبقى منصوبا على ما كان عليه مع الفعل. ذهب البصريون إلى أنه منتصب بالفعل المقدر والتقدير فيه (زيد إستقر أمامك) و(عمرو إستقر وراءك) وذهب بعضهم إلى أنه ينتصب بتقدير اسم فاعل ، والتقدير زيد مستقر أمامك ، وعمرو مستقر وراءك .أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا إن ما قلنا إنه ينتصب بالخلاف وذلك لأن خبر المبتدأ في المعنى هو المبتدأ ألا ترى أنك إذا قلت "زيد قائم وعمر ومنطلق "كان قائم في المعنى هو زيد .ومنطلق في المعنى هو عمرو فإذا قلت : زيد أمامك وعمرو وراءك لم يكن (أمامك) في المعنى هو(زيد) ولا(وراءك) في المعنى هو (عمرو) فلما كان مخالفه نصب على الخلاف ليفرق بينهما » .[2]

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إن ما قلنا أنه ينتصب بعامل مقدر وأن الظرف ينتصب بتقدير اسم الفاعل قال لأن تقدير اسم الفاعل أولى من تقدير الفعل ، بأن اسم الفاعل اسم يجوز أن ينطق به حرف الجر والإسم هو الأصل والفعل فرع فلما وجب تقدير أحدهم كان تقدير الأصل أولى من تقدير الفرع. ويرى ابن الأنباري إن اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل.[3]

وقال الكوفيون للخلاف في نصب المفعول معه نحو: (إستوى الماء والخشبة) فرفضه البصريون وقالوا نصب الفعل الذي قبله بتوسط الواو.[4]

إن المتصور أو المتبادر إلى الأذهان أن تكون الواو في أسلوب المفعول معه عاطفة مشتركة ما بعدها في حكم ما قبلها ولما كان مقصود الأسلوب غير ذلك جنحت اللغة إلى مخالفة حركة إعراب

---

(1) ينظر: مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ، مرجع سابق ، ص 306.

(2) ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ، مصدر سابق ، ج 1 ،ص213.

(3) ينظر: المصدر نفسه ، ج 1 ، ص213 -214.

(4) ينظر: عوض محمد القوزي، مرجع سابق، ص187.

ما بعد الواو لما قبلها دلالة على أن ما بعدها ليس مشاركا لما قبلها والعادة أن اللغات توظف هذه القيم الخلافية أو توظيف العناصر الخلافية الصوتية للإشارة إلى التباينات الدلالية وذكر الدماميني أن ما ذهب إليه الكوفيون من أن المفعول معه منصوب على الخلاف ليس من مذهب معظمهم وإنما معظمهم يقولون إنه منصوب على الظرف وذلك أن الواو لما أقيمت مقام (على) المنصوبة على الظرفية و (الواو) حرف لا يحتمل النصب. كما أعطى ما بعد (إلا) التي بمعنى غير. [1]

2- الصرف: عند الفراء هو الخلاف الذي إعتمده الكوفيون إلا أنه أخص منه ومجال تطبيق الفعل لا الإسم كما يفهم من كلامه ، وإن رجحت إنطباقه على النصب بعد واو المعية. وهو أن يجتمع فعلان بالواو أو بالفاء أو بأو، ويكون الفعل الأول مسبوقا بجحد ، أو طلب ويكون الجحد طلب خاص بالأول ومنصبا عليه دون الثاني كما في قولهم :(لا يسعني شيء ويضيق عنك) فإن "لا" تتكرر في الفعل الثاني "يضيق". كما في القول :(لا تكسل فتندم)، وكما في قول الشاعر :

وكنت إذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها أو تستقيما

وظاهر كلام ابن هشام: «أن الصرف خاص بالواو فقد قال : وسمي الكوفيون هذه (الواو) واو الصرف ».كلام الفراء في تفسيره قوله تعالى﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾ (سورة آل عمران الآية 142)

صرح بنسبتها إلى الصرف كا لواو. أحرف الصرف إذن هي : الواو، الفاء وأو جميعا، والفعل المضارع ينصب بعد هذه الأحرف عند الفراء على الصرف أو الخلاف. [2]

ويدخل مع هذه الأشياء الفعل المضارع الواقع بعد(أو) إذا كانت بمعنى (إلا أن).

ويلاحظ أن بعض كتب النحو تنسب القول بالصرف إلى الفراء إلا أن أغلب المصادر تنسب ذلك إلى الكوفيين بعامة. وناقش ابن جني الكوفيين ولكنه سماهم البغداديين في قولهم :

ينصب الجواب على الصرف قال: وقول البغداديين: «إننا ننصب الجواب على الصرف كلام فيه إجمال بعضه صحيح وبعضه فاسد» ، أما الصحيح فقولهم الصرف أن يصرف الفعل الثاني عن معنى الفعل الأول وهذا هو معنى قولنا :إن الثاني مخالف الأول ، فأما إنتصابه بالصرف فخطأ. ولا بد له من ناصب مقتض له لأن المعاني لا تنصب الأفعال و إنما ترفعها المعاني ، و المعنى الذي رفع الفعل هو وقوع الفعل موضع الإسم ، و جاز في الأفعال أن يرفعها المعنى ، كما جاز في الأسماء أن

---

[1] ينظر: عبدالله بن حمد الخران، مرجع سابق ، ص 101 – 102.

[2] ينظر : مهدي المخزومي ، مدرسة الكوفة ، مرجع سابق ، ص 306- 307.

يرفعها المعنى – أعني الإبتداء– لمضارعة الإسم الفعل كما أن المضارع في الفعل بمنزلة التمكن في الإسم في إيجابها جنس الإعراب لهما ... على الإرتفاع المبتدأ وفعل المضارع بالمعنى "ومعنى كلام ابن جني إن الكوفيين يرون أن الفعل المضارع منصوب بعامل معنوي هو :الصرف أو الخلاف كما ارتفع المبتدأ بعامل معنوي هو الابتداء. [1] وكذلك اعتمده ابن الأنباري حجة للكوفيين حيث يقول : «فلما كان الثاني مخالفا الأول ومصروفا عنه صارت مخالفته للأول وصرف عنه ناصبا ». [2]

على حيث تذكر: أن الناصب للفعل المضارع عند الكوفيين هو (الواو) أو (الفاء) أو (أو) جاء في البحر المحيط : «وأما الكوفيين فإن واو الصرف ناصبة بنفسها لا بالإضمار بعدها ...»، ومعنى الصرف أنه كان على جهة. فصرف إلى غير فتغير الإعراب لأجل الصرف والعطف لا يعين على الإقتران في الوجود كالعطف في الإسم. [3]

ويقول الفراء في كتابه معاني القرآن الصرف: أن تأتي بالواو معطوفة على الكلام في أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها...

يقول الشاعر:

لا تنهى عن خلق وتأتي مثله عار عليك إذا فعلت عظيم

ألا ترى أنه لا يجوز إعادة (لا) في (تأتي مثله) فلذ لك سمي صرفاً إذا كان معطوفا ولم يستقم أن يعاد فيه الحادث الذي قبله ، مثله من الأسماء التي نصبها العرب وهي معطوفة على مرفوع قولهم « لو تركت والأسدَ لأكلك » و" لو حليت نفسي" ويقولون : « والله لا أضربنك أو تسبقني في الأرض» فهذا مردود (معطوف) على أول الكلام ومعناه الصرف لا يجوز على الثاني "إعادة الجزم بلم ولا إعادة اليمين على و الله لا تسبقني ، وتجد ذلك إذا إمتحنت الكلام" ويقول في موضع ثان: «الصرف أن يجتمع الفعلان (بالواو) أو (ثم) أو(الفاء) أو(أو) في أولهما جحد (نفي) أو إستفهام ثم ترى ذلك الجحد أو الإستفهام ممنعا أن يكر في العطف فذلك الصرف » .[4]

3– التقريب: يقصد الكوفيون بمصطلح التقريب إعمال اسم الإشارة (هذا) و(هذه) و (هؤلاء) إعمال (كان) بشروط مخصوصة. ووضعوا هذا المصطلح لما كانت هذه الإشارة تكون للقريب أي أنها

---

(1) ينظر: عبد الله بن حمد الخزن ، مرجع سابق ، ص 105– 108.

(2) ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ، مصدر سابق، ج 1، ص 108.

(3) ينظر: عبد الله بن محمد الخزان ، مرجع سابق ، ص 109.

(4) ينظر: شوقي ضيف ، مرجع سابق ، ص 199– 109.

تدل على تقريب المشار إليه. ويخرج نحاة الكوفة في مفهوم هذا المصطلح عما قرره الفراء بقوله: «أن يكون ما بعد (هذا) واحد يؤدي عن جميع جنسيه». [1]

واصطلاح التقريب يريد به اسم الإشارة حين يليه الخبر وحال منصوبة في مثل: "هذا زيد شاعرا " و"هذا الأسد مخوفا" فإنه لم يكن يعرب الجملة على هذا النحو الذي ذكرناه ، أو بعبارة أخرى على نحو ما كان يعربها سيبويه ، بل كان يجعل اسم الإشارة كأنه مشبه لكان إذ يليه مثلها مرفوع ومنصوب ، ويقول إن المنصوب ينصب بخلوه من العامل ، كما نصب خبر كان ، أي لعدم وجود رافع له يرفعه ، ولعل ذلك ما جعل بعض مخالفيه من الكوفيين يجعل هذا من أخوات كان ، وما وراءها إسمها وخبرها، أما (هذا) فيعرب تقريبا. [2]

يقول الفراء: « العرب إذا جاءت إلى اسم مكنى وقد وصف بهذا، وهذان، وهؤلاء فرقوا بين "ها" وبين "ذا" وجعلوا المكني بينهما ، وذلك في جهة التقريب لا في غيرها يقولون: أين أنت؟ فيقول القائل: ها أنذا فلا يكادون يقولون: ها أنا. وكذلك التثنية ، والجمع ومنه : "هَأَنْتُمْ أُولَاءِ تُحِبُّونَهُمْ" (سورة: آل عمران الآية: 119) وربما أعادوا فوصلوها "بذا" و "هذان" و"هؤلاء" فيقولون: ها أنت هذا ، وها أنتم هؤلاء ، قال الله تعالى: "هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ جَادَلْتُمْ عَنْهُمْ" (سورة: النساء الآية: 109).

فإذا كان الكلام على غير التقريب ، أو كان مع اسم ظاهر جعلوا (ها) موصولة (بذا) فيقولون: هذا هو، وهذان هما ، إذا كان على خبر يكتفي كل واحد بصاحبه بلا فعل، والتقريب لابد فيه من الفعل لنقصانه ، وأحبو أن يفرقوا بذلك بين معنى التقريب وبين معنى الإسم الصحيح » .

قال سيبويه: "هذا زيد منطلقا". فأراد أن يخبر عن (هذا) بالإنطلاق ، ولا يخبر عن (زيد) ولكنه ذكر زيدا ليعلم لمن الفعل قال أبو العباس: وهذا لا يكون إلا تقريبا وهو لا يعرف التقريب". والتقريب مثل (كان) إلا أنه لا يقدم في (كان) ، لأنه رد كلام فلا يكون قبله شيء وقال أيضا: "وقال الكسائي: «سمعت العرب تقول : هذا زيد إياه بعينه فجعله مثل (كان) "وقالوا يرجح ابن جوية في اللحن حين قرأ ﴿ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾ (سورة هود الآية 78) وجعلوه حالا يعني "أطهر" وليس هو قالوا: هو خبر (هذا) كما كان في (كان)». فهذا القول يرجح أن ثعلب لا يعربه حالا، وإنما يعامله معاملة (كان) وقد شرح التقريب بقوله : « إذا واحد لا ثاني فقيل: هذا القمر، وهذا الليل ، وهذا النهار، لم يكن إلا تقريبا وقد تسقط هذا فتقول: كيف المعنى واحدا، وكلما رأيت إدخال

---

[1] ينظر: عبد الله بن حمد الخزان ، مرجع سابق ، ص94.

[2] ينظر: شوقي ضيف، مرجع سابق ، ص 198.

(هذا) وإخراجه واحدا فهو تقريب» ويقول أيضا: « وهم يسمون هذا زيد القائم تقريبا أي قرب الفعل به ، وحكي كيف أخاف الظلم وهذا الخليفة قادما أي الخليفة قادم فهو يرى أن (هذا) دخلت لتقريب الفعل مثل كاد». وأما البصريون فيعربون الإسم المنصوب بعد (هذا) و شبهه حالا.[1]

4- الخروج: لم يضع الفراء لهذا المصطلح حدا ، ولكنه صدر عنه إستعمالا فعندما أعرب قول الله عز وجل: ﴿ أَيَحْسَبُ الْإِنسَانُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُ بَلَىٰ قَادِرِينَ عَلَىٰ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُ ﴾ (سورة: القيامة الآية: 3،4). قال: وقوله (قادرين) نصبت على الخروج من (نجمع). هذه المصطلحات الثلاثة تدور كلها حول مخالفة اللفظ المتأخر لأحكام اللفظ السابق له ، اسما كان أو فعلا ، فهي تعني عدم المماثلة فالصرف خلاف ، والخلاف خروج ، ولكنهم لا يسمون هذه الواو إلا واو الصرف.

ويستعمل الفراء مصطلح الصرف في معناه اللغوي حيث يقول: « رجل كريم ، وامرأة كريمة ، فيمر القياس بهذا لا ينكسر حتى ينتهي إلى مرأة قتيل وكف خضيب وعنز رمي ، طرحوا الهاء من هذا لأنه مصروف عن جهته ». ولم يكن النصب على الخلاف متفق عليه عند جمهور الكوفيين أما بالنسبة للبصريين فقد تلقوا هذه المصطلحات بالرفض ، فرفض سيبويه أن تكون الواو والفاء واو ناصبة للمضارع، وذلك من قبل أنها حروف عطف ، وأن النصب بتقدير(أن) مضمرة بعدها ، وذهب الجرمي إلى أن هذه الحروف هي الناصبة ولكن المبرد أبطل مذهبه ، وذهب الكسائي إلى أن (أو) في مثل قول إمرئ القيس:

فقلت له لا تبك عينك إنما نحاول ملكا أو نموت فنعذر

ناصبة للفعل بنفسها فقرر المبرد أن النصب هنا بإضمار (أن).

وإذا كان الفراء لا يرى النصب بهذه الحروف ولا بإضمار ولكن بالخلاف، فالخلاف لم يكن في الأصل ناصبا ، فكيف يكون في الفرع ناصبا؟ فإخراج هذه الحروف عن العطف خلاف للأصل كما يقول الدماميني. على أننا نلمح عند الخليل وسيبويه إشارات إلى ما سماه الكوفيون بالخلاف وذلك على النحو التالي :

قال سيبويه: «هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلا نصبا ، لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره ... » وهذا قول الخليل.و قوله: «باب ما ينتصب لأنه ليس من إسم قبله و لا هو هو».

وقوله: «هذا شيئ ينتصب على أنه ليس اسم الأول و لا هو هو».

---

[1] ينظر: عبدالله بن حمد الخزان ، مرجع سابق، ص 94 - 96.

لكن سيبويه لم يقل بالخلاف في هذه المواضع كعامل معنوي ، مثلما فعل الكوفيون ، وعلل الدكتور مهدي المخزومي لذلك بأنه كان يبحث عن عامل لفظي بهذه المنصوبات لتتسق له الأصول في العامل وتطرد حتى تكون ظاهرة الإعراب خاضعة لنواميس ثابتة. وبحيث تكون هذه العلامات التي تتعاقب على أواخر الكلمات معلومات لعلل وأسباب إقتضتها.[1]

5- المثال: يستعمله ثعلبا مكان المبتدأ ، فهو يقول: "هذا" تكون مثالا وتكون تقريبا ،فإذا كانت مثالا قلت : هذا زيد ، هذا الشخص زيد ، وإذا شئت قلت: هذا الشخص كزيد ، على أن الفراء بيّن أحوال هذا و أجراها على ثلاثة معاني بحسب الإسم الذي بعدها لكنه لم يذكر مصطلح المثال و لعل ثعلبا إنفرد به.

ونقل المعري عن المذهب لابن كيسان (ت 320 هـ) مسألة (هذا هذا هذا هذا) أربع مرات ، فذكر على قول الكوفيين : « أن الأولى: تقريب ، والثانية : مثال وهو اسم الفاعل ، والثالثة : فعل، والرابعة : مفعول».

و مراده عن كل واحدة فقال عن المثال : يريد أنه على معنى التشبيه الذي أسقطت منه مثل ، كما تقول: زيد عمرو أي مثل عمر، ثم يحذف ، فكأنه يريد (هذا مثل هذا ، أي ناب منابه) أما مصطلح التقريب فقد سبق الكلام عليه ، وأنه من مصطلحات سيبويه ولا عمل للتقريب عنده ولا عند البصريين.[2]

---

[1] ينظر: عوض محمد القوزي ، مرجع سابق، ص 188 -189.

[2] ينظر: مرجع نفسه، ص 186.

وفي الأخير يمكن القول أن المصطلحات النحوية وجدت مع البدايات الأولى لنشأة النحو العربي، وكانت للبصرة أسبقية الطرح المصطلحي، وذلك لعدة أسباب كما تميزت مصطلحاتها بالبساطة والدقة.

وبما أن المصطلحات الكوفية جاءت مخالفة للمصطلحات البصرية هذا ما أدى إلى ظهور مصطلحات جديدة؛ مثل : الصرف الخروج التقريب المثال الخلاف.

ونتج ذلك ظهور مسائل خلافية بين المذهبين البصرة والكوفة. على أن الكوفيين يريدون أن يؤسسوا مذهب في النحو يتميز بمصطلحات خاصة. فعاش المصطلح النحوي، فترة الصراع والخصومة بين المذهبين قبل أن يشهد مرحلة الإستقرار .

المبحث الثاني

المبحث الثاني : المصطلحات النحوية في كتاب "الموفي في النحو الكوفي".

نشأت المصطلحات الكوفية واستعملت في مراحل النحو الأولى ، أي في مراحل التطور والنمو السريع لهذا العلم ، ومن ثم فقد اعتراها قدر من التغير الدلالي في تلك الفترة الباكرة المليئة بالإبداع والخلاف .هذه المصطلحات الكوفية قدر لكثير منها أن ينصرف عن استعماله النحاة ما بعد زمن البصرة والكوفة ، بيد أنها حظيت في بيئة علمية أخرى بقدر من العناية والحفظ فلا تزال الكتب المعنية بدراسة النص القرآني تحفل بعدد غير قليل من مصطلحات أهل الكوفة .من هنا تتضح أهمية دراسة المصطلحات الكوفية في محاولة للوصول إلى تحديد دقيق لمدلولاتها ونشأتها وتطورها ذلك أن كثيرا من هذه المصطلحات لا تزال بظلال كثيفة من الغموض. وقد حاولنا أن نبين المصطلحات الكوفية من خلال استعمال كتاب الموفي في النحو الكوفي لسيد صدر الدين الأستنابولي الكنغراوي.[1]

[1] ينظر: عبد الله بن حمد الخزان ،مرجع سابق ، ص 9 - 10.

المطلب الأول : التعريف بالمؤلِف.

نسبه ومولده:

الكنغراوي هو أبو طلحة، عبدالقادر ،صدر الدين بن عبد الله نبن عبدالقادر ، بن عبد الله، إبن حسن، الكنغراوي الأصل ، الأستانبولي ، الحنفي ، السلفي . وُلد في الآستانة حوالي سنة ثمان وسبعين ومائتين و ألف هجرية . وتأدب وتخرج بوالده .

مشايخه :

أجازه هم عدد من الشيوخ وهم : الشيخ محمد الجوخدار، والشيخ عبد القادر الأسطواني، والشيخ محمد الزهاوي ، والشيخ بكري العطار ، والشيخ عثمان الخطيب الحنبلي ، والشيخ توفيق السيوطي والشيخ محمد سعيد اليماني ، والشيخ محمد عزة الأبوبي الأستانولي[1] .

نشاطه :

تولى القضاء الشرعي في دوما وحمص وفي الآستانة ، كما تولى القضاء القانوني في كثير من الأمصار : فقد كان رئيسا لمحكمة البداية في (قره حصار) من أعمال ولاية إزمير، وفي بيروت، وجدة ،ودمشق وبغداد ،وطرابزون، ومناستر ، وقوصوة .[2]

مؤلفاته :

لم تمنعه نشاطاته الحكومية عن التأليف : فقد ألف باللغتين العربية والتركية عدة مؤلفات في موضوعات مختلفة ،منها :

1- **تاريخ دول الإسلام** : كتاب كبير يدخل في عدة مجلدات ،بدأه بالسيرة النبوية ، وأتى فيه على تاريخ جميع الدول و الإمارات الإسلامية في الشرق والغرب إلى قبيل وفاة المؤلف سنة 1349 هجري . ومزية هذا التاريخ إفراده كل دولة في باب خاص على طريقة ابن خلدون مع الإحاطة الدالة على إطلاعٍ واسع ، وتتبع دقيق ، و الكتاب لا يزال في المسودة بخط المؤلف.

---

(1) ينظر: السيد صدر الدين الكنغراوي الإستنابولي ،الموفي في النحو الكوفي ،مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق ، دط ،ص5.

(2) ينظر: خير الدين الزركلي ،الأعلام قاموس لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، دار العلم للملاين بيروت لبنان، ط 15،ج4 ،ص 41.

2- **طبقات المصنفين في العلوم الإسلامية قرنا بعد قرن إلى عصر المؤلف :**

قصره على أسماء المصنفين، وموادلهم، ووفياتهم، وذكر مصنفاتهم، وما تشتد لحاجة إليه من أحوال بعضهم.

3- **طبقات الحنفية** : سلك فيه سبيل طبقات المصنفين .

4- **مختصر تهذيب الكمال في الحفاظ، وما قيل في الجرح و التعديل** : رتبه في جداول فذكر الصحابة ومن يليهم إلى سنة مئة ، ثم الذين من بعدهم .

5 - **مفاتيح كنوز الإسلام** : في أسانيد المؤلف في كتب الحديث ، والتفسير ، والفقه ،والأخبار والرجال، على سبيل البسط .

6- **كشف الغمة عن إفتراق الأمة** : ذكر فيه فتنة المرتدين ومسيلمة ، وفتنة السبائية، ومقالات الرافضة ،والوعيدية، والمبتدعة ،من المرجئة ، والقدرية ، والمعتزلة، والجهمية ، والرد عليها.

7- **أسباب الأوائل والأنبياء عليهم السلام و أنساب العرب والصحابة والخلفاء والطالبين وبعض الملوك .**

8- رسالة في النحو .

9- رسالة في العروض.

10- الذريعة إلى علم الشريعة :وهو مؤلف في أصول الفقه باللغة التركية[1].

11-الموفي في النحو الكوفي[2].

وفاته :

كانت وفاته في الآستانة بشهر رمضان سنة 1346 هجري . وقد قارب السبعين من عمره . رحمه الله.[3]

---

[1] ينظر: السيد صدر الدين الكنغراوي ،مصدر سابق ،ص6.

[2] ينظر: يوسف محمد خير رمضان ،لمستدرك على تتمة الأعلام ،ابن حزم،ط1،ج1، 1422هـ/ 2002م،ص85.

[3] .ينظر: عمر كحالة ، معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية ،دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان ، دط،ج5،ص17.

المطلب الثاني : تعريف المُؤَلَّف:

كتاب" الموفي في النحو الكوفي" جاء في شكل رسالة، علق عليها كل من الأستاذ محمد بهجة و البيطار و الأستاذ الجليل طه الراوي؛ قال الأستاذ محمد بهجة البيطار: "و تضمنت هذه الرسالة موضوع النحو عند الكوفييون خاصة، أو جاز إيجازا فيه وذكر مجمل مذهبهم في أبوابه". ونجد الأستاذ طه الراوي ذكر تمهيد تاريخي عن مذهب البصريين والكوفيين، فمذهب البصرة أضبط قياسا و أتقن دراية و مذهب الكوفة أكثر تشعبا و أوسع رواية، ويرى أن البصريين في تشددهم وتحكيم قوانينهم ضيقوا على العربية واسعاً في كثير من المواطن التي تتطلب السعة، فوقعو في اللحن وتنبيه بعض المتأخرين من تبعهم كابن مالك و ابن هشام الأنصاري فحاولوا أن يفصموا شيئا من تلك القيود.

سبب التأليف: وفي نص الرسالة التي كتبها "صدر الدين الكنغراوي" ذكر أنّ سبب تأليف هذا الكتاب، هو أن المصطلحات النحو الكوفي وجدها أهملت وهي تحتاج إلى النظر و التبصر من أهل التأويل والفقهاء والعلماء و يبين عليها وجوه من القراءات و الروايات المحتملة عن الفصحاء و البلغاء ويقول «أنه جمعها في غضون كتاب من كتب كثيرة أطّلع عليها ورتبها على ترتيب كتب المتأخرين وسماه "الموفي في النحو الكوفي"».

وعنوان الكتاب جاء في غاية الدقة و الوضوح وجاء مسجوع بين كلمة الموفي و الكوفي .

وفي نص الرسالة عرف النحو والجملة و الإسم.

قال في النحو:" علم بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكلم في التركيب و الترتيب أما بالنسبة إسنادية فجملة أو غير إسنادية فتقييدي أو بلا نسبة فمزجي".

*وفي الجملة:" إما أن تترتب من إسمين كزيد قائم أو من فصل و اسم كقام زيد أومن اسم وحرف ملاحظا فيه معنى الفعل كيازيد" *وفي الاسم "معرب وقد يبنى لشبه الحرف ،وإعرابه رفع وفتح وجر".[1]

[1] ينظر: السيد صدر الدين الكنغراوي، ،مصدر سابق ، ص1 -8.

منهجه وموضوعه: نجد في الكتاب تسعة أبواب، جمع فيها المسائل النحوية الكوفية.

وقسم الكتاب كما يلي:

في الباب الأول: نجد تعليق كل من الأستاذ" محمد بهجة البيطار" و الأستاذ" الجليل طه الراوي" ونص الرسالة بدأها بالحمد و الشكر الله تعالى و بالصلاة على النبي وذكر فيها سبب التأليف وتعريف النحو و الجملة و الإسم.

في الباب الثاني: المرفوعات .

في الباب الثالث: التمييز- منصوب إنَّ وأخواتها- المجرورات- النعت- الموافقة- التأكيد- الترجمة- عطف البيان والنسق- النداء والمنادى .

في الباب الرابع: ذكر فيه النعت و المنادى والمستثنى –المعارف- الأسماء العاملة- المصدر واسم المصدر- اسم الفاعل .

في الباب الخامس: اسم المفعول- الصفة المشبهة- اسم التفضيل- خاتمة في تعدية أفعل التفضيل بحروف الجر- اسم التعجب- أسماء المدح و الذم والإسم التام وأسماء العدد- المبنيات والمكنيات- أسماء الإشارة- الموصولات- الكنايات .

في الباب السادس: الأصوات- المركبات- المحلات المبنية- وزن فَعالِ-أسماء الشرط و الإستفهام – الأفعال- نواصب الفعل المضارع- مبحث الجوازم .

في الباب السابع: أفعال القلوب- أفعال التحويل- باب أعلم و أرى- أفعال المقاربة- فعل التعجب- الأفعال الناقصة- الحروف (حروف الإضافة)

في الباب الثامن: إنَّ و أخواتها- حروف العطف- حروف الشرط- حروف الإستفهام- حروف الإيجاب- حروف النفي- حروف الإستثناء .

في الباب التاسع: حروف النداء- حروف التشبيه - حروف التحضيض- حروف المصدر- حرفا الإستقبال- حرف التعريف- حرف التوقع- حرف الردع- حروف الزيادة- الجملة الإسمة والفعلية- المحل.

وفي خاتمة الكتابة (الرسالة) التي كانت معنوية ب:«في تبيان الفرق بين المذهبين البصري و الكوفي علق عليها الأستاذ محمد بهجة البيطار. هذا الشرح بنقل نبذة مما ختم به ذالجلال السيوطي في كتابه الإقتراح في علم النحو قال: ابن جني الكوفيون علامون بأشعار العرب مطلعون عليها وقال: أبو حيان ولسنا متعبدين بإتباع مذهب البصريين، بل نتبع الدليل في مسألة العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار الذي يختار جوازه لوقوعه في كلام العرب كثيرا نظما ونثرا، وقال: الأندلسي في شرح المفصل الكوفيون لو سمعوا بيتا واحدا فيه جواز شيء مخالف لأصول جعلوه أصلا و بوبوا عليه بخلاف البصريين، وقال : السيوطي شرط المستنبط لشيء من مسائل هذا العلم أن يكون عالما بلغة العرب محيطا بكلامها مطلعا على نثرها و نظامها، وقال لابن مالك في النحو طريقة سلكها بين طرفي البصريين و الكوفيين إن مذهب الكوفيين القياس على الشاذ، ومذهب البصريين إتباع التأويلات البعيدة التي خالفها الظاهر، و ابن مالك يعلم بوقوع ذلك من غير حكم عليه قياس و لا تأويل بل يقول أنّه شاذ أو ضروري، وقال ابن هاشم وهذه الطريقة طريقة المحقيقين وهي أحسن الطريقتين».

وقال: السيوطي ناقلا عن ابن جني كتابه الخصائص قوله، «إذا أداك القياس إلى شيء ما ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره فدع ماكنت عليه».

ونلاحظ في هذا الكتاب (الرسالة) أن المؤلف جاري على عادته في الإختصار أو الإقتصار على بعض الأبواب و إطالته في بعضها الآخر.

ونجد كلمة الشيخ والشيخان مكررة في الكتاب إذا ذكر الشيخ وحده فهو يقصد الكسائي و ذكر الشيخان فهو يقصد الكسائي والفراء ولا يقول للفراء الشيخ إذا ذكره وحده يذكره باسمه.[1]

[1] .ينظر :السيد صدر الدين الكنغراوي ، مصدر سابق ، ص172.

المطلب الثالث :مصطلحات خاصة بالأسماء

ويقول الكنغراوي في تعريف الاسم :« الاسم معرب وقد يبنى لشبه الحرف ، وإعرابه رفع وفتح وجر» فالمثنى بالألف والياء كنحو :"جاء الزيدان" ، وجمع المذكر السالم بالواو رفعا ، والياء نصبا وجرا نحو: "جاءني الأحمدون" ،" وضربت الطالحين" . وقد يعرب جمع المذكر السالم بالحركات نحو: مضت السنين ، وهو قياس عند (الفراء) ومنه قوله :

رب حي عرندس ذي طلال لا يزالون ضاربيين القباب

ونون جمع المذكر السالم مفتوح ، ونون المثنى مكسور ، وبعضهم فتح، قاله الشيخان (الكسائي والفراء) نحو:

على أحوذيين استقلت عشية فما هي إلا لمحة وتغيب

وجمع المؤنث السالم بالضم والجر وجوزوا نصبه بالفتحة فلا يجوز إلا فيما حذفت لامه، كقولهم :"سمعت لغاتهم ".وإذا كان جمع النسوة السالم علما يجوز فيه ثلاثة أوجه إعرابه كسائر جمع المؤنث وإعرابه كإعراب غير المجرى ، وأما المفرد والجمع المكسر فيعرب بالحركات الثلاث إلا إذا كان غير مجرى فيفتح في الكسر إلا في الأسماء الستة (ذو ، فم ،أب ، أخ ،حم) ، وغير المجرى ما فيه علتان من العلل هي عدل ،وصف وتأنيث ومعرفة وعجمة و جمع وتركيب والنون زائدة من قبلها ألف ،ووزن فعل.وهي ألف التأنيث قائمة مقام علتين من العلل. والجمع قائم مقام علتين، شرطه أن يكون على وزن فواعل أو مفاعيل وله في الأصل لحناجر، أو في تقدير كسراول .المزيدتان: هما الألف والنون تشترط العلمية في الإسم ، وانتفاء فعلانة في الصفة وقيل وجود فعلى ولم يشترط الفراء الزيادة ومنع سيان [1].

و"**الوصف**" الأصلي لا يعتبر مع العلمية نحو أحمر و "وزن الفعل "شرطه أن يخصه أو في أوله زيادة الفعل غير قابل للتاء نحو أحمد و" العدل " ومنه وزن مثنى وثلاث .و"**العجمة**" شرطها أن تكون علما في الأصل زائدا على ثلاثة أحرف أو متحرك الوسط .

[1] ينظر: السيد صدر الدين الكنغراوي ، مصدر سابق ، ص 08 – 13.

و"**التأنيث** " لفظي ومعنوي يشرط العلمية ، وشرط تحتم تأثيره في المعنوي العجمة أو زيادته على ثلاثة أحرف أو تحرك الوسط ، أو أن يكون إسم بلدة عند الفراء ، أو أن يكون مؤنثا في الأصل سمي به مذكر عنده، وثعلب .و"**المعرفة**" بشرط العلمية ، والتركيب بلا نسبة ، هو تركيب المزج بأن يجعل الإسمان اسما واحدا ،لا بالإضافة ولا بإسناد بشرط العلمية ، أو إذ النكرة ما فيه علمية مؤثرة أجري له إذا سمي بالوصف الأصلي ، أو إذ نكرة الوصف الأصلي المسمى به فالمعتمد أنه يجري أيضا إلا إذا كان اعتبار الوصفية من وجه كأحمر إذا سمي به رجل أحمر ، قاله الفراء.[1]

[1] ينظر: السيد صدر الدين الكنغراوي ، مصدر سابق ، ص13 -16.

***المرفوعات :**

الفاعل :

الفاعل ما أسند إليه الفعل أو شبهه كاسمي الفاعل والمفعول ،والصفة المشبهة ،واسم التفضيل ،والمصدر نحو : كان زيد عالما، وقائم زيد .وحققه أن يلي الفعل وقد يتقدم عليه إلا إذا كان نكرة إلا إذا أفاد .الإبتداء [1].

ويكون الفاعل جملة نحو: بدالي، يقوم زيد ولا يحذف إلا من المصدر، إلا عند "الكسائي" أجاز حذف الفاعل من المصدر وغيره تمسكا بنحو قوله:

فإن كان لا يرضيك حتى تردني إلى قطري لا إخالك راضيا.

ولو عدمت قرينة أو اتصل أو كان المفعول محصورا ب (إنما) لا ب (إلا) وجب تقديم الفاعل إذا عدمت القرينة التي تميز الفاعل من المفعول ،وجب تقديم الفاعل بسبب خفاء الإعراب وعدم القرينة ،إذا لا يعلم الفاعل من المفعول، والحالة هذه ،إلا بالرتبة كما في نصر موسى عيسى ،وأكرم ابني أخي .وإن وقع الفاعل ضميرا متصلا وجب تقديمه أيضا، إذ لو أخر لزم أن لا يكون متصلا ،والفرض أنه متصل نحو: "أكرمتك وأكرمت زيدا" .وكذا الحال إذا حصر المفعول بإنما ،فيجب تقديم الفاعل على المفعول ،لأنه لو أخر انقلب المعنى ،نحو: "إنما نصر زيد عمرا ".وجب تقديم المفعول لأنه لو قدم الفاعل وجب إنفصال الضمير مع إمكان إتصاله، "كعلمني الأستاذ". وكذلك إذا اتصل مكني المفعول إلى الفاعل ،نحو :"ضرب عمرا غلامه" ،وقال الطوال كقوله :

جزي بنوه أبا الغيلان عن كبر وحسن فعل كما يجزي سنمار.[2]

عاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة ، ويرى الكسائي تقديم مفعول به على الفاعل إذا كان محصور ب (إنما) أما الفراء إذا كان محصور ب(إلا).والعامل في الفاعل هو الفعل المسند أو شبهه، ويحذف فعله لقرينة بعد (لو) و (لولا) وقد يحذفان معا.

---

(1) ينظر: السيد صدر الدين الكنغراوي ، مصدر سابق ، ص17.

(2) ينظر: طه عبد الرؤوف سعيد ،حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، المكتبة التوقيفية ،دط،ج1 ، ص 167 -169.

نائب الفاعل :

ويجوز إنابة المفعول به ،وقد يحذف الفاعل للجهل به ،فصار بذلك شبه المجهول .ويجوز إنابة المفعول به والمصدر غير العلة والمحل المنصرف ما يفارق النصب على الظرفية والجر بمن. إتفاقا ،والحال الضروري إذا كان جملة عند "الكسائي" و"الفراء"، وكذلك أجازوا نيابة غير المفعول ،سواء تقدم النائب عن المفعول به أو تأخر، لقراءة أبي جعفر : "ليجزى قوما بما كانو يكسبون". فيجزي :مبني للمفعول ،و"بما "نائب فاعل مع تقدم المفعول به وهو "قوما "عليه وقوله :

وإنما يرضى المنيب ربه ماداام معنيا بذكر قلبه

والشاهد نيابة الجار والمجرور مع وجود المفعول مؤخرا [1]، ويقول الكنغراوي في فصل الإسناد: «إذا كان المسند إليه ظاهرا ذات حر متصلا، مفردا أو مثنى يجب تأنيث المسند مفردا ،إذا كان مذكرا ،مفردا أو مثنى ،فالتذكير، وإلا فوجهان ومكنى المذكر المفرد فعل، والمؤنث فعلت ،والمثنى المذكر فعلا ،والمؤنث فعلتا ،والجمع فعلوا وفعلت وفعلن» .

المبتدأ والخبر: هو ما أسند إليه مؤخر، أو مقدم ،لا يعمل فيه ، عاربا عن النواسخ أي نواسخ المبتدأ وهي (كان ،إن ،ظن وأخواتها ،ما ،لا ،وهو هو أي الخبر هو المبتدأ في المعنى أو هو وصف المبتدأ. نحو: "زيد قائم "، أسند إليه مؤخر وهو(قائم)،قائم أنت لفظ يرتفع بالضمير العائد إليه من الخبر(قائم)لا بالخبر وهو معنى قوله (لا يعمل فيه) وعامله الخبر عند الكسائي والفراء. ولا يجوز الإبتداء بالنكرة ما تفيد أي مجهولة ،والحكم على المجهول لا يفيد غالبا ويسوغ أن حصلت به فائدة كان المبتدأ مما له الصدر نحو: "من أبوك ؟" أو كان خبره مما لو قدم لعمل فيه نحو: "زيد قام "،بخلاف مقطوع نحو :"الحمد الله الحميد"، ومصدر ناب عن فعله ،نحو: "سمع وطاعة". وكل خبر لابد فيه من عائد إلى المبتدأ وقد يتعدد[2].قال ابن مالك في آخر بحث المبتدأ:

وأخبروا باثنين أو باكثرا عن واحد كهم سراة شعرا [3]

---

[1] ينظر: طه عبد الرؤوف سعيد ،مصدر سابق، ص 176 – 183.

[2] ينظر: السيد صدر الدين الكنغراوي ، مصدر سابق ،ص 23 - 24 .

[3] ينظر: ابن عقيل ، المساعد على تسهيل الفوائد ، المكتبة العربية السعودية تح: ،محمد كامل بركات، ط1 1402هـ/1982م ج1، ص 256.

وفي التنزيل :﴿ وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ 14 ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ 15 ﴾ (سورة البروج الآية 14-15) ولا يصح وقوع هذه الحال خبرا لأن الخبر وصف للمبتدأ في المعنى ومثله :" لعمرك لأفعلن" .فإن المبتدأ صريح في القسم ،وجواب القسم سد مسد القسم المحذوف ،وقد يترك مستغنى عنه ،إذا ظهر المراد ،نحو :"كل رجل وضيعته ".قال الكوفيون: "وضيعته" .خبر المبتدأ لأن الواو بمعنى مع فكأنك قلت رجل مع ضيعته فإذا صرحت بمعنى لم تحتج إلى تقدير الخبر .ولا يقدم على المبتدأ إذا كان مصدرا بـ (إن) أو(أن) أو (كأن) أو (لكن) أو (ليث) أو (لعل) النواصب وهذه الحروف فرع على فعل في العمل لذا تقدم المنصوب على المرفوع والأصل أن يتقدم المرفوع على المنصوب. وكاثر حذفه بعد (لا) التبرئة ، ويجب في لغة تميم حذف الخبر (لا) التي لنفي الجنس وتسمى لام التبرئة بعد دخولها .وقد يدخله الباء بعد (ما) و (لا) و (هل) .فينصب بنزعه بعدما كثيرا وبعد غيره شاذا كما عرضه ابن الأنباري في كتابه مسائل الخلاف في مسألة العشرون" إذ قال :«ذهب الكوفيون أن" ما " في لغة أهل الحجاز لا تعمل في الخبر، وهو منصوب بحذ ف حرف الخفض ، من قولك: :"ما زيد بقائم" ،وجب أن ينصب لفظ "قائم " بنزع الخافض، فنقول : "ما زيد قائما ". وقد يدخل اللام في الخبر بعد إن غالبا ،إذا كان مضارعا اتفاقا منه»[1] .

المبتدأ الموافق ذو الفاعل :هو شبه فعل (اسم الفاعل ،اسم المفعول ،.الصفة المشبه ،اسم التفضيل)،المنسوب .أسند إلى فاعله الظاهر ، ترافعا وحكمه حكم الفعل مع فاعله ،و جوزوا رفع الصفة للظاهر على أنه فاعل لها من غير اعتماد على الإستفهام أو النفي نحو :"قائم الزيدان "،كما يجيزون نحو :"في الدار زيدان ".بعمل الظرف بلا اعتماد، ويدخل عليه إن و أخواتها ،نحو: "إن قائما زيد"، و "إن قائما الزيدان "[2].

[1] ينظر : أبو البركات ابن الأنباري ، مصدر سابق ، ج 1 ، ص 144-145.

[2] ينظر: ابن عقيل ، مصدر سابق ،ج1، ص228.

المنصوبات :

المبتدأ المخالف: فهو محل (الظرف) أو جار مع المجرور ،أسند إلى فاعل عامله الخلاف ،نحو :"عند زيد" ،وحكمه حكم الفعل مع فاعله.

الخبر المخالف: فهو محل، أو جار مع المجرور أيضا ،أسند إلى المبتدأ ،نحو : "زيد عندك"، وعامله الخلاف أيضا في اعتقاد الكوفيين أن الخبر لا يتقدم عن المبتدأ مفردا كان أو جملة وانتصاب الظرف خبرا للمبتدأ عند الكوفيين على الخلاف ويكون العامل عنده معنوي وهو معنى المخالفة التي اتصف بها الخبر ويحتاج إلى تقدير يتعلق به الخبر.

النعت المخالف: فهو محل ،أو جار مع مجرور يبين وصف نكرة ،نحو : "رجل من الكرام عندنا" ولا يتقدم على المنعوت .

المصدر : اسم ما فعله الفاعل أكد به الفعل أو بين عدده ،أو نوعه أو علته نحو: "ضربته ضربا " أو "ضربتين أو ضربات "أو تأديا ويرد معرفا بلام نحو : "ضربته الضرب ".

ولا يتقدم التوكيد على الفعل ،وقد يؤكد به مضمون الجملة، وعامله الفعل المدلول عليه بالجملة، أن المؤكد هو مضمون المفرد أي الفعل من دون فاعل لأن الفعل وحده يدل على الضرب والزمان والمصدر بمنزلة إعادة الجملة. ويجب إفراد التوكيد والعلة وقد ينوب عنه غيره، "كضربته سوطا" .الفعل مع الفاعل عند "الفراء" (الناصب عند الكوفيين المفعول) وقال "هشام "هو الفاعل وقد يحذف فعل العامل ،ويجب في نحو: "حمدا له سبحانه ولبيك" وفي مثبت بعد النفي أو معناه، داخل على ما لا يكون خبرا إلا مجازا، ومما أكد مضمون جملة نحو: "أنت قائم حقا". أو فصل أثره ، يعني بمضمون الجملة مصدرها مضافا إلى الفاعل أو المفعول.

المفعول به : ما وقع عليه الفعل المتعدي، أو تعلق به وهو جاز مع المجرور نحو: "ضربت زيدا"، وهو صريح وغير صريح .وقد يتقدم عامله وقد يتقدم عامله، وقد يحذف منوبا ومنسيا نحو:" يعطي ويمنع "ويحذف عامله نحو: "كلمته فاه "، أو نعت قطع بتقدير:(امدح)نحو: "الحمد لله الحميد"، أو اغرى به مكررا نحو :

"أخاك أخاك" أو معطوفا نحو: "المروءة والنجدة". وقد يعمل الفعل في مكني، مضافا إليه ومرجعه ولا يشتغل بإحداهما عن الأخر، نحو : "زيدا ضربته" وذلك لأن المكنى في المثالين الذي هو الهاء العائد هو الأول في المعنى (أي زيدا وعمرا) فينبغي أن يكون منصوبا به أي بالفعل المذكور.

المفعول فيه :وهو المسمى حالا وصفة ما فيه الفعل من زمان أو مكان مبهم وينوب ما دل عليه نحو: "جاء زيد وحده"، أي زمان انفراده وحكمه حكم المفعول به في ،أي المفعول فيه بعامل مضمر وعلى شريطة التفسير ،أما أن يكون بعامل جائز الإظهار ومنه: "جئت وزيدا"، والواو: اسم بمعنى مع مفعول فيه ما إنتقل إعرابه إلى ما بعده كالضارب ،وقيل هو منصوب بالخلاف أي مخالفة ما بعد الواو لما قبله فالناصب على هذا معنوي[1].

الحال: ما يبين هيئة الفاعل ،أو المفعول، أو المجرور نحو:

ما للجمال مشبها وئيدا أجندلا يحملن أم حديدا

ولا يكون إلا صفة أو بمعناه، ولا يكون مصدرا وفي نحو :"جاءني زيد ركضا"، يقدر: يركض. ولا حامدا ولا يكون معرفة إلا إذا كان صاحبه فاعل النواقص ، كما عرضه ابن الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل في مسألة الثامنة عشر إذ قال :« ذهب الكوفيون إلى أن خبر كان والمفعول الثاني لا ظننت نصب على الحال»[2] . أو تضمنت معنى الشرط نحو: "عبد الله المحسن أفضل منه المسيئ".ولا يتقدم عامله محلا إلا إذا كان صاحبه مستترا وقبله مرجعه مكنيا ، نحو: "أنت قائما عندي" أو كان الحال فعلا ،فصل الكوفيون فقالوا: «إن كان المجرور ضميرا، نحو مررت ضاحكة بها أو تكون الحال فعلا تضحك- مررت -بهند جاز، وإلا امتنع ويكون جملة بعائد أو، واو ويجب قد في الماضي بالواو»[3].

التمييز: ما يرفع الإبهام عن المفرد بمقدار ومعناه لغة هو تلخيص شيء وهو أصل المصدر، ثم أطلق على الإسم المميز مجازا بمعنى اسم الفاعل، وفي الإصطلاح ما ذكره المؤلف أو عما تضمنته الجملة . ويكون معرفة وأصل التمييز التنكير نحو: "سفه نفسه" .

---

(1) ينظر: السيد صدر الدين الكنغراوي ، مصدر سابق ، ص29-36.

(2) ينظر : أبو البركات ابن الأنباري ، مصدر سابق ، ج 1 ،ص129.

(3) ينظر :طه عبد الرؤوف سعيد ، مصدر سابق ، ص 244 –249.

منصوب إن وأخواتها : يتعرض خبر إن المرفوع لأنه باق على الأصل قبل دخول (إن وأخواتها) وعند الكوفيين هو مرتفع بما كان مرتفعا به في قولك: "زيد خوك "ولا عمل للحرف فيه. ما كان مبتدأ ونسخ بدخول إن وأخواتها وقد يلحقها ما زائدة نحو: "إنما زيدا قائم "وتتصل ما الزائدة بهذه الأحرف ، ومثلها في عدم الكف عن العمل : الموصولة والموصوفة والمصدرية وقد يكون شأنا : "إنما زيد قائم". وقد ينصب (ليت) الجزءين عند الفراء ومثلها أخواتها عند بعض ويجوز رفع التابع منصوب إن وأن ولكن مؤخرا عن الخبر إتفاقا، أو مقدما عند الكسائي خلافا للفراء.

منصوب (لا) التبرئة : تنصب نكرة أريد نفي جنسه ،أريد بها نفي الخبر عن جميع أفراد الجنس نصا أي على سبيل الإستغراق وذلك يكون بتضمن(لا) معنى من الإستغراقية وهو مقدم على الخبر نحو: " لا أبالك ".[1]

كما عرضه ابن الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف في مسألة الخامسة والخمسون إذ قال : «عند الكوفيين إلى أن الإسم المفرد النكرة المنفي بلا معرب منصوب بها نحو: "لا رجل في الدار ولا أبالك " "أن رجل في قولك (لا رجل) معرب وأن فتحته فتحة إعراب لا فتحة بناء، فنعته مثله، ورفعه على أنه نعت لمحل اسمها المرفوع على أنه مبتدأ، نحو:" لا طالب كسولا"، "أو كسول عندنا" نحو: "لا إياه" هنا وجوز الفراء أجراه المعرفة مجرى النكرة بأحد التأويلين في الضمير وإسم الإشارة أيضا نحو لا إياه » .

المجرورات : ما دخله الجار، وسمي الجار بذلك لأنه يعمل الجر، أو لأن حروف الجر تجر معاني الأفعال إلى الأسماء، أي تضيفها وتوصلها إليها ، ولهذا أسماء الكوفيون حروف الإضافة ،وهذه هي حروف الجر. [2]

في قول ابن مالك رحمه الله:

هاك حروف الجر وهي: من ، إلى حتى ،خلا، حاشا، عدا، في، عن، على

من، منذ، رب، اللام، ويا والكاف، والباء، ولعل، ومتى[3]

---

[1] ينظر: السيد صدر الدين الكنغراوي ، مصدر سابق ، ص40-47.

[2] ينظر : أبو البركات ابن الأنباري ، مصدر سابق، ج1 ،ص 310.

[3] ينظر: ابن عقيل ،مصدر سابق ،ج1، ص441.

أو وقع مضافا إليه، بالإضافة لغة مطلق الإسناد، وإصطلاحا: نسبة تقييدية بين شيئين توجب جر ثانيهما لفظا أو محلا، فالمضاف إليه . ما ذكر به كلمة لبيان أنها له ، أو منه ، فهو ثلاثة أقسام لامية و بيانية و محلية اللامية ما كنت على تقد ير اللام ، وتفيد الملك و أو الإختصاص وهو قليل ،ويسقط من المضاف التنوين ونونا التثنية والجمع، أي إذا أريد إضافة اسم إلى أخر حذف من المضافة التنوين ونون التثنية ، ونون الجمع، وكذا ما ألحق بهما، وجر المضاف إليه، فتقول :" هذا صديق زيد"، و "هذان غلاماه" ، أن عامل الجر في المضاف إليه هو المضاف إليه هو المضاف ،لا حرف الجر المقدر- وهو اللام ،أو من" أو (في) على الصحيح وتفيد تعريف المضاف إذ اكان المضاف إليه نحو: "هذا كتاب عاصم "، نقل الكوفيون تعريف الإسمين في كل عدد مضاف إلى معدوده نحو :الثلاثة الأثواب إلى العشرة، والمائة الدرهم والألف الرجل ، جوز الفراء إضافة الوصف المحلى (بأل) إلى المعارف كلها[1] كما عرض ابن الأنباري في كتابه "الإنصاف في مسائل الخلاف" في مسألة الثالثة والستون إذ قال : « وقد يحذف المضاف إليه ويجوز فصلهما إذا كان المضاف مصدرا والمضاف إليه فاعله ، والفاصل إما مفعوله ،نحو قوله تعالى :« قتلُ أولادهم شركائهم ».ويجوز الفصل بالقسم نحو هذا غلام والله زيد» [2].

النعت الموافق : يراد بالنعت الموافق ما كان في المعنى عين المنعوت فإذا قلت : «زيد العالم كان العالم في المعنى نفس زيد متصفا بالعلم»، ما لم يكن محلا ولا جارا أي لأن المحل أي الظرف أو الجار هو نعت مخالف لا موافق، إذ ليس هو نفس المنعوت في المعنى ولا يطلق اسم المحل أو الجار على المنعوت ،و أفاد معنى في متبوعه غير الشمول لأن الصفة هي الإسم الدال على بعض أحوال الذات ،و يجوز النعت النكرة بالأعم و الأخص والمساوي ولا ينعت المعرفة بالأخص خلافا للفراء لا يمتنع النعت في النكرات بالأخص ،و هو مشتق أو في حكمه[3].

و لا يقع المصدر نعتا الآن المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى و لا يجمع ، فأجروه على أصله تنبيها على أن حقه ألا ينعت به ، و في الألفية

و نعتوا بمصدر كثيرا و التزموا الإفراد والتذكيرا

---

(1) ينظر :كاظم إبراهيم كاظم ، النحو الكوفي مباحث في معاني القرآن للفراء ، عالم الكتب، د ط، دت ، ص47.

(2) ينظر :أبو البركات ابن الأنباري ، مصدر سابق ، ص 350.

(3) ينظر ، طه عبد الرؤوف سعيد ، مصدر سابق، ص 392.

و هو مع كثرته مقصور على السماء كوقوعه (حالا) ،كما لا يقع حالا .وهو إما سببي ما بين صفة من صفات ماله تعلق بمتبوعه وارتباط به ، فيتبعه في التعريف و التذكير ، أو غير سببي و هو الحقيقي الذي يبين صفة منعوته ، فيتبعه فيهما ، و الإفراد و التثنية و الجمع و التذكير و التأنيث .وقد يحذف المنعوت نحو:" جاء الفارس"، و قد يحذف النعت نحو :

ورب أسيلة الخدين بكر مهفهفة لها فرع و جي

التأكيد : هو في الأصل مصدر ، و يسمى به التابع المخصوص . و هو بالواو أكثر ، لأنها و الهمزة بدل كتابع يقر المتبوع أي أمر المتبوع ،في النسبة أو الشمول ، فرب لفظ دال وضعا على معنى حقيقة فيه ،و المنصوب المنفصل نحو : "ضربتك إياك" إذا أتبعت المتصل المنصوب بمنفصل منصوب "ضربتك إياك". و بنفس و عين و كل و أجمع و أكتع و أبتع و أبصع ، نحو" قول الشاعر:

ياليتني كنت صبيا مرضعا تحملني الذلفاء حولا اكتعا

و الشاهد فيه ورود (أكتع) وحدها، عن غير أن تتبع (أجمع) ويجوز توكيد النكرة بالمعنوي ،عند الكوفيون جوازا توكيد النكرة إذا كانت محدودة ،أي موضوعة لمدة لها إبتداء و لها إنتهاء كيوم وشهر وحول . ويجوز فيه الترد يد نحو :" مر بالقوم إما أجمعين "، محط التمثيل قوله :"إما أجمعين "، لأنه التوكيد المفصول بينه و بين المؤكد بإما ، بعضهم، قاله الفراء[1] .

[1] ينظر ، طه عبد الرؤوف سعيد ،مصدر سابق، ج 2، ص 392 -406.

الترجمة: هو البدل و لعله سمي بالترجمة لأنه يترجم عن متبوعه أي يشير إليه و بدل . التابع المقصود بالحكم دون متبوعه .وقد مثل ابن مالك في بيت واحد لأنواع البدل كلها وهو:

كـــزره خالـــدا وقبـله الـــيدا واعـرفـه حـــقًه وخـــذ نـــبلا مـــدى[1]

فخالدا بدل مطابق من هاء: ذرة وهو المساوي، و(اليدا) بدل بعض من الهاء في (القبلة) والرابط محذوف أي منه ،أو نابت ال الضمير، و(حقه) بدل إشتمال من الهاء في (أعرفه) و(مدى) مباين من (نبل) والنبل اسم جمع للسهم ، والمدى جمع مدية وهي السكين . ثم إن المباين ثلاثة أنواع : بدل الغلط وبدل النيسيان وبدل الإضراب وهو غلط ،إلا أن يكون لنكتة ، وإذا ترجم المعرفة بالنكرة فالنعت واجب أي إذا كان نكرة مبدلة من معرفة، فنعت تلك النكرة واجب نحو : قوله تعالى : ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ (15) نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ(16) ﴾ (سورة العلق الآية 15-16) . ويجوز ترجمة كل مكني أي يجوز بدل كل ضمير.

عطف البيان: تابع كالنعت يوضح المتبوع أي مشبه للنعت في توضيح متبوعة ، إلا أن العطف يوضح المتبوع بنفسه ، والنعت يوضحه ببيان معنى فيه أو في سببه نحو: "أنا ابن تارك البكري بشر". عند الفراء إذ يصح أن يكون التقدير :" أنا إبن التارك بشر "ولا يشترط عنده في النعت إذ كان باللام ألا يضاف إلا إلى ما فيه اللام ".

عطف النسق : اسم مصدر بمعنى المنسوق من نسقت الكلام إذا اعطفت بعضه على بعض ، تابع بحرف من حروف العطف ،خرج يتوسط الحرف بقية الحرف بقية التوابع ، وبالتقييد (بحروف العطف)، ما بعد (أي) التفسيرية فإنه عطف بيان ،وقد يعطف على المعنى نحو قوله تعالى: ﴿صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ ﴾ (سورة الملك الآية 19) ويحسن العطف على مكني متصل في السعة . ويعطف على المكني المجرور بلا إعادة الجار ، بدليل قراءة "ابن عباس" و"الحسن" وغيرهما :﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ (سورة النساء الآية 01) بجر الأرحام عطفا على الهاء المجرورة بالباء، بدون إعادة الجار [2] . قال ابن هشام: وليس بلازم – أي إعادة الجار – وفاقا ليونس والأخفش والكوفيون ووافقهم ابن مالك فقال :

---

[1] ينظر: السيد صدر الدين الكنغراوي ، مصدر سابق ،ص 60-61.

[2] ينظر :أبو البركات ابن الأنباري ، مصدر سابق ،ج 1 ، ص 371.

وليس عندي لازما إذ قد أتى في النظام والنشر الصحيح مثبتا[1]

النداء والمنادى : يرفع وينصب بلا عامل ،ولا ينادى النكرة نكرة ، فهو إذا كان مفردا يرفع ويترك تنوينه ، وإذا كان مضافا أو شبهه ينصب [2]. عرض ابن الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف في مسألة السابعة والأربعون :«إلى أن الاسم المنادى المعرف المفرد معرب مرفوع بغير تنوين وأن المعرب له يصبحه من رافع ولا ناصب ولا خافض ، ولم ننصبه لئلا يشبه مالا ينصرف ، وأما المضاف فنصبناه لأنا وجدنا أكثر الكلام منصوبا فحملناه على وجه من النصب لأنه أكثر استعمالا من غيره »[3]. ويجوز في المنعوت وشبه الوجهان أي الرفع على اللفظة ،والنصب على محله نحو:"يازيد العاقل" ، المضارعة بالمضاف ،إما معمول للأول عطف النسق على أن يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسما لشيء واحد في الإستطالة. وذلك أن من ضرورة المنادى أن يكون متميز الماهية، ويجوز دخول أيها و أيتها وتابعا المعروف أي من التأكيد و الصفة وعطف البيان، يرفع وينصب عند "الفراء" ، لم يجوز الرفع في التوكيد المعنوي غيره ،ويدخل المنادى لام الإستغاثة، أي معنى الإستغاثة نداء من بعين على دفع البلاء، أو شدة نحو: "يا للأقوياء للضعفاء"[4].كما أن الميم من (اللهم) بقية من (أمنًا) قال الفراء: أصله: بالله أمنا بالخير، فخفيف بحذف الهمزة ، وهو والمندوب كالمنادى ،الندبة هي نداء المتفجع عليه ،أو المتوجع منه ،نحو: "واكيده"، كما عرض ابن الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف في مسألة التاسعة والأربعون إذ قال :« بجواز الندبة النكرة والأسماء الموصولة وجوز الفراء الكسر مع الحذف أيضا عند الكوفيين»[5].

المستثنى: هو اسم يذكر بعد إلا، أو إحدى أخوتها مخالفا في الحكم لما قبلها نفيا وإثباتا إما أن يتفرغ له العامل، بأن يقع فاعلا أو مفعولا، وغير ذلك نحو:" ما جاءني إلا زيد"، فهو يعرب بحسب العوامل هذا الذي يسميه النحاة الإستثناء المفرغ، و المفرغ الحقيقة هو الفعل قبل (إلا) لأنه لم يشتغل بمستثنى ،وإما أن لا يتفرغ له، فهو إما أن يكون في كلام موجب فينصب نحو: قوله تعالى : ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ (سورة البقرة الآية 249)، فقليلا منصوب على الإستثناء، هو الذي لم يتقدمه نفي

---

(1) ينظر :ابن مالك ، مصدر سابق ، ص 45.

(2) ينظر: السيد صدر الدين الكنغراوي ، مصدر سابق ،ص63.

(3) ينظر: أبو البركات ابن الأنباري ، مصدر سابق ،ج 1،ص275.

(4) ينظر: السيد صدر الدين الكنغراوي ، مصدر سابق ،ص 64-67.

(5) ينظر: أبو البركات ابن الأنباري ، مصدر سابق ، ج 1،ص275 -290 .

أو شبهه وهو النهي والإستفهام، وإما في كلام منفي، فإما أن يكون مقدما على المستثنى منه فينصب أيضا نحو : "ما جاء إلا خالدا أحد"، وإما أن يكون مؤخرا فينصب أيضا إذا كان منقطعا، وهو أن لا يدخل في المتعدد[1]عرض ابن الأنباري في "كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف" في مسألة السابعة والثلاثون إذ قال : «يقول الكوفيون: (إلا) بمعن سوى وإنتصاب المستثنى بعدها كانتصابه في المتصل ويذكر بعد إلا في الحجاز .وإلا فيجوز جعل (إلا) عاطفة أي عطف نسق عند الكوفيين، وهو ما يكون فيه المستثنى بعض المستثنى منه ،ويحكم على أحدهما بنقيض ما يحكم به على الأخر. ولنصبه خلافا للفراء إذا كان المتعدد نكرة نحو: "ما جاءني أحد". وأن لم يعلم دخوله وعدمه تعذر الإستثناء»[2]. فيجعل صفة كغير نحو: قوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ (سورة الأنبياء الآية 22) نص عليه الكسائي ، إختلف مذهب الكوفيون في العمل في المستثنى النصب (ثم) الإستثناء أدوات أخرى- (غير) – يخفض بها ، ومثله: (سوى) و(سواء) و (سوى في) والمستثنى يسوى كالمستثنى بغير في وجوب الخفض[3]. وفي الإنصاف عند الكوفيين إلى أن يسوى(مثلها بسواء) تكون إسما وتكون ظرفا. وإحتجوا بأن قالو: «الدليل على أنها تكون إسما بمنزلة (غير) ولا تلزم الظرفية أي المحلية إنهم يدخلون عليها حرف الخفض. و أجاز الكسائي الجر بهما بعد (ما) على جعل (ما) زائدة، وجعل (خلا وعداً) حرفي جر».

وقال: ابن مالك في خلا وعدا:

وحيث جَراً فهما حرفان كما هما إنصبا فعلانِ[4]

ومن أدواته (حاشا) يجرّ بها، وقد ينصب، الجر بحاشا كثير، والنصب بها قليل ، قول الفراء : «يجوز يبنى (غير) في الإستثناء مطلقا، سواء أضيف إلى معرب أو مبني لكونه بمعنى الحرف يعني (إلا)» .

(1) ينظر: السيد صدر الدين الكنغراوي ، مصدر سابق ، ص 69.

(2) ينظر: أبو البركات ابن الأنباري ، مصدر سابق ، ج 1 ، ص235.

(3) ينظر : مصدر نفسه ، ص253.

(4) ينظر : ابن مالك ، مصدر سابق ، ص 28.

الأسماء العاملة:

المصدر: لا يعمل إلا مضافا نحو:" بضرب بالسيوف رؤوس قوم" وذات المصدر قد يراد به الإسم أي الذات إلا حدوث الفعل، نحو:" العلم نور" فلا يعمل، وجمعا أو مثنى، ولا يعمل في النائب على الفاعل، فلا يقال: أنتظر يوم الجمعة عمرو، بمعنى انتظار يوم الجمعة زيد عمروا، ويجوز الإتباع على محل الجرور المصدر.

اسم المصدر: يعمل منه غير العلم كيفها كان عندهم ، إن كان علما لم يعمل اتفاقا، لأن الأعلام لا تعمل. وإن كان ميما فكان لمصدر-أي يعمل- اتفاقا.

اسم الفاعل: يعمل كفعله إذا كان اللام مطلقا اتفاقا، أجاز "الكسائي" إعماله إذا كان بمعنى الماضي ،كما إذا كان بمعنى الحال أو الإستقبال، وجعل منه نحو: في قوله تعالى: ﴿ وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ ﴾ (سورة الكهف الآية 18) وقال" الفراء" لا يعمل إلا اذا لم يكن للماضي، و اعتمد على النفي أو الإستفهام أو المنعوت، أو المبتدأ. أو الموصوف وتلو الفاعل يجر وينصب إذا كان ظاهرا وأما المكني فمجرور إلا عند" هشام" تلو الفاعل: أي ما يتلوه بلا فاصل، وما ذكره من جواز الوجهين فيه إذا كان اسما ظاهرا فمتفق عليه، أما المكني فمجرور. [1].

اسم المفعول: كاسم الفاعل تفصيلا، يعمل اسم المفعول عمل الفعل المجهول، فيرفع نائب الفاعل.
الصفة المشبهة: أي المتشبهة باسم الفاعل، والكلام هنا في عملها لا في إيرادها في نفسها، ومثلها المنسوب، والفاعل والمفعول اللازمان. والمنسوب هو ما لحقته ياء مشددة آخر الاسم لتدل على نسبته إلى المجرّد منها ، والفاعل والمفعول اللازمان تعمل كفعلها أي تعمل فعلها فترفع الظاهر والمضمر باطراد، وهي مع اللام أو مجردة، ومعمولها مع اللام ،أو مجردة، أو مضاف ، مرفوعا على الفاعلية نحو:" علي حسن خلقه"، مجرورا بالإضافة نحو: "علي حسن الخلق" ،إذا كان المضاف إليه معرفة ويقبح رفع الصفة مجردة كانت أو مع (أل) ، المجرد من الكناية أو خلافها وهو اللام، فيقبح: الحسن وجه عند الكوفيين، اللام يدل من الضمير ، (فالوجه) باق على الفاعلية كما كان في الأصل وإبدال اللام من الضمير، والنصب على تشبيه بمفعول في المعرفة والنكرة وعلى التمييز أيضا .

[1] ينظر: السيد صدر الدين الكنغراوي ، مصدر سابق ، ص 76 -79.

اسم التفضيل: يستعمل باللام أو بمن أو بالإضافة ، وقد يحذف (من) مع مدخولها، نحو: " الله أكبر" أي من كل شيء فباللام مطابق لموصوفه أي إفرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا. و (بمن) مفرد مذكر دائماً أي جميع أحواله، فيجوز المطابقة و الإفراد، وجاء لمطلق الزيادة. ولا يعمل إلا في الحال والمحل أي الظرف نحو: "زيد أحسن منك اليوم راكبا"، وإنما نصب (المحل) لإكتفائه برائحة الفعل ،و(الحال) لمشابهته له. والمفعول الغير الصريح، ولا يعمل في المفعول الصريح إلا بلام التقوية نحو:" أنصر منك لزيد" وذلك لضعف مشابهته للفعل واسم الفاعل. إلاّ في المفعول الثاني للضرورة، يتعدى إلى مفعولي باب باللام ويبقى الثاني من البابيين منصوبا. ولا يعمل في الفاعل الظاهر إلاّ إذا أريد تفضيل كل شيء في مادّة عليه فيما سواها، بجعل اسم التفضيل نعتا لما سواه ونفيه. [1]

اسم التعجب: ما أفعله، (ما) إستفهامية، عند الكوفيين أن (أفعل) في التعجب إسم، نحو:" ما أحسن زيدا" .

أسماء المدح و الذم: (نعم وبئس و حبذا و ساء ولا حبذا) ، و كلها أفعال عند الكسائي وعرض ابن الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف في مسألة العاشرة إذ قال:« عند الكوفيين أنّ (نعم وبئس) اسمان مبتدآن وقال الفرّاء يجوز أن يكون مضافاً إلى نكرة» نحو:

فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم وصاحب الركب عثمان بن عفانا

ولا يكون صاحبه مستترا اتفاقا، ولا مكنيا بارا خلافا للشيخ، ورُوي: مررتُ بقوم نعموا قوما، ودليل فعليتها أيضاً ما حكاه الكسائي نحو: "نعما رجلين ونعموا رجالا"، و الضمائر المرفوعة المتصلة البارزة من خواص الأفعال، وكثر فصل فاعله عنه بنكرة منصوبة ، وهي تمييز عند الفراء، حال عند الكسائي نحو: نعم رجلا زيد . ويذكر بعد الفاعل المخصوص بالمدح أو الذم ، وجاز تركه إذا علم نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِّعْمَ الْعَبْدُ ﴾ (سورة ص الآية 44)، أي هو (أيوب عليه السلام) فحذف المخصوص بالمدح لدلالة ما قبله عليه. إختلفت في (ما) هذه ، فقيل هي كافة هيأت (نعم وبئس) للدخول على الجمل كما قيل قلَما وطالما ،(إلى أن قال) وقال الفراء وأبو علي هي موصولة بمعنى الذي ،فاعل لنعم وبئس، والجملة بعدها صلتها في قوله تعالى :﴿ بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُوا ﴾، (سورة البقرة الآية 90)، (ما) فاعل ، (أن يكفروا) مخصوص .فما معرفة تامة فاعل نعم

[1] ينظر، السيد صدر الدين الكنغراوي ، مصدر سابق ، ص 80 -82.

و(هي) المخصوص ، فالتقدير نعم التي هي ، هو قول الكسائي والفراء، وقيل (ما) مركبة مع الفعل لا محل لها ، و (هي) هو الفاعل قال به قوم ، وأجازه الفراء وفيه نظر ، ونقل عن الكسائي قيل : «معرفة مخصة أي معرفة تامة، ونقل عن الكسائي ما نقل عن الفراء أنه أستتر فاعله، وحذف التمييز ، وفيه الكناية قبل الإظهار لفظا ورتبة، ولم يجوزه غير الطوال . و(حبذا) مثل : (نعم) وفاعله (ذا) ولا يتغير يعني لا يثنى (ذا) ولا يجمع ولا يؤنث بل يقال : "حبذا الزيدان "، و"حبذا الزيدون" و"حبذا هند»[1].

الإسم التام : تمامه بالتنوين أو النون أو الإضافة بنصب التمييز ، ومنه : أسماء العدد أصول :(واحد إلى عشرة)، (ومائة وألف) يعني أن الألفاظ التي يرجم إليها جميع الأسماء العدد إثنتا عشرة كلمة وهي (واحد) وإن كانت تلك الأسماء غير متناهية ، وما عداها فمتفرع عنها تقول : "واحد ،إثنان، ثلاثة إلى عشرة للمذكر، واحدة إثنتان ثلاثة إلى عشر للمؤنث" . يعني أن (واحد و إثنان) للمذكر(وواحدة وإثنتان) للمؤنث . (أحد عشر، ثلاثة عشر ،تسعة عشر) له . و روى الكسائي: « واحد عشر . وللمؤنث إحدى عشرة ، إثنتا عشرة، تسع عشرة أن أحد عشر إثنتا عشر للمذكر إحدى عشرة إثنتا عشرة للمؤنث »[2]. وعرض ابن الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف في مسألة أربعة وأربعون إذ قال :«و روي الكسائي واحد عشر، أي بإضافة النيف إلى العشر»[3] ،أحد وعشرون إلى تسعة وتسعين له ، إحدى وعشرون ، إلى تسع وتسعين لها و بابه و مائة و ألف لهما . ويعطف الأكثر على الأقل في الأقل من مائة ، بخلافه في الأكثر منه ، تقول : مائة واحد وثلاثون ومميز ثلاثة إلى عشرة مجرور مجموع، الحد هنا داخل في المحدود أي إن مميز الثلاثة والعشرة أيضا مجرور مجموع ،إلا في ثلاثمائة إلى تسعمائة ، ومميز أحد عشر إلى تسعة مفرد منصوب نحو : ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ﴾ (سورة يوسف الآية 04) وجوز الفراء جمعها ، ومميز ألف مجرور مفرد، ومثله المائة ، وقد يرد مجموعا و مثلها تثنيتهما و جمع الألف ، روى الفراء عن أبي فقعس الأسدي ،و أبي الهيثم العقلي ، ما فعلت خمسة عشرك ويجوز في ثماني فتح الياء وسكونها وحذفها مع كسر النون أو فتحها أو إعرابها كقوله :

---

(1) ينظر ، أبو البركات ابن الأنباري ، مصدر سابق ، ج 1،ص 76 -105.

(2) ينظر، السيد صدر الدين الكنغراوي ، مصدر سابق ،ص 86 -88.

(3) ينظر ، أبو البركات ابن الأنباري ، مصدر سابق ، ج 1،ص 266.

ولقد شربت ثمانيا وثمانيا وثمان عشرة وإثنتين وأربعا

وقوله :

لها ثنايا أربع حسانُ وأربع فثغرها ثمانُ

ويشتق من العدد بمعنى البعض ،خامس خمسة ،أي بعض جماعة منحصرة في خمسة ،يستعمل بالإضافة ، نحو: "ثالث ثلاثة" قال ثعلب : "ويجوز نصبها له نحو: ثان إثنتين ، وثالث ثلاثة ، وهو منقول عن الكسائي ، ويستغنى في مثل خامس عشر خمسة عشر، فيقال : «خامس عشر أي يحذف العقد من الأول ، والنيف من الثاني، وتذكر اللفظين مع المذكر».

وتؤنثهما مع المؤنث ، فيذكر كلاهما أو يؤنث ، ويعرب الأول ويبنى الثاني ، ولا يشتق بمعنى الفاعل نحو : ثالث إثنتين ، أي واحد من ثلاثة.

المبنيات : البناء أصل في الحروف لأنها لا تتصرف ولا يتوارد عليها من المعاني ما تحتاج معه إلى إعراب ، الأفعال غير المضارع[1]. قول الكوفيون : «أعرب الفعل المضارع بالأصالة لا للمشابهة وذلك لأنه قد يتوارد عليه أيضا المعاني المختلفة بسبب إشتراك الحروف الداخلية عليه، فيحتاج إلى إعرابه ليتبين ذلك الحرف المشترك ، فيتعين الفعل المضارع تبعا لتعينه» . والأمر عند الكوفيون ،كما عرضه ابن الأنباري في كتابه" الإنصاف في مسائل الخلاف" في مسألة السادسة وسبعون إذ قال : «إلى أنه معرب مجزوم بلام الأمر مقدرة ، وهو عندهم مقتطع من المضارع و وزن الفعل عارض للمناسبة بالأصل في بعض الأسماء . والأصل فيها أن يبنى لفظة ويعرب محله ، إلا ما كان إنتقل إعرابه إلى ما بعده ، كالضارب الإعراب إنما هو لِ (أل) فهي في محل رفع أو نصب أو جر، وقد إنتقل إعرابها إلى صلتها وهي إسم الفاعل نحو : "وجئت وزيدا "، الواو إسم بمعنى (مع) مفعول فيه ، انتقل إعرابه إلى ما بعده كالضارب» [2].

المكنيات : المكني الذي هو مفرد المكنيات (وهي الضمائر) ،وهو ما وضع لمتكلم أو مخاطب أو غائب سبق لفظا أو معنى نحو: قال تعالى :﴿ اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ (سورة المائدة الآية 08) أي العدل أقرب ، لأن المصدر يدل على الفعل والزمان ، فإن إستقل فمن فصل مرفوع كأنا

---

[1] ينظر: السيد صدر الدين الكنغراوي ، مصدر سابق ، ص 90.

[2] ينظر: أبو البركات ابن الأنباري ، مصدر سابق ، ج 2، ص 434 -435.

(إلى) هن ،ومنصوب كإياي (إلى) إياهن [1].وعرض ابن الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف في مسألة مائة وإثنان إذ قال :« وقد ينوب المنصوب عن المرفوع نحو : " كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو إياها وإحتج الكوفيون بالحكاية بين الكسائي وسيبويه و احتجوا أيضا بالقياس فقالوا:" إنما قلنا ذلك، لأن (إذا) إذا كانت للمفاجأة كانت ظرف مكان و الظرف يرفع ما بعده و تعمل في الخبر عمل وجدت لأنها بمعنى وجدت، وقيل هو منصوب على المفعولية حيث إنَّ (إذا) فيه معنىً لأبي العباس ثعلب بأن (هو) هنا حرف عماد»[2].

و المفعول الأول محذوف، يعني مع الفعل أنه متضمن معنى أنه وجدت على ما قدمناه، و (هو) حرف عماد و أن لم يستقل فمتصل مرفوع كضربت–إلى ضرين. يتسر في الصفة أي اسم الفاعل والمفعول و لا صفة المشبهة والمصدر واسم الفعل والمحل و الجار والمجرور. والأمر لواحد والماضي للغائب و الغائبة، و المضارع لهما، و للمتكلم والمخاطب . و الأصل الاتصال لأن المكنيّ وضع للاختصار ، كما لو قُدّم، أي المكني على عامله. نحو:﴿إِيَاكَ نَعْبُدُ﴾، (سورة الفاتحة الآية 04) وأفضل بالاّ أو معناها نحو:﴿ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ﴾ (سورة يوسف الآية 40)، أو أسند إليه صفة جرت على غير صاحبها نحو:" زيد عمرو"، "ضاربه هو"، (ويجب) الإتيان به عند اللّبس لا دائما أو كان عامله محذوفاً نحو:" إياك و الشر". ويجب فصل ياء المتكلم عن نون العماد في الماضي والمضارع المجرد: أكرمني و يكرمني (ونون العماد هنا نون الوقاية)، عند الفراء أن المجيء بالنون مع (ليس بلازم) ،وإن كان ذكر النون أكثر من تركها، من وعن و عسى ولعل .وقد يقع بعد(ربّ) مبهما مفسراً، بمفرده نحو:" ربَه رجلا رأيت"، ويقع مفسّراً بجملة وهو الشأن يتقدم قبل الجملة ضمير غائب ، يسميّ(ضمير الشأن) يفسر بالجملة بعده، ويكون منفصلاً ومتصلاً ، مستترا وبارزا، على حسب العوامل نحو:" هو يزيد قائم"، و أنه قائم، وهو الضمير يسميه الكوفيون (ضمير المجهول) لأن ذلك الشأن مجهول لكونه مقدرَّ إلى أن يفسر، ويختار تأنيثه لو تضمنت مؤنثاً عمدة أي لرجوعه إلى المؤنث أي قصة، إذا كان في الجملة المفسرة مؤنث، لقصد المطابقة والشرط أن لا يكون المؤنث في الجملة فضلة ويستر، وينفصل بحسب العامل و (ما) و (شأن) بعد إن وأخواتها [3]. ويقع

---

[1] ينظر: السيد صدر الدين الكنغراوي ، مصدر سابق ، ص 91.

[2] ينظر: أبو البركات ابن الأنباري ، مصدر سابق ، ج 2 ، ص 564.

[3] ينظر: السيد صدر الدين الكنغراوي ، مصدر سابق ، ص93 –94.

منفصلا مطابقا بين المبتدأ والخبر، ويسمى فصلا، يتوسط بين المبتدأ والخبر ، قبل العوامل وبعدها صيغة مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ يسمى فصلا، ليفصل بين كونه نعتا وخبرا.

أسماء الإشارة : ما وضع أي إسم الإشارة ، قال الكوفيون: «الإسم في (ذا و الذي) الذال وحدها والألف زائدة ، لأن تثنية (ذان) بحذفها . لمشاهد محسوس»[1]

اسم الإشارة لما كان موضوعا للمشار إليه إشارة حسية ، فإستعماله فيما لا يدركه الإشارة كالشخص البعيد والمعاني مجاز، وذلك يجعل الإشارة العقلية كالحسية مجازا لما بينهما من المناسبة، فذا للمذكر، لم يذكر المؤلف من ألفاظ الإشارة إلى المفرد المذكر إلا (ذا) وذكر عشرة للمفردة المؤنثة. وذان رفعا ، وذين نصبا وكسرا لمثناه ، الكوفيون يذكرون القلب الإعراب في المبني وعلى العكس، ولا يفرقون بينهما، فالرفع كالضم ،والنصب كالفتح ، والجر كالكسر . (وتا وتي وته وتهي و ذو و ذه و ذهي وني وذي ولات) للمؤنث ، و ثان و تين لمثناها، واو لاء لجمعها ممدودا في الحجاز، وبه جاء التنزيل نحو: قوله تعالى: ﴿ هَا أَنْتُمْ أُولَاءِ تُحِبُّونَهُمْ ﴾ .(سورة آل عمران الآية 119) مقصورا في تميم وجاء مثناهما بالألف دائما على لغة من يلزم المثنى الألف نحو :قوله تعالى: ﴿ إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾ (سورة طه الآية 63)

الموصولات : مالا يتم أي الموصول إلا بجملة خبرية بعائد ، عند الكوفيين إلى أنه يجوز حذف العائد المرفوع بالإبتداء مطلقا، أي سواه أكان الموصول (أياه) غيره ، وسواء ، أطالت الصلة أم لم تطل نحو : "جاء الذي قائم"، أي هو قائم . فيهما للمذكر و اللذان لمثناه و الذين والأولى لجمعه[2] . وصفته في صورة ، الصفة الصريحة مع (ال) إسم لفظا ،فعل معنى ومن ثم حَسُنَ عطف الفعل عليها نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾ (سورة الحديد الآية 18) و إنما يُؤت بها فعلا كراهة أن يدخلوا على الفعل ما هو على صورة المعرفة الخاصة بالإسم . الفاعل أو المفعول . وجاز وقوعه مضارعا وفيه خلاف ،نحو قال الفرزدق:

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولا ذي الرأي و الجدل فيه[3]

---

(1) ينظر: السيد صدر الدين الكنغراوي ، مصدر سابق ، ص 95.

(2) ينظر: مصدر نفسه ، ص 96 -97.

(3) ينظر :طه عبد الرؤوف سعيد ، مصدر سابق ، ج1، ص 76.

قوله : (الترضى) حيث وصلت (أل) بالفعل المضارع كما يوصل به (الذي) و (التي) وغيرهما. حيث جاء بصلة (ال) ظرفًا .ومنها (من) لأولي العلم ، و (ما) لغيرهم غالبا ، الأصل في إستعمال (مَن) للعالم و (ما) لغيره غالبا ، وقد يستعمل (من) مكان (ما) أما الكوفيون فيجوزون كون (ذا) وجميع أسماء الإشارة موصولة بعد (ما) الإستفهامية كانت أولا. ومنها أي و أية ، خلافا لثعلب حيث قال :« لا يكون إلا شرطًا أو إستفهاما ، ومن العرب من يثنيها ويجمعها» أي في الإستفهام وغيره نحو :" أيّاهم أخوك" ، و مجوزهما (أي و أية) تصرفها في باب الإعراب ، ويجوز حذف الموصول وأجاز الكوفيون حذف غير الألف واللام من الموصولات نحو: ﴿وَوَالِدُ وَ مَا وَلَدَ﴾ (سورة البلد الآية 03). وتجوز العطف على العائد المنصوب المحذوف وتوكيده وإذا حذف العائد المنصوب بشرطه، ففي توكيده والعطف عليه خلاف نحو:" جاء الذي ضربت نفسه" و "جاء الذي ضربت وعمرا". ويجيء له الحال مؤخرا إتفاقا، ومتقدمة عند ثعلب خلافا لهشام، هذه، ولا تكون الصلة الإخبارية خلافا للكسائي، إلى أنه يجوز أن صلة الموصول جملة إنشائية.[1]

الكنايات : هي ألفاظ مبهمة يعبر بها عما وقع في كلام متكلم مفسرا ،إما لإبهامه على المخاطب ،أو النسيان أو غير ذلك ،كيت وذيت للقصة يكنى عن الحديث والقصة بكيت وذيت، وهما مبنيتان لنيابتهما عن الجمل .وكم عند الكوفيين مركبة لأن الأصل عندهم (كم) و (ما) زيدت عليها كاف التشبيه مثل : "كأين وكذا" لأن (ما) في الموصولات للمجهول ماهيته، فهي في إبهام (أي ، وذا) حذفت ألفها وسكن الميم – ورب وكأين للعدد، جاز الجر عند الفراء لأنه يجر بمن المقدرة لا بالإضافة ففصل بين الخبرية ومميزها .

كم بجود مقرف نال العلا وكريم بخله قد وضعه

والشاهد في البيت في خفض (مقرف) مع الفصل بين الخبرية ومميزها[2] .

إذا كانت للعدد فتميز كتمييز العدد المكني عنها ، وتوافق كأين في التركيب من الكاف التشبيه وذا الإشارية ،وفي البناء ، والإبهام ، والإفتقار إلى التمييز. وليس له الصدارة و(ربّ) مثلها عند الكوفيين

[1] ينظر :طه عبد الرؤوف سعيد ، مصدر سابق، ج 1ص 74 -79-80 .

[2] ينظر: السيد صدر الدين الكنغراوي ، مصدر سابق ، ص 101 -102.

إلى أن (ربّ) إسم ،حملا على (كم) لأن (كم) للعدد والتكثير، و (ربّ) للعدد والتقليل فكما أن (كم) اسم فكذلك (ربّ)، ومميزها مجرور. ويقع مكني مفسر كذا في الأصل بمفرد، فيجوز الإفراد و المطابقة تدخل (ربّ) في الكلام على مكني غيبة ملازم للإفراد و التذكير، و التفسير يتميز بعده مطابق للمعنى، و الكوفيون يجيزون مطابقة الضمير لفظا نقول: "ربّها امرأة وربّها رجلين هكذا".

المحلاّت المبنية: إنما بنيت هذه المحلاّت(الظروف) عند قطعها عن المضاف إليه لمشابهتها الحرف لإحتياجها إلى معنى ذلك المحذوف(المنوي)، منها ما أضيف إلى منوي من الجهات الست و تسمى (غايات) ،كقبل وبعد، وأما وقُدّام، وخلف و وراء، و أول و أسف، وحمل عليه لا غير وحسب شبه (غير) بالظروف ،المحلات و الغايات لشدة الإبهام الذي فيها كما في الغايات لكونها جهات غير محصورة، و الإبهام (غير) لا تتعرف بالإضافة، فلما حذف منها المضاف إليه بنيت على الضم لمشابهتها للغايات بالإبهام، ومنه (حيث)يضاف إلى الجملة نحو: "جلست حيث جلس زيد "وحيث زيد جالس دون المفرد خلافا للكسائي مستدلا بقوله: « حيث لي العمائم ».

قال الفرزدق:

ونطعنهم تحت الحُبا بعد ضربهم بيض المواضي حيث لي العمائم

و(إذ، و إذا، ولما و متى، وأيان، و أنىَّ، و مُذ، ومنذ، ولدى، ولدُن، وقطُّ، وعوضُ، و الآن، وأمسِ) . وقد يضاف المعرب إلى جملة أو إذ، فيجوز فتحه، إن كان ما وليه فعل مبني فالبناء[1]

أرجح للتناسب، وشبه به (مثل) و(غير) مضافين إلى (ما) أو (أَنْ)، أو(أنَّ)، و أما (غير) المضاف إلى ما صدر(أنْ) و(أنَّ) و(مثل) المضاف إلى ما صدره (ما) فيجوز بالإتفاق منهم إعرابها أو بناؤهما، قال تعالى:﴿ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾ (سورة الداريات الآية 23) ففتح (مثل) مع كونه لحق أو خبرا بعد خبر لأنَّ ويجوز أن يكون منصوباً لكونه مصدرا.

[1] ينظر: السيد صدر الدين الكنغراوي ، مصدر سابق ،ص103-106.

أسماء الشرط: من ومنهن و(ما) و(متى) و (أيّان) للزمان ، ولما للماضي، و(إذا و إذا ما ومهما) للمستقبل ، و(أين و أنَّى وحيثما) للمكان، و(كيف و كيفما)للحال ، و زاد الفراء حيث إذا للمكان، و أجاز الفراء الجزم بهما بدون (ما).

فالمحلات: مفعول به دائماً للفعل الذي بعده أي إن الظروف الزمانية،(متى و أيان) المكانية (أبن وأنى و حيثما) تكون مفعولا به دائما للفعل الذي بعدها كيف و كيفما للحال هي اسم مبهم تضمن معنى الشرط ، فتقتضي شرطا وجوابا مجزومين عند الكوفيين، سواء ألحقتها(ما) نحو: "كيفما تكن يكن قرينك "أم لا نحو: " كيف نجلس إجلس ".فإنهما حالان قبل كل فعل، غير باب علم فمفعول ثان، وأما غيرها فمبتدأ أو فاعل أو مفعول به لما بعدهن ،فتنوب عن المحلات (أي الظروف) الزمانية و المكانية وتكون (محلاً) وتنوب عن غيرهما فتكون غير ظرف من باب (ما)،وقد يجرد إذا عن الشرط، فيضاف إلى فعل بعده، وعامله فعل آخر نحو:" إذا جاء زيد فأنا أكرمه" فعامل (إذا) جوابها، أي ما في جوابها من فعل أو شبه، لأن صدر الكلام جملة إسمية، وقد تكون للمفاجأة فهي إذا اسم محل مفعول فيه للجملة التي بعدها أو مبتدأ بعده فاعله[1]. كما عرضه ابن الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف في المسألة إثنان ومائة إذ قال:" كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزينور " فاذا هو هي وهو أشهر من (إياها) بالإتفاق من الكسائي و غيره، و أخطأ من لم يفهم حيث قال إنَّ الكسائي أنكر جواز رفعه، قول الكسائي: «العرب ترفع ذلك كله وتنصبه» و مثل (إذا)،(إذ) بعد(بينا) و (بينما) وهي غالبا محل ما هو منصوب فيه لما بعده وتجرد عن المحلية فيكون مفعولا به أو مضافاً إليه[2].

أسماء الاستفهام: (من)،فإن دخلها الجار فمجروان، وإلا فمفعول به ما ينصبه، وإلا فمبتدأ وأي عام يعرب بحسب ما أضيف إليه، و متى و أيان للزمان، و أين للمكان، إن كان بعدها ما ينصبها فمفعول فيه، و إلاَ فمبتدأ ذو الفاعل وكيف وكما وأنَّى للحال، أحوال قبل كل فعل.[3]

---

[1] ينظر: السيد صدر الدين الكنغراوي ، مصدر سابق ،ص 109.

[2] ينظر : أبو البركات ابن الأنباري ، مصدر سابق ، ج 2، ص 562-563.

[3] ينظر: السيد صدر الدين الكنغراوي ، مصدر سابق ، ص 112.

مصطلحات خاصة بالأفعال:

يعرب المضارع مجردا عن نون جمع المؤنث ونوني التوكيد وإعرابه رفع ونصب وسكون. فالمفرد سوى المخاطبة بالضمة والفتحة والسكون وكذلك جمع المتكلم إلا المعتل اللام ،فيحذف آخره جزما ويقدر الفتحة والضمة في المعتل بالألف والضمة في المعتل بغيره ،والباقي بالنون رفعا وحذفها فيها فتحا وسكونا، يعمل المتعدي مطلقا واللازم في غير مفعول به [1].

عرضه ابن الأنباري في كتابه "الإنصاف في مسائل الخلاف "في المسألة السابعة والسبعون إذ قال :«فيرفع مجردا عن الناصب والجازم ،ورافعه التجرد عند الفراء ونفس المضارعة عند ثعلب .حرف المضارعة عند الكسائي» [2].ومن نواصب الفعل المضارع: (أن) المصدرية وهي التي تلزم الفعلية وتؤولها بالمصدر وتنصب المضارع وتخلصه للمستقبل نحو: قول الله تعالى : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ ﴾ (سورة النساء الآية 26) .وتأويلها :يريد الله التخفيف عنكم. و (أَنْ) لنفي المستقبل ، ولا تفيد التأييد ولا التوكيد ،(كي) :السببية ولا تدخل إلا على المضارع نحو: "كيمه أصله كي تفعل ماذا؟".ويتقدم معمول معمولها عليه نحو: "النحو جئت كي أتعلم". و يبطل عمله بالفصل عن فعله عند الكسائي [3].

إذن :تنصب مستقبلا ،وهي مصدرة ولم يفصل عنها معمولها إلا بالقسم ولا يعمل إذا فصل بمعمول الفعل عند الفراء خلافا "للكسائي" و"هشام ، فاختار الكسائي النصب وهشام الرفع اختلف في اسميته وحرفيته. وتعمل (أَنْ) مقدرة نحو :ونهنهت نفسي بعدما كدت أفعله ،كما عرضه "ابن الأنباري" في كتابه "الإنصاف في مسائل الخلاف "في المسألة ثمانون إذ قال :«واحتج الكوفيون لنصب أَنْ محذوفة من غير بدل بقراءة عبد الله ابن مسعود : وإذ أخذنا ميثاق بني اسرائيل لا تعبدوا إلا الله.البقرة الآية 83.فنصب (لا تعبدوا) بأن مقدرة لأن التقدير فيه :﴿ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ﴾ (سورة هود الآية 02)» [4].

---

(1) ينظر: السيد صدر الدين الكنغراوي ، مصدر سابق ، ص 112.

(2) ينظر : أبو البركات ابن الأنباري ، مصدر سابق ،ج 2 ، ص 437.

(3) ينظر: السيد صدر الدين الكنغراوي ، مصدر سابق ، ص 113.

(4) ينظر :أبو البركات ابن الأنباري ، مصدر سابق ، ص 447 .

وينصب (بحتى)و (لام التوكيد) و(لام الجحود) ويجوز إظهار (أَنْ) بعدها للتوكيد، ويجوز تقديم مفعول الفعل المنصوب بلام الجحود، و(فاء السببية) و(واو الجمع) و (ثم) وألحق الكوفيون ثم بالفاء والواو فأجازوا النصب بعدها واستدلوا بقراءة الحسن في قولة تعالى : ﴿ وَمَن يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرَاغَمًا كَثِيرًا وَسَعَةً وَمَن يَخْرُجْ مِن بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ﴾.(سورة النساء الآية 100)، ويأتي بعد أمر أو نهي أو تمنٍ أو ترجٍ أو إستفهام أو عرضٍ أو دعاء بلفظ لخبرية وبأو بمعنى إلى .وعاطف للفعل على الاسم، ويجوز ذكر أن بعده وبعد حتى ولام الجحود للتقوية، قال: الفراء:« إن الفعل بعد الفاء، والواو ،أو منصوب على الخلاف» .وقال ثعلب: «إن اللامان تنصبان لقيامهما مقام أَنْ».

الجوازم: ينصب ويجزم (بلم) و(لما) نحو: قوله تعالى : ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يَولَدْ﴾ (سورة الإخلاص الآية 03) وقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾ (سورة الحجرات الآية 14) ، ويشتركان في الحرفية و الإختصاص بالمضارع والنفي والجزم وقلب معنى الفعل للمضي .وتنفرد (لم) بمصاحبة الشرط نحو:« وإن لم تفعل فما بلغت رسالته » ويجوز إنقطاع نفي منفيها ومن ثم جاز لم يكن ثم كان ، وامتنع في (لما)، وتنفرد (لما) بجواز حذف مجزومها .لام الأمر: نحو :قوله تعالى:﴿ لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ ﴾ (سورة الطلاق الأية7). ويعمل مجذوفا نحو: "اضرب" فهو مجزوم بلام مقدرة .ولام النهي تجزم بخلاف (لا) في النفي ، وقد سمع عن العرب الجزم بلام النفي أيضا إذا صلح قبلها (كي) نحو: "جئته لا يكن له علي حجة ولا بكون"، ولا منع أن يجعل (لا) في مثله النهي .وجوز الفراء الجزم بإذ وحيث بلا ما ويلحق كلا من أدوات الشرط فيجزم الجزاء جوازا. وقد يحذف فعل الجزاء فلا يجب أن يكون فعل الشرط ماضيا أو مضارعا بلم ،ويجزم الجواب بعد الأمر والنهي والتمني والترجي والعرض كجزم الجزاء.[1]

قال ابن مالك: وشرط جزم بعد نهي أن تضع (أن) قيل (لا) دون تخالف يقع [2]

وقد عزى قوله إلى جميع الكوفيين ،ويجوز جزم خبر للوصول يفعل أو محل و كل المضاف إلى النكرة موصوفة بها، نحو : "يأتيين أحسن إليه". والأصل الجزاء المتقدم على الشرط . و قد يجزم ب (لن)

[1] ينظر: السيد صدر الدين الكنغراوي ، مصدر سابق ، ص115 -118.

[2] ينظر، ابن مالك ،مصدر سابق ، ص 59 .

وإذا اتصل الجزاء عن الشرط بالمرفوع فالرفع، مثله المنصوب عند الفراء خلاف للكسائي ويجوز تقديم معمول الجزاء المجزوم على أداة الشرط، فجوزه الكسائي دون الفراء[1].

أفعال القلوب :علمت، وجدت اليقين، حسبت ،خلت للظن ،رأيت، زعمت .تنصب جزئي الجملة الإسمية ،ومن خواصها عدم الإقتصار على أحدهما وجواز إلغائها، بلا المبتدأ ذو الفاعل قام مقام مفعولين ومن خواصها التعليق إبطال العمل لفظا قبل اللام والإستفهام و النفي .إذا وقع الفعل قبل من له صدر ذهب الكوفيون إلى أن اللام الداخلة على المبتدأ في مثل قولهم :"زيد أفضل من عمرو" جواب قسم مقدر و التقدير : "والله لز يد أفضل من عمرو" فأضمر اليمين و اكتفاء باللام منها ،"ما زيد قائم". و اتحاد فاعلهما و مفعولها الأول مكنيين متصلين نحو :"علمتني قائما ". أما أفعال القلوب فإن المفعول به فيها ليس المنصوب الأول الحقيقة فاعلا ،بل هو مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا ، لأنهما ليس في الحقيقة فاعلا ومفعول به. وقد يكون علمت ورأيت ووجدت وظننت بمعنى عرفت وأبصرت وصادفت وأنهمت فتعدى إلى مفعول واحد .ومن أفعال القلوب أيضا: عدّ وحجا ودرى وجعل بمعنى اعتقد أي فتنصب معمولين، أما إذا كانت عدَّ بمعنى حسب و حجا بمعنى غلب في المحاجاة أو قصد أو ردّ و الأكثر ب (درى) أي يتعدى إلى واحد، وجعل بمعنى أوجد فإنها تتعدى إلى واحد ،وهب، تعلم غير متصرفين، هب فعل أمر بمعنى ظن ،تتعدى لمفعولين، أما من الهيبة فتتعدى لواحد ، وتعلم فهي أمر بتحصيل العلم في الحال .أما إذا كانت بمعنى حصّل العلم في المستقبل كتعلّم الحساب ،تعدّت إلى الواحد، وقد يجري القول مجرى (الظن).

أفعال التحويل: تنصب جزئي الجملة الإسمية كأفعال القلوب .

باب أعلم وأرى: ويتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، الأول كمفعول ضربت والثاني والثالث كمفعولي علمت ومنه : نبأ، أخبر، حدث ، أنبأ، خبر، ونجد المؤلف ذكرها بترتيب بيت الألفية [2]:

وكأرى السابق نبأ أخبرا حدث أنبأ كذلك خبرا [3]

أفعال المقاربة : و هي ثلاثة أقسام، أفعال الدنو : (كاد وكرب وأوشك) وأفعال الرجاء: (عسى وحرى و إخلولق)، وأفعال الشروع: (أنشأ وطفق وأخذ وجعل و علق) .غير متصرفة إلا كاد وأوشك

---

(1) ينظر، السيد صدر الدين الكنغراوي ، مصدر سابق ، ص 118.

(2) ينظر: مصدر نفسه ، ص 123-129.

(3) ينظر: ابن مالك، مصدر سابق ، ص18.

حيث ورد يكاد ويوشك و موشك وروي الكسائي يجعل ويقع بعدها مضارع بدل عنه ،نحو: عسى أن يخرج زيد ،وعسى زيد أن يخرج ،ويدخل على هذا المضارع (زيد) هو الفاعل و(يخرج) بدل منه ،بدل إشتمال [1].قال الكوفيون: «إن (أن يفعل) في محل الرفع بدلا مما قبله بدل إشتمال» كقوله تعالى : ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ﴾، (سورة الممتحنة الآية 08) » سورة إلى قوله أن تبروهم أي لا ينهاكم الله عن أن تبروهم » . فيكون في نحو: "يا زيدون عسى أن تقوموا "، قد جاء بما كان بدلا من الفاعل مكان الفاعل .والمعنى أيضا يساعد ما ذهبوا إليه لأن عسى بمعنى يتوقع. فمعنى عسى زيد أن يقوم أي يتوقع ويرجى قيامه[2].

(أن) إلا بعد أفعال الشروع وهو واجب بعد حرى واخلولق، كثير بعد عسى وأوشك ،قليل بعد كاد وكرب .

فعل التعجب: أفعل به، أمر لفظا ومعنى وفيه كناية خطاب ، وإنما إلتزم إفراده لأنه كلام جرى مجرى المثل ،صار معنى أفعل به كمعنى ما أفعله ،وهو محض إنشاء التعجب، ولم يبق فيه معنى الخطاب حتى يثنى ويجمع ويؤنث باعتبار تثنية المخاطب وجمعه وتأنيثه. والباء للتعدية والكناية مفعول ، فيجوز حذفه نحو: قول عروة ابن ورد

فكذلك أن يلق المنية يلقها حميدا وإن يستغن يوما فأجدر .

والشاهد بالبيت في قوله فأجدر أي فأجدر به فحذف المتعجب منه وهو مفعول أجدر والفاعل مكنّي الخطاب أي ضميره المستتر. قال الفراء: «إن أحسن بزيد أمر لكل أحد بأن يجعل زيدا حسنا، وإنما يجعله حسنا كذلك بأن يصفه بالحسن ، فإنه قيل بالحسن كيف شئت .فإن فيه منه كل ما يمكن أن يكون فيه». وورد من غير المتصرف : أعسِ به ، وما أعاه .وورد أحسن به ، ولا يقاس عليه. يعني أنه إذا ورد بناء التعجب من شيء من الأفعال التي لا يبنى منها (التعجب) فلا يقس على ما سمع به كقولهم (ما أخصره) من أختُصِر الخماسي المبني للمفعول. و(ما أحمقه) من فعل الوصف منه على أفعل و (ما أعساه ، و أعس به) من (عسى) وهو فعل غير متصرف[3] .

---

[1] ينظر :طه عبد الرؤوف سعيد ، مصدر سابق، ج 1، ص 128.

[2] ينظر: منصور صالح محمد علي الوليدي ، الخلاف النحوي في المنصوبات ، عالم الكتب الحديث إربد الأردن ،ط1، 2006 ، ص69.

[3] ينظر: السيد صدر الدين الكنغراوي ، مصدر سابق ، ص 130.

الأفعال الناقصة : سميت ناقصة لأنها لا تتم بالمرفوع بها كلاما بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الأفعال التامة فإنها تتم كلاما بالمرفوع دون المنصوب . وهي ما لم يتم كلاما إلا بحال ،ذهب الكوفيون إلى أن خبر (كان) وأخواتها والمفعول الثاني لظننت نصب على الحال، فقول المؤلف (إلا بحال) أي إلا بخبر منصوب يعرب (حالا [1]).

(كان) للحكاية والثبوت دائما أو منقطعا، فدائما في مثل قوله تعالى :﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾.فالإستمرار مستفاد من قرينة وجوب كونه تعالى سميعا بصيرا .

وللإنتقال. وتكون تامة: في المعنى وفاعلها مصدر الخبر(الحال) وأصبح و أمسى وأضحى لاقتران مضمون الحال بأوقاتها وتكون تامة كقولنا أصبحنا والحمد لله وأمسينا والملك لله .أي وصلنا إلى الصبح والمساء ودخلنا فيهما ومثلهما ما بعدهما ، ومثلها ظل وبات ،(ليس) للنفي حالا[2] .

.ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم خبر (مازال) عليها . وما كان في معناها من أخواتها وإليه ذهب الفراء، على أنه لا يجوز تقديم خبر(مادام) عليها . كما عرضه ابن الأنباري في كتابه "الإنصاف في مسائل الخلاف "في المسألة إثنان وعشرون إذ قال :« ويليها معمول الأحوال نحو: كان طعامك زيد أكلا»[3].ولا يزاد(كان) في الآخر خلافا له. ويزاد غير كان نحو: "ما أصبح أبرده "وقد يأتي الحال جملة مصدرة بالواو وهو أكبر دليل على أن نصبه ليس بالتشبيه بالمفعول، وكثر حذف (كان) بعد إن الشرطية ولو مع الفاعل أو الحال، ففي مثل: "إن خير فخير" حذف فيها (كان) العامل وإعرابها مع تقديره ظاهر، ويحذف وحده بعد أن المفتوحة الشرطية ويعوض عنه (ما) فأَنَ شرطية ،لا مصدرية بقرينة الفاء ،وقد يحذف (كان) مع فاعله ، وحذف الحال أيضا.

---

(1) ينظر: منصور صالح محمد علي الوليدي ، مرجع سابق ، ص 66.

(2) ينظر: السيد صدر الدين الكنغراوي ، مصدر سابق ، ص 130-134 .

(3) ينظر : أبو البركات ابن الأنباري ، مصدر سابق ، ص 151 .

مصطلحات خاصة بالحروف :

حروف الإضافة: سماها الكوفيون حروف الإضافة لأنها تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء وتوصلها إليها وهي : (من): وبدأ المؤلف بها لأنها أقوى حروف الجر، لذلك دخلت على ما لم يدخل عليها ومن معانيها الإبتداء في الزمان والمكان نحو : قوله تعالى : ﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ (سورة التوبة الآية 108) [1].

و (من) تأتي على خمسة عشر وجها منها: إبتداء الغاية وهو الغالب عليها. وللتبين نحو قوله تعالى: ﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ ﴾ (سورة المائدة الآية 9) أي الذين آمنوا هم هؤلاء للتبعيض و التبديل .

والزائدة في الموجب وغيره، وفي النفي. (إلى) : تفيد الإنتهاء وهي حرف جر لها ثمانية معان منها: إنتهاء الغاية الزمانية و المكانية وحتى: للإنتهاء إلى الآخر بتدريج ولا تدخل المكني. تمسك الكوفيون في دخول (حتى) الجارة على المكني [2].

حرف الجر يدخل على الإسم ولا تدخل على المكني نادرا كقول العجاج :«وأمَّ أوعال كها أو أقربا». الشاهد في قوله و (كها) حيث جرت الكاف المكني المتصل . وكقول الحسن رضي الله عنه: «أنا كك وأنت كي». وقال الفراء استعمل هذا في حال السعة شذوذ لا بل يلتفت إليه .وحكي "الكسائي" عن بعض العرب أنه قيل: «له من تعدون الصعلوك فيكم؟ فقال : هو الغداة كأنا » .لكنه لما اضظر الشاعر أبدلها من حكمها حكم ماهي في معناه وهو و (مثل) فجعلها تجر الضمير المتصل كما تجر الضمير المنفصل (أي كأنا) كما يجره(مثل)[3].

(مذ ومنذ): للإبتداء في الماضي ،أصل (منذ) من إذ فركبا وضم الذال للساكنين ومرفوع فاعل فعل مقدر تقديره (ما رأيته) منذ يوم الجمعة ،من إذ مضى يوم الجمعة وكثر ورود (منذ ومذ) إسمين مرفوعا ما بعدهما بإضمار كان وهما ظرفان مضافان لجملة حذف فعلها وبقي فاعلها والأصل مذ كان يومان .وتكون مذ محلية في الحال الظرفية في الحاضر نحو: "ما رأيته مذ يومنا "أي في يومنا .وتكون

---

[1] ينظر: السيد صدر الدين الكنغراوي ، مصدر سابق ،ص 135.

[2] ينظر: عبد المالك الطائي الجياني ، شرح الكافية الشافية ،دار المأمون للثرات ،تح: عبد المنعم أحمد هريري ،ط1، 140هـ/1982م ، ص796.

[3] ينظر: السيد صدر الدين الكنغراوي ، مصدر سابق ، ص 139.

للجر أحسن بمعنى من وإلى معا إن كان معدودا نحو :"مذ يومين" أي من إبتداء هذه المدة إلى انتهائها[1]. و كما عرضه ابن الأنباري في كتابه "الإنصاف في مسائل الخلاف" في المسألة التاسعة إذ قال: «ذهب الكوفيون إلى أن (مذ ومنذ) إذا إرتفع الإسم بعدهما ارتفع بتقدير فعل محذوف .وذهب الفراء إلى أنه يرتفع بتقدير مبتدأ محذوف إسمين مبتدأين، ويكونان حرفين جارين ، فيكون ما بعدهما مجرور بهما »[2].

ولا تدخلان مذ ومنذ المكني . واو القسم :تخص بالظاهر وتاؤه بالله و الرحمن و رب العالمين ورب الكعبة وروي تحياتك. ويجب حذف فعل الواو وتاء القسم ،ولا يكونان للطلب وجواز ذكر الفعل في باء القسم، فهي أعم وفي غيره إيجاب باللام كما قال: (المؤلف) نحو "أقسم بالله لتفعلن "،ودخولها على الضمير نحو: "بك لأفعلن" ، واستعمالها في القسم الاستعطافي نحو: "بالله هل قام زيد" أي أسألك بالله مستحلفا. أو به وإن في الإسمية أو بأن وحدها بمعنى أن جواب القسم إما إسمية أو فعلية، وللإسمية إما مثبتة أو منفية ، فالمثبتة تصدر بإن مشددة أو مخففة أو باللام وإنما يجيب القسم بهما لأنهما مفيدان للتأكيد الذي لأجله جاء القسم. ويرون الكوفيون أن اللام في مثل "لزيد قائم" جواب القسم أيضا والقسم قبله مقدر فعلى هذا ليس في الوجود عندهم (لام الإبتداء)قالو لأنك تقول :(لطعامك زيد آكل) وقد دخلت على غير المبتدأ .وباللام والنون أو بأحدهما في المضارع نحو: "لأنصرن" ،الكوفيون أجازوه بلا ضرورة ،هذا كله إن كان المضارع استقبالا فإن كان حالا [3].

وقد تحذف (لا) من الفعلية نحو: قوله تعالى ﴿ تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾[4].(سورة يوسف الآية 85) ويحذف حروف القسم نحو : "الكعبة لأفعلن ".وحذف حرف الجر من أن وإن قياسي نحو : "والله إن زيدا قائم" .وهي إذا منصوب عند الكسائي ،مجرور عند الفراء، ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الخفض في القسم بإضمار حرف الخفض من غير عوض واحتجوا بأن قالوا : «إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء عن العرب أنهم يلقون الواو من القسم ويخفضون بها» .قال الفراء : «سمعناهم يقولون آالله

---

(1) ينظر :خلف الأحمر ، مقدمة في النحو، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم دمشق ، تح: عز الدين التنوخي ،دط،1381هـ/1961م،ص83.

(2) ينظر : أبو البركات ابن الأنباري ، مصدر سابق ،ج2 ،ص 326 .

(3) ينظر: السيد صدر الدين الكنغراوي ، مصدر سابق ،ص 139 -140 .

(4) ينظر :كاظم إبراهيم كاظم ،النحو الكوفي مباحث في معاني القرآن للفراء، عالم الكتب القاهرة ، دط، دت ، ص 98.

لتفعلن فيقول المجيب : الله لأفعلن، بألف واحدة مقصورة في الثانية فيخفض بتقدير حرف الخفض وإن كان محذوفا »[1].

إن وأخواتها: تنصب المبتدأ ذا فاعل كان أو ذا خبر موافقا كان أو مخالفا نحو :"إن زيدا قائم" و"كأن قائما زيد" ، "وليت عند ك عمرو" جوزوا الكوفيون رفع الصفة للظاهرة على أنه فاعل لها من غير إعتماد على الإستفهام أو نفي نحو :"قائم الزيدان" . كما يجيزون نحو :"في الدار الزيدان " بعمل الظرف بلا إعتماد ، فقائم و في الدار كلاهما مبتدأ عند الكوفيين ، وزيد أو الزيدان فعل أغنى عن الخبر ، فإذا دخلت (إن) أو احدى أخواتها نصبت المبتدأ وبقي الفاعل على حكمه[2]

وفي المثال: "ليت عندك عمرو"، المحل المخالف وهو (عندك) المنصوب (بكأن)، أن لفظ (عندك) ليس هو عمرا في معناه سموه (المخالف) ففي (عندك عمرو) المحل أو المبتدأ الذي هو (عند) منصوب وناصبه معنوي و هو المخالفة فصار بعد دخول (ليت) منصوبا بعامل لفظي ، وقد ينصب (ليت) الجزئين عند الفراء نحو :"ليت زيدا قائما "، لأنه بمعنى(تمنيت) و مفعوله مضمون الخبر مضافا إلى الاسم . نحو : "تمنيت قيام زيد"[3] .

لكن للإستدراك .قال الكوفيون مركبة من (لا) و (إن) و الكاف الزائدة لا التشبيهية وحذفت الهمزة تخفيفا [4]جواب القسم بلا(لام) ، فيجوز كسر(إن) ، إذا لم يكن في خبرها اللام . ولعل ذلك لتأويلهم لها بالمفرد و إيجاب الفتح و تكسر في محل الجملة كالابتداء و الصلة ومقول القول. و ما بعد واو الحال ، أنهم لا يجيزون تخفيف (إن) المكسورة ويؤولون ما ورد عن ذلك على أن (إن) نافية واللام إيجابية بمعنى (إلا) . وأكثر دخولها على الفعلية (بالسين) أو (سوف) أو (قد) أو (لا) أو (إن) أو (لن) أو (لم).

---

(1) ينظر : كاظم إبراهيم كاظم ، مرجع سابق ، ص 117 .

(2) ينظر: السيد صدر الدين الكنغراوي ، مصدر سابق ،ص 141.

(3) ينظر: مصدر نفسه ، ص 141 .

(4) ينظر: طه عبد الرؤوف سعيد ،مصدر سابق ، ج 1 ،ص 136.

حروف العطف: أي عطف النسق ، ومن حروفه : (الواو) :للجمع بلا ترتيب أي الإجتماع في الحكم بلا تقييد بمعية أو زمان أو مكان، لا دليل في الواو على شيء منها .وقال بعضهم ترتب وهو منقول عن ثعلب و عن الكسائي و الفراء(الفاء) : للتعقيب و هو أن يكون المعطوف بها متصلا بلا مهلة والتعقيب في كل شيء بحسبه[1]. كما عرضه ابن الأنباري في كتابه " الإنصاف في مسائل الخلاف "في المسألة السبعون ، وإحدى والسبعون إذ قال:« و تأتي أو للإضراب و يرى الفراء أن أو للإضراب بمعنى بل، وبمعني الواو عند الكوفيين و ذلك عند أمن اللبس .لأن البينية من المعاني النسبية التي لا يعطف فيها إلا بالواو .و تأتي بمعنى الواو مع إما للطلب و الخبر للشك و الإبهام و تكون بعد الطلب للتخيير والإباحة» . (لكن): للإستدراك : ويعطف (بلكن) بعد النفي و النهي، و أجاز الكوفيون مجيئ لكن العاطفة للمفرد بعد الموجب نحو : "جاءني زيد لكن عمرو". حملا على(بل)[2].

حروف الشرط : (إنْ): للمستقبل غالبا ، و إن دخلت على الماضي و قد تفتح همزتها[3].

(لو): للماضي وكثر اللام في جوابها . وتدخلان (إن و لو) على الفعلية والإسمية ، (أما) لتفصيل ما أجمل في الذكر أو الذهن .

حروف الإيجاب : (بلى) لإيجاب النفي أي إن (بلى) تنقض النفي المتقدم سواء كان ذلك مجردا نحو: بلى في جواب من قال: "ما قام زيد"، أي بلى قد قام ، أو كان ذلك النفي مقرونا باستفهام فهي إذن لنقض النفي الذي بعد ذلك الإستفهام كقوله تعالى : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ (سورة الأعراف الآية 178)، أي مثبتة، سواء كان موجبا نحو (نعم) في جواب من قال: " قام زيد"، أي نعم قام، أومنفيا المحذوف فعله، نحو: " إي إنه لحق". وفعل القسم محذوف، وأجل، جواب مثل نعم، فيكون تصديقا للمخبر، وإعلاما للمستخبر، ووعدا للطالب وهي حرف جواب بمعنى: (نعم).

---

(1) ينظر: السيد صدر الدين الكنغراوي ، مصدر سابق ، ص 150-153 .

(2) ينظر : أبو البركات ابن الأنباري ، مصدر سابق ،ج2 ،ص 388 .

(3) ينظر : كاظم إبراهيم كاظم ، مرجع سابق ، ص 83.

حروف الإستثناء : (إلاّ) ، و اللام بعد (إن) النافية ، ونصب (كُلاّ) في قراءة ﴿ وإن كُلاًّ لَمَا لَيُو فِيَنَّهُمْ ﴾ (سورة هود الآية 111)، بتقدير : (أرى) عند الكوفيين يجعلون (إن) نافية ويقدرون فعلا أي : وما أرى كُلاًّ إلا ليوفينَّهم ، و(ما) صلة ، أو نكرة بمعنى حقا [1].

حروف التنبيه : (ألا) و(أما) لهما الصدر وهما حرفا إستفتاح ، يبتدأ بهما الكلام ، وفائدتهما المعنوية توكيد مضمون الجملة ، وكأنهما مركبتان من همزة الإنكار وحرف النفي ، والإنكار نفي ونفي النفي إثبات ، ركب الحرفان لإفادة الإثبات والتحقيق (ن) فصار بمعنى (إن) إلا أنها غير عاملين تدخلان على الجملة خبرية كانت أو طلبية، و (ها) تدخل على المفرد أيضًا ، وأما (ها) فتدخل على إسم الإشارة ، وعلى ضمير الرفع المخبر عنه.

حروف التخصيص : إن معناها إذا دخلت في الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل ،ومعناها في المضارع الحض على الفعل والطلب له ، فهي حفي المضارع بمعنى الأمر، ولا يكون التخصيص في الماضي الذي قد فات إلا أنها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على أنه ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل، فكأنه من حيث المعنى للتخصيص على فعل مثل ما فات ، (هلاّ ،و ألا ولوما ولولا) لها الصدر ، ففي المستقبل للحض، وفي الماضي للوم .

حرفا الإستقبال :السين ، حرف يختص بالمضارع ، ويخلصه للإستقبال ، ويتنزل منه منزلة الجزء ولهذا لم يعمل فيه مع إختصاصه به، وسوفن مرادفة للسين أو أوسع منها على الخلاف، والثاني (سوف) للكوفيين .

حرف التعريف : (أل) للعهد، إما أن يكون مصحوبها معهودا ذكريا ، نحو: قوله تعالى:﴿ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ ﴾ (سورة النور الآية 35) أو ذهنيا نحو قوله تعالى:﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ ﴾ (سورة التوبة الآية 40) أو الإستغراق نحو قوله تعالى : ﴿ وَخُلِقَ الْإِنسَانُ ضَعِيفًا ﴾ (سورة النساء الآية 28) أو الجنس نحو : "الرجل أقوى من المرأة ".

حرف التوقع : (قد) للتقريب في الماضي، والتحقيق في الحال، والتقليل في الإستقبال، ففيه إذن ثلاثة معان مجتمعة : التقريب ، والتحقيق ،والتوقع ، وقد يجتمع مع التحقيق، وتقريب الماضي من الحال ، التوقع، ومنه قول المؤذن : "قد قامت الصلاة" ، أي يكون المصدر، متوقعا .

---

[1] ينظر: السيد صدر الدين الكنغراوي ، مصدر سابق ، ص 155- 160.

حرف الردع : كلا، وقد جاء بمعنى (حقا)، والردع بمعنى الزجر ، فإذا قال إنسان : "فلان يرتكب الإثم "، فيقول الآخر : (كلا) ، ردعا له ،، أي ليس الأمر كما تقول . وتكون بمعنى (حقا) وفي التنزيل في قوله تعالى :﴿كَلاَّ إِنّ اَلإِنْسَانَ لَيَطْغَى أَنْ رَآهُ إِسْتَغْنَى﴾ (سورة العلق الآية 6-7)[1]

حرف الزيادة : سميت هذه الحروف (حروف الزيادة) ، وسميت أيضا حروف الصلة لأنها يتوصل بها إلى زيادة الفصاحة ، أو إلى إقامة وزن أو سجع أو غير ذلك ،الباء في الحال بعد (ليس) نحو قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾ (سورة الزمر الآية 36)، وقد يذهب الكوفيون إلى أن خبر (كان) وأخواتها والمفعول الثاني لظننت ينصبان على الحال ، فمعنى قوله : «الباء في الحال بعد ليس أي يزاد الباء في خبر ليس الذي يعرب حالا»، و الخبر بعد (ما) وما يشبهها في غيرها سماع، نحو: "ما زيد براكب"، وتزاد سماعاً في المفعول به، وتضمر كثيرا مع لفظ الجلالة في القسم الله لِأفعلنَّ، "ومِن " في الموجب وغيره.

نحو قوله تعال:﴿ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾. (سورة الأحزاب الآية 71) و (مِن) في حيز الإيجاب وفي غير الموجب نحو قوله: "ما رأيت من أحد". و الكوفيون لا يشترطون كونها في غير الموجب و دخولها في النكرات.

المحل: إن تعلق بفعل فمفعول فيه له نحو "سرت يوما، وسريت ليلا"، و إلا فيقع صفة، وحالا وخبرا، ومبتدأ، ويعمل كالفعل وهو بعد المعرفة و النكرة كالجملة، حكم المحل، ومثله الجار والمجرور بعد المعرفة والنكرة، حكم الجمل، فهما صفتان لأنهما بعد نكرة محضة، وحالان ، لأنهما بعد معرفة محضة، ومحتملان لهما نحو:" يعجبني الزهر في أكمامه و الثمر في أغصانه"، لأن المعرف الجنسي كالنكرة، وفي نحو" هذا ثمر يانع على أغصانه"، لأن النكرة الموصوفة كالمعرفة، وخبران نحو: "زيد عندك أو في الدار"، ومبتدآن نحو:" عندك زيد، أو في الله شك" وهذه أمثلة لوقوع المحل صفة ، ثم أن المحل إذا وقع خبراً وكان نكرة، يرفع نحو: "البرُّ يوم"، و"الصوم شهر"، وإلاّ فينصب على الخلاف ،ومثله الجار والمجرور، عند الكوفيين: «الناصب أمر معنوي، وهو كونهما مخالفين للمبتدأ»، أي أن الخبر مخالف للمبتدأ معنى وهذه المخالفة المعنوية تعمل عندهم المخالفة اللفظية في الإعراب فتنصب الخبر[2].

---

[1] ينظر: السيد صدر الدين الكنغراوي ، مصدر سابق ، ص 161- 163.

[2] ينظر: السيد صدر الدين الكنغراوي ، مصدر سابق ، ص 164-170.

وفي الأخير يمكن القول من خلال دراستنا لكتاب الموفي في النحو الكوفي أن توظيف للمصطلحات النحوية الكوفية كان مباشرا بدون أدنى نظر وتمعن ،فالمصطلحات الموظفة هي: الترجمة ،والنسق، المكني، حروف الإضافة، العماد، المحل، التبرئة ، حرف التوقع .....

كما أن المصطلح النحوي الكوفي ساد في بيئة القراء وكتب الإحتجاج على العكس مما فعله المحدثون بنظراتهم الثاقبة في المصطلح وفي مفهومه ،وإحياء ما أمكن إحياؤه وتوظيفه .والذي يهمنا من الكتاب كله هو مدى التوظيف للمصطلح النحوي الكوفي فيما عد نظاما نحويا.

خاتمة

خاتمة :

نستنتج من خلال دراستنا للمصطلحات الكوفية في كتاب الموفي في النحو الكوفي للكنغراوي ما يلي:

1- إن المصطلحات التي اشتهرت بأنها كوفية ، كانت مستعملة عند أوائل البصريين كسيبويه مثل مصطلحات النعت والخلاف، والخفض والتفسير والإضمار بمعنى الحذف، ومصطلح ما يجري وما لا يجري ، وفي المقابل نجد عند الفراء مصطلحات اشتهرت بأنها بصرية .

2- ينسب المصطلح عادة في كتب النحو إلى الفرقة التي غلبته في تعبيرها، و كثرة استعمالها. كغلبة نسبة مصطلحات النعت والكناية والنسق والجاري وغير الجاري إلى الكوفيين في مقابل نسبة الصفة والضمير والعطف والمنصرف وغير المنصرف إلى البصريين .

3- نتيجة المدارسة والخصومة العلمية التي قامت بين علماء البصرة والكوفة، تلك الخصومة التي تقف عند حد معيّن فقد دفعت بالكوفيين إلى اختيار مصطلحات معينة في مقابل مصطلحات البصريين ثم تطور الخلاف إلى رفض بعض مصطلحات البصريين، وإنكار لكثير من أرائهم ليحلوا محلها أخرى طبقا لمناهجهم الجديدة، بل لقد وصل بهم الأمر إلى مخالفتهم في النطق ببعض المصطلحات كما هو الحال في الإدغام ، إلا أن البصريين لم يسلموا لهم بمصطلحاتهم الجديدة فرفضوها واحتجوا لآرائهم التي أرسى دعائمها الخليل وسيبويه.

4- المصطلح الكوفي بعيد عن المنطق (اسم الجنس ، النفي ، الظرف) قريب إلى روح اللغة .

5- التوظيف المباشر للمصطلح الكوفي كان في كتب الإحتجاج، ذلك أن مدرسة الكوفة نشأت في بيئة كثر فيها القراء وانتشر فيها علم القراءات .

6- بنى النحاة المحدثون بعض أراء مصطلحات الكوفية وكانوا صائبين في توظيف هذه المصطلحات، نجد صدر الدين الأستنابولي الكنغراوي في كتابه الموفي في النحو الكوفي يوظف المصطلحات الكوفية توظيفا مباشرا.

7- لابد من إعادة النظر في المصطلح النحوي الكوفي وفي النحو الكوفي وبناء أراء، كونه جزءا من التراث اللغوي العربي.

وفي الختام نرجو أن يسهم هذا البحث في إثراء الدرسات اللغوية النحوية حول المصطلح النحوي الكوفي ، وأن يجد أساتذتنا الكرام والطلبة ولو قليلا مما قصدناه وتوخيناه من هذا الجهد البسيط.

وبالله التوفيق

الملخص :

يتناول هذا البحث جانبا من الدراسة النحوية يتجلى في :

المصطلح النحوي الكوفي من خلال كتاب الموفي في النحو الكوفي" للسيد صدر الدين الأستنابولي الكنغراوي" .

وقد تضمن الجانب النظري الذي تمحور حول المصطلحات النحوية الكوفية، فشمل تعريف المصطلح بصفة عامة والمصطلح الكوفي مقابل المصطلح البصري ،وما مدى تحديد المصطلح الكوفي وأهميته في الكشف عن معانيه وإزالة الغموض الذي يكتنفه.

كما تناولنا في الجانب التطبيقي إستخراج المصطلحات الكوفية من خلال الكتاب "الموفي في النحو الكوفي" .

Résumé :

Cette recherche porte sur une partie de l'étude grammaticale qui reflète :

Le terme grammatical kufi à travers le livre intitulé El Moufi en grammaire, écrit par l'auteur nommé «Sadr Eddin ElIstnaboli El-Kanghraoui».

Il eomporte l'aspect théorique centré sur les termes grammaticaux Koufi, il contenait la définition du terme d' une maniére générale, et le terme.

Koufi vis-à-vis du terme visuel, et la mesure dans laquelle le terme kufi est défini et son importance pour révéler sa signification et lever l'ambiguïté.

Comme on a abrdé sur le plan pratique, l'extraction de termes "kufia à travers le livre «La Moufi en Grammaire Koufi».

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم برواية ورش

أ-المصادر :

1. ابن الأنباري، أسرار العربية، تح: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجتمع العلمي العربي بدمشق، دط، دت.
2. ابن جني أبي الفتح عثمان ،الخصائص ، دار الكتب المصرية ، تح: محمد علي النجار ، ج1 ،دط، ت .
3. ابن عقيل ، المساعد على تسهيل الفوائد ، المكتبة العربية السعودية تح: ،محمد كامل بركات ، ،ط1 ،ج1، 1402هـ/1982م .
4. ابن مالك، ألفية ابن مالك، دار المستقبل ، القاهرة ،مصر،ط1، 1425هـ/ 2005م.
5. ابن منظور، لسان العرب، تح، عامر أحمد حيدر، راجعه عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ج 2 ، 1420 هـ/ 2009م.
6. أبو زكريا يحي بن زياد الفراء ،معاني القرآن ،ج3 ،عالم الكتب ،دط.
7. أبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي، مراتب النحويين مكتبة نهضة مصر و مطبعتها الفجالة القاهرة، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، دط، دت.
8. أبي العباس ثعلب، كتاب الفصيح، دار المعارف، مصر،تح: عاطف مدكور، دط ، دت.
9. أبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي، طبقات النحويين و الغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف مصر، ط2، دت.
10. أبي بكر محمد بن سهل السراج النحوي البغدادي، الأصول في النحو، تح عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ،دط ،دت.
11. الإمام كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن ابن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي الإنصاف في مسائل الخلاف، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، ج 1،2، دار الطلائع القاهرة، مصر.دط، دت.

12. خلف الأحمر ،مقدمة في النحو، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم دمشق ،تح: عز الدين التنوخي، دط،1381ه/1961م.
13. خير الدين الزركلي، الأعلام قاموس لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، ج4، دار العلم للملاين بيروت لبنان، ط 15، دت.
14. السيد الشريف أبي الحسن الجرجاني، التعريفات، تح محمد باسل عيود السود، ط4 ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان 2013م.
15. السيد صدر الدين الكنغراوي الإستنابولي، الموفي في النحو الكوفي، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، دط ،دت.
16. طه عبد الرؤوف سعيد ،حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني ،ج1 المكتبة التوقيفية ،د.ط، دت.
17. عبد المالك الطائي الجياني، شرح الكافية الشافية ،دار المأمون للثرات، تح: عبد المنعم أحمد هريري ،ط1، 140ه/1982م.
18. عمر كحالة ،معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية ،دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان، ج5، دط، دت.
19. مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، ط4، 1429ه/ 2008م.

ب- المراجع:

1. إبراهيم عبود السامرائي ، المدارس النحوية ، دار المسيرة عمان ، الأردن ، ط 1،1427 ه / 2007م.
2. أحمد عبد العظيم عبد الغني، المصطلح النحوي ، دراسة نقدية تحليلية، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الفجالة، 1410ه /1990م.
3. خديجة الحديثي، المدارس النحوية، دار الأمل، أريد الأردن، ط 3، 1422 ه /2001م.
4. رياض عثمان، المصطلح النحوي، و أصل الدلالة، دار الكتاب العلمية، بيروت، لبنان ، ط1،2010م.
5. شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف القاهرة ، ط6، د ت.

6. صالح بلعيد، في قضايا فقه اللغة العربية، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، دط ، 1995م.
7. عبد الراجحي، دروس في المذاهب النحوية، دار النهضة العربية بيروت، ط1، 1980م.
8. عبد الله بن حمد الخران مصطلحات النحو الكوفي دراستها وتحديد مدلولاتها، المطبعة عبد الفتاح الطويل السعودية، ط1، 1411هـ/199م.
9. عوض حمد القوزي، المصطلح النحوي نشأته و تطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري ، عمادة شؤون المكتبات جامعة الرياض ، 1401هـ / 1981م.
10. فؤاد حنا طرزي، في أصول اللغة و النحو، مكتبة لبنان، ط 1، 2005م.
11. كاظم إبراهيم كاظم ،النحو الكوفي مباحث في معاني القرآن للفراء، عالم الكتب القاهرة ،د.ط.ت.
12. محمد إبراهيم عبادة، معجم مصطلحات النحول و الصرف و العروض و القافية، مكتبة الآداب القاهرة، 2001م.
13. محمد إبراهيم عبادة، معجم مصطلحات النحول و الصرف و العروض و القافية، مكتبة الآداب القاهرة،2001 م.
14. محمد المختار ولد أباه، تاريخ النحو العربي في الشرق والمغرب، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1417هـ /1996م.
15. محمد سمير نجيب اللبيدي ،معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، دار الفرقان ، بيروت ، ط1 ، 1405هـ/1985م.
16. محمود قديم ، المدرسة البصرة النحوية، دار المستقبل ،عمان ،الأردن ،ط د ،2008.
17. منصور صالح محمد علي الوليدي ،الخلاف النحوي في المنصوبات ،عالم الكتب الحديث إربد الأردن ،ط1، 2006م.
18. مهدي المخزومي في النحو العربي نقد و توجيه، دار الرائد العربي بيروت، لبنان، ط1 ، 1406هـ / 1986م.
19. مهدي المخزومي مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى إلياس الحلبي وأولاده بمصر، ط2 ،1377هـ / 1958م.

20. يوسف محمد خير رمضان، المستدرك على تتمة الأعلام، ابن حزم، ط1،ج1، 1422هـ/ 2002م.

ثانيا: المجلات

1. علي أكرم قاسم وحسن أسعد محمد، المصطلح النحوي الفرائي الكوفي في لسان العرب ، دراسة تربوية، ع 7، ت 2009م.

ثالثا: الرسائل الجامعية

1. عبد النبي محمد مصطفى هبة جعفر، اختلاف النحاة ثماره وأثره في الدرس النحو، جامعة أم درمان الإسلامية ، رسالة ماجستير، 1430 هـ/2009م.

قائمة

الإختصارات

قائمة الإختصارات

الرمز	الكلمة
تح	تحقيق
ط	طبعة
ت	تاريخ
دط	دون طبعة
دت	دون تاريخ

قائمة

الموضوعات

قائمة الموضوعات:

الموضوع	الصفحة
مقدمة	أ
التمهيد	6
المبحث الأول : المصطلحات النحوية الكوفية	13
المطلب الأول :تعريف المصطلح النحوي	14
المطلب الثاني :المصطلح الكوفي في مقابل المصطلح البصري	17
المطلب الثالث :المصطلح الكوفي الخالص	33
المبحث الثاني : المصطلحات النحوية الكوفية في كتاب الموفي في النحو الكوفي	41
المطلب الأول : التعريف بالمؤلِف	42
المطلب الثاني :التعريف بالمؤلَف	44
المطلب الثالث :المصطلحات النحوية الكوفية	47
خاتمة	82
الملخص	84
قائمة المصادر والمراجع	86
قائمة الإختصارات	91
فهرس الموضوعات	93